مؤقت



مجلس الأمن

السنة الحادية والخمسون

الجلسة **٣٦٨٩**

الخميس، ١٥ آب/أغسطس ١٩٩٦، الساعة ١٠/٣٠
نيويورك

الرئيس:	السيد ايتل	(ألمانيا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد فيدوتوف
	اندونيسيا	السيد ويسنومورتي
	إيطاليا	السيد فولتشي
	بوتسوانا	السيد نكغوي
	بولندا	السيد متوشفسكي
	جمهورية كوريا	السيد بارك
	شيلي	السيد سومافيا
	الصين	السيد تشن هواصن
	غينيا - بيساو	السيد لوبيس كابرال
	فرنسا	السيد لادسو
	مصر	السيد العربي
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير جون وستون
	هندوراس	السيد مارتينيز بلانكو
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد إندرفورث

جدول الأعمال

نزع الألغام في سياق عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام

96-86102

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٤٥.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

نزع الألغام في سياق عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسائل من ممثلي الأرجنتين، وأوروغواي، واستراليا، وأوكرانيا، وأيرلندا، وباكستان، وبنما، والبوسنة والهرسك، وجمهورية إيران الإسلامية، وكندا، وكولومبيا، وكرواتيا، وماليزيا، والنرويج، ونيكاراغوا، ونيوزيلندا، والهند، وهنغاريا، واليابان، يطلبون فيها دعوتهم للاشتراك في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. ووفقا للممارسة المتبعة أعتزم، بموافقة المجلس، دعوة هؤلاء الممثلين للاشتراك في المناقشة دون أن يكون لهم الحق في التصويت، وذلك وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بدعوة من الرئيس، شغلت السيدة راميريز (الأرجنتين)، والسيد بينيتز - ساينيز (أوروغواي)، والسيدة ميلار (استراليا)، والسيد بوهايفسكي (أوكرانيا)، والسيد كامبل (أيرلندا)، والسيد كمال (باكستان)، والسيدة ديسيريخا سميث (بنما)، والسيد ميسيتش (البوسنة والهرسك)، والسيد تخت - رافانتشي (جمهورية إيران الإسلامية)، والسيد فاولر (كندا)، والسيد لوندونيو - باريديس (كولومبيا)، والسيد دروبنياك (كرواتيا)، والسيد هاسمي (ماليزيا)، والسير هولتر (النرويج)، والسيد فيلتشيز - آشر (نيكاراغوا)، والسيد كيتينغ (نيوزيلندا)، والسيد شاه (الهند)، والسيد ناثون (هنغاريا)، والسيد تاكاهاشي (اليابان) المقاعد المخصصة لهم بجانب قاعة المجلس.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، وإذا لم أسمع أي اعتراض، فسأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة إلى المراقب الدائم لسويسرا لدى الأمم المتحدة للاشتراك في المناقشة دون أن يكون له الحق في التصويت.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بدعوة من الرئيس، شغل السيد ماورر (سويسرا) المقعد المخصص له بجانب قاعة المجلس.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، وإذا لم أسمع أي اعتراض، فسأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة، بموجب المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، إلى السيد بيتر كونغ، رئيس وفد لجنة الصليب الأحمر الدولية لدى الأمم المتحدة.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله، "نزع الألغام في سياق عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام". والمجلس يجتمع وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة.

وأود أن أسترعي انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/1996/621، التي تتضمن نص رسالة مؤرخة ٢٤ تموز/يوليه ١٩٩٦ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لألمانيا لدى الأمم المتحدة.

وقبل أن أدعو المتكلم الأول، أود أن أناشد جميع المتكلمين أن يراعوا الممارسة التي تم الاتفاق عليها مجددا، والتي ينبغي وفقا لها التخلي عن توجيه عبارات التهاني إلى رئيس المجلس. وبنفس الروح، تكرم رئيس المجلس لشهر تموز/يوليه بالإشارة إلى أن بالإمكان أيضا التخلي عن ممارسة توجيه عبارات التقدير إلى الرئيس السابق.

السيد فولتشي (إيطاليا) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): اسمحوا لي في بداية أن أعرب عن اتفاقنا التام ودعمنا الكامل للبيان الذي سيدلي به لاحقا الممثل الدائم الموقر لأيرلندا، السفير جون كامبل، بصفته رئيسا للاتحاد الأوروبي وبالنيابة عنه.

هناك أكثر من ١٠٠ مليون لغم منتشرة في أرجاء القرى والحقول والطرق في ثلث الدول الأعضاء في الأمم لمتحدة. ويجري كل يوم قتل وتشويه وجرح ٦٦ شخصا بهذه الأسلحة الفتاكة: إنها أداة وحشية بدل أن تكون أداة للحرب، وهي أداة للانتقام وليست أداة للدفاع. وضحاياها في المقام الأول هم المدنيون الأبرياء والعزل والأطفال.

وإن الدمار الاقتصادي والآثار العاطفية والجسمانية المروعة الناجمة عن هذا السلاح العشوائي تعرقل في الغالب المصالحة، وعملية السلام وإعادة التعمير وإعادة اندماج اللاجئين. وانتشار الألغام البرية المضادة للأفراد تعرض للخطر الاستقرار والأمن والتنمية على الصعيد الإقليمي. ويدلل على الصلة الحيوية بين الأمن الدولي والتنمية الاقتصادية.

وما برح العديد من الرجال والنساء من ذوي البصيرة والنية الحسنة يحاربون هذا البلاء. وأود أن أشيد بواحد منهم: هو السناتور الأمريكي، باتريك ليهي، من فرمونت الذي جاء إلى هنا عدة مرات لإقناع السفراء والوفود بضرورة عمل شيء ما - وبسرعة - للاضطلاع بنزع الألغام ووقف إنتاج وتصدير الألغام، ومنذ ذلك الحين ازدادت بصورة كبيرة أعداد أولئك الذين يعارضون هذا التهديد.

وتود إيطاليا أن تكون الأولى في التشديد على ضرورة أن يقوم كل بلد في العالم بوقف تصنيع وتصدير الألغام البرية. ومنذ بداية كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣، انضم بلدي إلى الوقف الاختياري لتصدير الألغام البرية المضادة للأفراد، وفي بداية ١٩٩٤، توقفت إيطاليا تماما عن إنتاج الألغام البرية. وكعضو في الاتحاد الأوروبي روجنا بصورة نشطة لاتخاذ تدبير مشترك في ١٩٩٥، وكرئيس للاتحاد الأوروبي أثناء الفصل الأول من هذا العام ساهم بلدي في مؤتمر الاستعراض للدول الأطراف في اتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر - كخطوة أولى فقط، إلا أنها خطوة في الاتجاه الصحيح.

ولهذا فإن إيطاليا تؤيد تمديد هذه الاتفاقية لتشمل كل أنواع النزاعات، وهي مقتنعة بضرورة وضع آلية فعالة وملزمة للتحقق بالنسبة لكل جوانب تنفيذها. هل لي أن انتهز هذه الفرصة لكي استرعي انتباه المجلس للوثيقتين A/49/275 المؤرخة ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤ و A/51/139 المؤرخة ٢٠ أيار/مايو ١٩٩٦، وهما تنصان على الموقف الوطني الإيطالي وموقف الاتحاد الأوروبي اثناء رئاستها.

وكما ذكر رئيس المجلس في البداية، فإن المناقشة العامة اليوم تركز وبحق على إزالة الألغام وصلتها بعمليات حفظ السلام. ويشدد الأمين العام على هدفين رئيسيين: أولا، توفير بيئة آمنة لقوات حفظ السلام والأفراد؛ وثانيا، تنفيذ ولايات أوسع - مثل الانتخابات وحرية الحركة - حيث تشكل البرامج الضخمة لإزالة الألغام شرطا أساسيا لها. وفي الواقع تشكل الألغام أحد أكبر الاخطار أمام وزع أية قوة من قوات حفظ السلام. وقد سقط ٢٧٣ شخصا من قوات حفظ السلام ضحايا للألغام البرية المضادة للأفراد. ولقي ٦٠ فردا حتفهم وجرح ٢١٣ فردا. ومن أجل الحؤول دون وقوع هذه الإصابات فإننا لا نحتاج إلى المزيد من المعدات المتطورة، وإنما وقبل أي شيء آخر، إلى القيام بتدريب أفضل يركز على كشف الألغام وتمييزها والإبلاغ عنها.

وتدل التجربة في كمبوديا وموزامبيق وأفغانستان والسلفادور والبوسنة والهرسك على أنه في مجال أنشطة إزالة الألغام خصوصا، ينبغي التنسيق تنسيقا وثيقا بين حفظ السلام والمساعدة الإنسانية. وينبغي تخصيص المزيد من الموارد للأمانة العامة، وإدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الشؤون الإنسانية وذلك من أجل برامج إزالة الألغام.

والقدرة الاحتياطية لإزالة الألغام قد توخي أن تضطلع بها إدارة الشؤون الإنسانية؛ ولكن المكونات الاحتياطية ينبغي استخدامها أيضا لعمليات حفظ السلام. وبذلت إيطاليا جهدا، من خلال البرامج الثنائية والمتعددة الأطراف، واستضافت دورات تدريبية في إيطاليا لأفراد مصريين وباكستانيين وكويتيين. كما نظمت منظمة العمل العالمية دورات دراسية في تورين لتدريب المدربين الأفغانستان. ونعتقد أن هذا يعد مثالا للبرامج القيمة التي يمكن متابعتها من جانب كلية الأركان في تورين.

والموارد التي يخصصها المجتمع الدولي لإزالة الألغام تنتمي أيضا لأنشطة بناء السلام في مرحلة ما بعد الصراع. ولقد تعهدنا بتقديم أكثر من ٠٠٠ ٦٠٠ دولار للصندوق الاستئماني لأنغولا وقدمنا ١,١ مليون دولار لموزامبيق من خلال مكتب الأمم المتحدة للمساعدة

الإنسانية والتعاون وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وأسهمت إيطاليا كذلك بطريقة ملموسة في تمويل الاتحاد الأوروبي لأنغولا وموزامبيق والبوسنة والهرسك وكرواتيا. وصدقوني، إننا سنحاول قدر المستطاع، لأننا نعتقد أن هذا المجال يستحق الأولوية فعلا.

وإن إزالة الألغام مسألة حاسمة بالنسبة للسلم والأمن الدوليين، ولذا ينبغي أن يظل أيضا مسألة ذات أولوية بالنسبة لمجلس الأمن.

السيد إندرفوث (الولايات المتحدة) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): إن الاستخدام الواسع الانتشار للألغام البرية يمثل أحد أكبر التحديات التي تواجه الأسرة الدولية اليوم وغدا. وبالإضافة إلى الآلاف من حيوات المدنيين التي تزهقها الألغام البرية كل عام - والآلاف الأخرى المتضررة تعطل الألغام أيضا عمليات السلام الدولية ومساعي الإغاثة الإنسانية.

وعلى الرغم من الجهود التي تبذلها الولايات المتحدة والعديد من البلدان الممثلة هنا اليوم، فإن مشكلة الألغام البرية المضادة للأفراد تزداد سوءا. والحقيقة البسيطة هي أنه يجري كل عام زرع عدد من الألغام البرية في الصراعات الناشبة في أنحاء العالم يفوق بكثير الألغام التي يقوم بإزالتها الأفراد الذين يعملون في إزالة الألغام. وفي تقديرنا أن هناك حوالي ٦٤ بلدا يعاني من أزمة الألغام البرية في أنحاء العالم. وينتشر فيها حوالي ١١٠ ملايين لغم. ونصف هذه الألغام (حوالي ٦٥ مليون لغم) زرعت منذ ١٩٧٨.

وهذه الألغام التي تظل حية ومميتة بعد توقف الصراع بوقت طويل، تقتل أو تشوه كل أسبوع ما يقدر بـ ٥٠٠ فرد، معظمهم من المدنيين الأبرياء، أي ٠٠٠ ٢٦ نسمة كل عام.

ولا يمكن حساب العبء الذي يفرضه انتشار الألغام والاستخدام العشوائي لها. ففي السنوات العديدة الماضية تغيرت طبيعة مشكلة الألغام البرية تغيرا هائلا، وأصبحت الألغام البرية السلاح المختار لدى كثير من الحكومات وجماعات المتمردين، فهي رخيصة وسهلة التصنيع والاستعمال ومن الصعب الكشف عنها. كما أن إزالتها مكلفة وخطرة. ويمكن أن تستخدم لبث الذعر بين المدنيين لتخويفهم ومنع عودة اللاجئين وتعطيل التعمير الاقتصادي وإعاقة عمليات حفظ السلام التي نناقشها اليوم.

والألغام البرية عقبة رئيسية لعمليات حفظ السلام في كل أنحاء العالم. وكثيرا ما تشكل أكبر خطر بدني يواجهه القائمون بعمليات حفظ السلام. وغالبا ما تستخدمها أطراف الصراع لعرقلة عملية السلام عن طريق الإعاقة الفعالة لحركة الأفراد والموارد.

وأرجو الآن أن أركز على ثلاث حالات أعاقت فيها الألغام البرية إعاقة مباشرة عمليات حفظ السلام.

أولا، البوسنة، وهي بلد به ما يقدر بمليونين الى ثلاثة ملايين لغم، عانت فيه عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام من أكثر من ٢٠٠ إصابة انتهت منها ٢٠ حالة بالوفاة، وذلك منذ عام ١٩٩٢. والبوسنة من أكثر البلدان احتواء للألغام، وهي أفغانستان وأنغولا وكمبوديا وموزامبيق. وتعذر معرفة مواقع الألغام في البوسنة يجعل من المتعذر استخدام جزء كبير من البلد استخداما مدنيا. وقد طُلب من القائمين على حفظ السلام أن ينزعوا الألغام كجزء من وظيفتهم، مما يحول الموارد النادرة من الأعمال المناط بها. لقد أعاقت الألغام دوريات الأمم المتحدة وأخرت عمليات الغوث الإنسانية أو أوقفتها. كذلك كانت قوة التنفيذ التابعة لمنظمة حلف شمال الأطلسي ضحية، فقد تسببت الألغام الى الآن في وقوع ٤٧ حادثة لأفراد القوة، أسفرت عن ٥٥ إصابة منها ١٠ من القتلى و٤٥ من الجرحى. وقد تسبب لغم بري في إنزال أول إصابة للولايات المتحدة في قوة التنفيذ.

ثانيا، أنغولا، في ٢٧ تموز/يوليه قتل إثنان وجرح أربعة من مواطني زمبابوي المشتركين في قوات حفظ السلام عندما مرت عربة النقل التي يستقلونها على لغم بري. وكانوا عائدين من افتتاح موقع لليونيتا في مقاطعة لواندا الشمالية. وبشكل أعم، فإن وزع بعثة الأمم المتحدة للتحقق في أنغولا تأخر عدة أشهر لأنه كان على قوات الأمم المتحدة لحفظ السلام أن تؤمن المناطق الرئيسية للقاعدة والدوريات التي تقوم بها القوات في مجموعها.

وقد دفعت أنغولا ثمنا باهظا نظرا للتهديد الذي شكلته الألغام البرية: ٧٠ ألف ممن قطعت أوصالهم، و ٣٠٠ ألف لاجئ وأكثر من عشرة ملايين لغم بري لم تتفجر. والى جانب تكاليف حفظ السلام، فإن التكاليف الإنسانية

والاجتماعية التي تتكلفها أنغولا ستكون مذهلة عندما يحاول الأنغوليون نزع الألغام وإصلاح مجتمعهم. ولما كانت الألغام البرية لا تزال تتسبب في المآسي حتى بعد حل الصراعات، فإنها تعتبر التركة الأخيرة والمفجعة للغاية لعقود النزاع التي مرت بها أنغولا. ونحن نرحب باتفاق حكومة أنغولا ويونيتا على بدء تدمير مخزونهما من الألغام البرية.

ثالثا، في جورجيا توقفت بالفعل أعمال بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا. إن البعثة مكلفة بمراقبة وقف إطلاق النار والتحقق منه في الصراع في جورجيا من خلال المراقبة والدوريات. ولكن البعثة لا تقوم بالدوريات في معظم المناطق الهامة بسبب التهديد الذي تشكله الألغام البرية. وفي ٩ آذار/مارس، مرت عربة دورية تابعة للبعثة بلغم مضاد للشاحنات في قطاع غالي، فقتل السائق في الحال، وهو مراقب عسكري من بنغلاديش. أما الراكبان الآخران، وهما مراقب عسكري هنغاري ومترجم فوري محلي، فقد جرحا. وتم بالكاد تحاشي حوادث ألغام أخرى. وقتلت الألغام كذلك مدنيين محليين وبعض أعضاء قوات حفظ السلام من رابطة الدول المستقلة.

ولا نعرف من يزرع الألغام، ولكن من الواضح أنهم أفراد يفضلون الصراع والموت على الحل السلمي. والبعثات الموفدة بموجب الفصل السادس من ميثاق الأمم المتحدة، مثل بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا، ليست مسلحة وتعتمد في أمنها على حسن نية الأطراف. وتتخذ الأمم المتحدة خطوات لمواجهة تهديد الألغام البرية بنفقات باهظة، بالرغم من مواردها المحدودة.

إلا أن الألغام التي تتدخل في جهود حفظ السلام التي تبذلها بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا ورابطة الدول المستقلة ما هي إلا جزء ضئيل من القصة. فقد زرعت الألغام أيضا في مناطق تهدد فيها المدنيين وتعطل الأنشطة الاقتصادية السلمية. إلا أن النزع الإنساني للألغام لا يمكن أن يبدأ قبل أن يحل الصراع حلا تاما. ونحن نشجع إدارة الشؤون السياسية، وإدارة الشؤون الإنسانية، وكذلك مواطني جورجيا وأبخازيا وجيرانهم الآخرين، على إعداد العدة لليوم الذي يتمكنون فيه من البدء في عملية نزع الألغام.

من المعروف أن المتحاربين لا يزيلون الألغام البرية بعد انتهاء الصراع، بل تترك هذه العملية لكي يضطلع بها المدنيون والقائمون على حفظ السلام. وعلى الرغم من أن القانون الدولي يتطلب تسجيل الألغام البرية واتخاذ تدابير لحماية المدنيين في الصراعات المحلية والدولية، فإن معظم البلدان التي تزرع بها الألغام ليست طرفا في البروتوكول الثاني لاتفاقية الأسلحة التقليدية.

والولايات المتحدة، الى جانب غيرها من أعضاء المجتمع الدولي، تضطلع بدور قيادي في بذل الجهود لنزع الألغام في جميع أنحاء العالم. ومنذ عام ١٩٩٣، عملت حكومة الولايات المتحدة مع المنظمات غير الحكومية والمنظمات الطوعية الخاصة، ودعمت أنشطة الأمم المتحدة التي اضطلعت بها إدارة الشؤون الإنسانية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للطفولة، وشجعت المراكز المحلية لإزالة الألغام على تطوير برامج للمساعدة على نزع الألغام. وسياسة الألغام البرية التي أعلنها مؤخرا الرئيس كلينتون توجه الولايات المتحدة الى التوسع في البرنامج الإنساني الحالي لنزع الألغام وبدء العمل على تطوير تكنولوجيات جديدة تساعد على التعرف على أماكن الألغام البرية وإزالتها.

لقد أنفقت الولايات المتحدة حوالي ٩١ مليون دولار منذ عام ١٩٩٣ وحتى الآن على التوعية بشأن الألغام وبرامج التدريب على نزع الألغام في ١٤ بلدا تعاني من المشاكل الصعبة للألغام البرية، بما في ذلك البوسنة مؤخرا جدا، فقد أعلن الرئيس كلينتون في حزيران/يونيه من هذا العام مبادرة جديدة للولايات المتحدة في البوسنة، خصص بموجبها ما يصل الى ١٥ مليون دولار لتطوير قدرة محلية لنزع الألغام. وفضلا عن معاونة عمليات حفظ السلام هناك، فإن الهدف النهائي هو تزويد مواطني البوسنة بالمهارات والمعدات اللازمة لتحديد مواقع الألغام وإزالتها بأنفسهم. وفي صميم هذه الاستراتيجية المركز الرئيسي وهو مركز للعمل المعني بالألغام، مصمم بحيث ينسق جميع أنشطة إزالة الألغام والتوعية بها وجمع بياناتها في البوسنة. ويجري تشغيل المركز، بالإضافة الى ثلاثة مكاتب إقليمية، تحت ولاية الأمم المتحدة، وستصبح في نهاية المطاف هيئة في الحكومة البوسنية بعد الانتخابات.

وقد قدمت الولايات المتحدة ٣,٥ مليون دولار لإنشاء المركز، وستسهم بما يصل الى ١٥ مليون دولار لمواصلة عمليات نزع الألغام خلال السنة المالية ١٩٩٧. هذا الجهد الامريكي يقترن بجهود الأمم المتحدة، والممثل السامي، والبنك الدولي، والاتحاد الأوروبي، وقوة التنفيذ

المتعددة الجنسيات التابعة لمنظمة حلف شمال الأطلسي، والدول الأخرى، لإنشاء برنامج مستدام لنزع الألغام في البوسنة. وكل هذه المجموعات تجمع الموارد والأفراد والمعدات لتمويل العمليات ذات الأجل الطويل لإزالة الألغام ولتدريب البوسنيين على إزالة الألغام.

وتنوي حكومة الولايات المتحدة عام ١٩٩٧ أن تقدم حوالي ٥٠ مليون دولار للبحث والتنمية وبرامج المعونة المعنية بنزع الألغام. وستساعد هذه البرامج البرامج الإنسانية وعمليات حفظ السلام في العديد من البلدان. ومن بين الأطراف المتلقية إثيوبيا والأردن وإرتيريا وأفغانستان وأنغولا والبوسنة ورواندا وكمبوديا ولاوس وموزامبيق وناميبيا وبرنامج اقليمي لأمريكا الوسطى يدار عن طريق منظمة الدول الأمريكية ومجلس الدفاع الأمريكي لكوستاريكا ونيكاراغوا وهندوراس.

والمعونة التي يقدمها المجتمع الدولي لنزع الألغام حاسمة بالنسبة لمعالجة أزمة الألغام البرية. إلا أنها ليست كافية. فهذه الأسلحة يجب تحريمها. والولايات المتحدة كانت وستظل قائدة في الحرب الرامية الى القضاء على الألغام البرية المضادة للأفراد.

لقد دعا الرئيس كلينتون في أيلول/سبتمبر ١٩٩٤، مخاطبا الجمعية العامة، الى القضاء في نهاية المطاف على الألغام البرية المضادة للأفراد وطالب الدول بالانضمام إلينا في إبرام اتفاق لتخفيض عددها وتوفرها. كما دعا الدول الأعضاء الى اعتماد وقف اختياري مؤقت لتصدير الألغام البرية، وهو جهد انضمت اليه ٣٢ دولة.

وقد اتخذ الرئيس خطوة رئيسية أخرى لتحقيق هذا الهدف بأن أعلن في ١٦ أيار/مايو أن:

> "الولايات المتحدة ستسعى سعيا حثيثا لإبرام اتفاق دولي لحظر استخدام الألغام البرية المضادة للأفراد، وحظر تخزينها وإنتاجها ونقلها، بغية إتمام المفاوضات في أقرب وقت ممكن."

إن الولايات المتحدة ملتزمة بالقضاء على هذه الأسلحة مع وضع مسؤولياتنا العالمية واهتمامنا بسلامة جنودنا في الاعتبار.

ولا يمكن أن يحدث حظر شامل للألغام الأرضية المضادة للأفراد إلا بقيادة جميع أعضاء مجلس الأمن وتأييد من الدول الأعضاء. ونحن ملتزمون ببدء مفاوضات دولية لتحقيق هذه الغاية. ونجري مشاورات في الوقت الحالي مع دول أخرى حول أفضل محفل للمفاوضات. ونعتزم أيضا التقدم باقتراح قرار، في الدورة الحادية والخمسين للجمعية العامة، في الخريف القادم، يحث الدول على بدء العمل في التفاوض على اتفاق دولي لتحقيق حظر عالمي النطاق ونأمل أن تستطيع الولايات المتحدة الأمريكية أن تعتمد على تأييد جميع الحكومات في هذا المحفل.

ختاما، أود أن اغتنم هذه الفرصة لأعرب عن تقديرنا لرئاسة ألمانيا لمجلس الأمن في الشهر الحالي لعقد هذا الاجتماع الهام حول موضوع بالغ الأهمية. وأن أعرب أيضا عن تهنئة حكومتي للحكومة الألمانية على برنامجها المؤلف من سبع نقاط بشأن الألغام المضادة للأفراد الذي قدمه السيد كنكل، وزير الخارجية في ١٨ تموز/يوليه. ولدى التطرق لأزمة الألغام البرية العالمية النطاق، فإن كل خطوة يتخذها أي من المتحدثين هنا اليوم تقربنا من هدفنا - وهو عالم خال من الخطر الرهيب المتمثل في الألغام البرية المضادة للأفراد.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): أشكر ممثل الولايات المتحدة الأمريكية على ما وجهه لحكومتي من كلمات التقدير.

السيد تشن هواصن (الصين) (ترجمة شفوية عن الصينية): بذلت عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام جهودا كبيرة، في السنوات الأخيرة، وحققت نتائج إيجابية في تعزيز تسوية المنازعات بالوسائل السلمية في إطار ولايات مختلفة لمجلس الأمن. ومع ذلك، فقد واجهت أيضا العديد من التحديات الخطيرة منها المهمة الشاقة المتمثلة في إزالة الألغام في ساحة عمليات أفراد حفظ السلام التابعين للأمم المتحدة. ولذلك نرحب بالمناقشة المفتوحة التي يجريها مجلس الأمن لهذه المسألة اليوم ونعتقد أنها ستساهم في إزالة الألغام بفعالية أكبر في سياق عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام.

ومن العوامل الهامة التي تساهم في نجاح عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام أو فشلها قدرة الأطراف المعنية على التعاون الوثيق مع الأمم المتحدة وضمان سلامة

وحرية تحركات أفراد الأمم المتحدة لحفظ السلم، أو عدم قدرتها على ذلك.

فمن داخل البوسنة والهرسك الى نهر أنغوري في جورجيا، ومن الطرق الجبلية الوعرة في أنغولا الى حقل دجيليتوفكي النفطي في سلافونيا الشرقية، بكرواتيا، أدت أعداد كبيرة من الألغام الى عرقلة عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام بصورة خطيرة، بل إنها مثلت خطرا شديدا على سلامة أفراد الأمم المتحدة لحفظ السلام والسكان المحليين وإعادة البناء الاقتصادي في هذه المناطق. وهذه الحالة لقت بالفعل اهتماما كبيرا من المجتمع الدولي وأصبحت إزالة الألغام عنصرا هاما في عدة عمليات لحفظ السلام.

إن إزالة الألغام عملية تستغرق وقتا طويلا وتقتضي، في المقام الأول، تعاونا وثيقا بين الأطراف المعنية فضلا عن الخبرة والأموال الملائمة. ولذلك ينبغي أن يقوم المجتمع الدولي والدول الأعضاء بتوفير ما يلزم من دعم إنساني ومالي ومادي لإزالة الألغام في سياق عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وفي الوقت نفسه، يجب التعجيل بتدريب أفراد محليين لإزالة الألغام. ونأمل أن تتم إزالة الألغام بنفس النجاح الذي تمت به جوانب أخرى من ولايات عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، وذلك بفضل الجهود المشتركة للمجتمع الدولي والتعاون الوثيق للأطراف المعنية.

ونود أيضا أن نشير الى أن المناقشة التي نجريها اليوم تتناول إزالة الألغام في سياق عمليات حفظ السلام فقط. وجميع المسائل الأخرى المتصلة بالألغام البرية تندرج في فئة نزع السلاح وينبغي لذلك أن تناقشها وتنظر فيها هيئات أخرى للأمم المتحدة.

السيد ويسنومورتي (اندونيسيا) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): أود أن أعرب عن تقدير وفدي لسيادتكم لعقد هذا الاجتماع الرسمي الذي يتناول مسألة تتزايد بسرعة: وهي إزالة الألغام في سياق عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وفي هذا الصدد تتطلب بعض النهج الواردة في الوثيقة S/1996/621 أن ننظر فيها بعناية.

إن مناقشة هذه المشكلة توضح الأسلوب الذي تتحول به المنازعات وكيف تستجيب الأمم المتحدة للتحديات التي تمثلها الاحتياجات الإنسانية مقابل المقتضيات العسكرية. لقد شاركت اندونيسيا في الاجتماع الدولي الخاص بإزالة الألغام المعقود في جنيف في تموز/يوليه ١٩٩٥، مما يعكس اهتمامها الشديد بالمشكلة التي تمثلها الألغام البرية بالنسبة للبلدان التي تخوض الصراعات أو التي كادت أن تنتهي منها. ولذلك نرحب بهذه المناقشة وهذا التبادل للآراء، على أمل أن يسمح ذلك بفهم أفضل للمسائل المطروحة ويعزز معرفتنا بكيف يمكن أن تستجيب الدول الأعضاء لضرورة إزالة الألغام.

إن إزالة الألغام تنطوي على جوانب إنسانية وجوانب تتعلق بنزع السلاح وتبقى في نطاق اختصاص الجمعية العامة بموجب الميثاق. وجدير بالذكر أن الجمعية العامة تناولت هذه الجوانب فيما مضى وأن اشتراك قوات حفظ السلام في تطهير الألغام لا يبرر، في حد ذاته، تحويل المسؤولية من الجمعية العامة الى مجلس الأمن.

إن خطورة المشاكل المحيطة بالألغام البرية والأجهزة المتصلة بها مسألة واضحة منذ وقت طويل. فنظرا لأن أكثر من ٢٠ ٠٠٠ شخص قتلوا أو أصابتهم تشوهات نتيجة للألغام في عام ١٩٩٥، حول العالم، وإذا وضعنا في الاعتبار أنه ما زال هناك عدد يتراوح بين ٨٥ مليون و ١٠٠ مليون لغم من الألغام البرية لم تتم إزالتها في ٦٥ بلدا، يبدو أن المآسي الإنسانية وشيكة الحدوث، لا سيما في ضوء أن عدد الألغام التي زرعت يبلغ ٢٠ ضعفا عدد الألغام التي أزيلت. والواقع أن استعمال الألغام البرية ليس مشكلة ثابتة بل مشكلة متعاظمة باستمرار. فإذا كان قد أزيل ١٠٠ ٠٠٠ لغم بري في عام ١٩٩٥، فقد زرع ما بين مليونين وخمسة ملايين لغم جديد.

إن أثر الألغام البرية خطير بحيث يمس جميع جوانب الحياة الوطنية، فهو يمثل مشكلة بالنسبة للبلدان التي تعاني بالفعل من التخلف ويتعذر معها أن تعود الحياة الى حالتها الطبيعية بسبب هذه الأجهزة القاتلة. وأصبحت، بالتالي مشكلة عالمية. إن الخسائر في الأرواح والممتلكات التي عانى منها السكان المدنيون خلال سنوات الصراع المهلك مستمرة من خلال استمرار الأخطار التي يواجهها هؤلاء السكان في محاولتهم العودة الى حياتهم اليومية وإعادة بناء مجتمعاتهم المحلية وبلدانهم. إن الألغام تعرض للخطر جميع جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية للسكان الأبرياء: فتصبح الأراضي الزراعية المملوءة بالألغام عديمة الفائدة؛ ويتعذر الوصول الى محطات

الكهرباء ومستودعات المياه والهياكل الأساسية؛ وبالإضافة الى ما يعانيه ضحايا التشويه من عذاب فإنهم يصبحون عالة على أسرهم ويثقلون كاهل الخدمات الطبية غير الكافية في كثير من الأحيان؛ ويشكل الأطفال أكثر من نصف ضحايا الألغام البرية؛ ولا يستطيع اللاجئون العودة الى ديارهم وقراهم؛ وتنشأ مجموعات جديدة من المشردين ويتعذر وصول المعونة الإنسانية الى السكان المحتاجين إليها. إن عرقلة إعادة البناء الوطني الناشئة عن الألغام مشكلة طويلة الأجل. وفي ضوء الظروف التي وصفتها، يرحب وفدي بالقرارات التي اتخذتها عدة دول بوقف أو حظر انتاج وتصدير هذه الأسلحة واستخدامها التشغيلي. ويرى وفدي، في هذا الصدد، أن عملية استعراض اتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر هي عملية أساسية لأنها توفر طريقة مناسبة للتصدي للألغام البرية والأجهزة المتصلة بها.

والواقع أن عملية إزالة الألغام هي عملية طويل الأجل وخطيرة ومكلفة قد تستغرق عقودا. وتقول لجنة الصليب الأحمر الدولية إن تخليص العالم من الألغام البرية يتكلف ٣٣ بليون دولار في هذه المرحلة.

وقد استرعت الأمم المتحدة بصورة مناسبة اهتمام المجتمع الدولي الى ضرورة تطهير الألغام. وفي هذا السياق نؤيد تأييدا قويا المبادرة الرامية الى إنشاء صندوق استئماني طوعي للمساعدة في إزالة الألغام. وقد أدى التبرع بمبلغ ٢٢ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة الى تشغيله. وهذا الصندوق يسمح بتقديم الأموال بسرعة وبدرجة عالية من المرونة والفعالية بالنسبة للمشروعات ذات الطبيعة العاجلة. وقد أسهمنا في هذا الصندوق بعد الاجتماع الدولي المعني بإزالة الألغام الذي عقد في جنيف في تموز/يوليه ١٩٩٥ ونرحب بتطوره الإيجابي. وإن النهج الأساسي الذي اتخذته المنظمة فيما يتعلق بتطهير الألغام كان المبدأ المتمثل في بناء القدرات الذاتية على نحو مستدام عندما تنسحب وكالات الأمم المتحدة وقوات حفظ السلام من المنطقة. إن مسألة تطهير الألغام مشكلة معقدة حقا، تنطوي على جوانب فنية ومالية وسياسية وإدارية. ويعتبر وفد بلادي أننا عندما نعالج الأثر الوخيم للألغام الأرضية على الضحايا الأبرياء، ينبغي أن نتناول النهج الثلاثة التي تتطلب منا البحث المتأني: القانون الدولي، والمساعدة المالية، والمساعدة الفنية.

إن الصلة بين عمليات حفظ السلام والبرامج الإنسانية صلة أساسية حيث أن كليهما يعمل في إطار صنع السلام وبناء السلام بعد الصراع. وتؤيد اندونيسيا تضمين ولاية عملية حفظ السلام بعض الأحكام المتعلقة بتطهير الألغام. وقد نسقت هذه العمليات أنشطتها في الماضي مع وكالات وإدارات تابعة للأمم المتحدة. وكانت إدارة الشؤون الإنسانية في أغلب الأحيان نقطة التركيز بالنسبة لإزالة الألغام. وإن النهج المتكامل لتطهير الألغام يسمح لوكالات عديدة بتنسيق أنشطتها من خلال المكتب المركزي لإدارة الشؤون الإنسانية بغية العمل في الميدان بفاعلية. وإن وكالات الأمم المتحدة الأخرى، مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، وصندوق الأمم المتحدة لرعاية الطفولة، ومنظمة الصحة العالمية، تلعب أيضا دورا أساسيا في أنشطة تطهير الألغام، وهي تحظى بدعم إندونيسيا الكامل.

لقد قامت الأمم المتحدة في الماضي بالمشاركة في تنفيذ إزالة الألغام في تسعة بلدان. وقد أنشأت إدارة الشؤون الإنسانية مراكز لإزالة الألغام في مختلف البلدان، وقد كانت عمليات تطهير الألغام في أفغانستان وكمبوديا من بين أعظم العمليات نجاحا. وبالنظر إلى أن إنشاء عملية تطهير الألغام والتدريب يمكن أن تكون عملية طويلة، ليس من المدهش أن تتحقق أفضل النتائج في البرامج الطويلة الأمد. وفي أنغولا، أنشأت بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا مدرسة لتطهير الألغام ستصبح محور برنامج لتطهير الألغام. وفي مناطق أخرى، مثل أبخازيا في جورجيا وجهت قوات حفظ السلام قدرا كبيرا من المقاومة من السلطات الأبخازية، التي عوقت قدرة تلك القوات على القيام بعملية تطهير الألغام وتنفيذ ولايتها أيضا. ولا يزال من الأهمية بمكان أن ترتبط أنشطة تطهير الألغام في نطاق عمليات حفظ السلام على نحو وثيق بالأنشطة الإنسانية منذ البداية لضمان نهج منسق لمشكلة تطهير الألغام واستمرار الأنشطة المتصلة بالألغام في أعقاب ولاية حفظ السلام.

تواجه جهود تطهير الألغام العديد من العقبات. فعدم توفر الخرائط الكافية لحقول الألغام يشكل عقبة خطيرة في طريق أفرقة التطهير. ونحن بحاجة إلى الوقت لبناء قدرات وطنية لتطهير الألغام ويتعين على تلك الأفرقة في معظم الأحيان أن تستخدم نهجا مختلفا لكل حالة في البلدان المختلفة التي تعمل فيها، إذ أن

الجغرافيا وأنماط الألغام تختلف اختلافا جذريا. وإن عدم توفر الإرادة السياسية لدى السلطات المحلية للتعاون مع برامج إزالة الألغام يمكن أن يعرقل على نحو خطير في إزالة الألغام في حين أن توفرها يساعد في إزالة تلك الألغام. وأخيرا، إن القدرة على تدريب الأفراد المحليين لإنشاء قدرات مستدامة لتطهير الألغام ستكون السبيل الوحيد لخفض الآثار الطويلة المدى للألغام.

ولا تزال الحاجة إلى بحوث في تكنولوجيا الألغام من المجالات التي يجب أن تبذل فيها أعظم الجهود. والواضح أن التكنولوجيا المستخدمة للكشف عن الألغام وتطهيرها قديمة ويمكن للمجتمع الدولي أن يسهم دون شك في: توفير معلمين ذوي خبرة ومدربين تدريبا جيدا، وقوة بشرية مدربة نحن بحاجة إليها لتنفيذ إزالة الألغام وتدريب السكان المحليين، وتوفير الأجهزة المناسبة الحديثة للكشف عن الألغام الأرضية وتدميرها. وإننا نؤيد بالكامل جميع الجهود التي تبذل في هذا المضمار.

يمكن كبح الآثار المأساوية للألغام الأرضية من خلال المساعدة التقنية والمالية لأنشطة وبرامج تطهير الألغام. ومن أجل تحقيق هذا، يعتبر توافق الآراء الدولي والإرادة السياسية المنسقة فيما بين الدول الأعضاء في المجتمع الدولي أمرا ملحا لمعالجة المشكلة من جذورها.

السيد بارك (جمهورية كوريا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): تشكل الألغام الأرضية تحديا عالميا للمجتمع الدولي لا بسبب قوتها التدميرية فحسب ولكن أيضا بسبب الطريقة العشوائية وغير الإنسانية التي تستخدم بها. لقد زرعت ألغام وحشية مضادة للأفراد على نحو متكرر مزعج ضد المدنيين، وهي تشوه أو تقتل ٢٥ ٠٠٠ فرد كل سنة. وعلاوة على ذلك، تبقى الألغام التي تزرع خلال أي صراع فعالة وخطيرة بعد فترة طويلة من صمت البنادق مما يهدد جهود الوفاق ويقوض الانتعاش الاقتصادي. وتعتبر الألغام الأرضية بحق كما سماها أحد المعلقين، "أسلحة التدمير الشامل في حركة بطيئة".

وتؤدي سهولة الحصول على الألغام الأرضية إلى تفاقم المشكلة. والألغام الأرضية بسبب سهولة إنتاجها وكثرة المتاجرين بها، أصبحت رخيصة جدا. والألغام الأرضية ليست سهلة من حيث الحصول عليها فحسب، ولكنها سهلة أيضا من حيث زرعها. وإذا جمعنا هذه العوامل سويا مع عملية إزالة الألغام البطيئة والأليمة والخطيرة والباهظة، تتجسم حقيقة الخطر الذي نواجهه. إن متوسط تكلفة اللغم المضاد للأفراد ضئيل إلى حد ٣ دولارات أمريكية في إنتاجه، ولكن إزالته تكلف ما يصل إلى ١ ٠٠٠ دولار أمريكي.

وفي نفس الوقت لم تتقدم أساليب تطهير الألغام إلا بقدر ضئيل منذ الحرب العالمية الثانية. والنتيجة النهائية هي أن الألغام الأرضية تزرع بدرجة أسرع من إزالتها. ونواجه الآن أكثر من ١٠٠ مليون لغم في ٦٢ بلدا مختلفا على نطاق العالم، ويتزايد هذا الرقم إلى مليون لغم جديد في كل سنة.

ويعتقد وفدي أن مواجهة آفة الألغام الأرضية تتطلب من المجتمع الدولي بذل جهود متضافرة في اتجاهين:

أولا، يجب لأي جهود شاملة من أجل حل المشكلة أن تتناول في الوقت المناسب "جانب الإمداد" في المعادلة، بما يتضمن فرض قيود على إنتاج، وتصدير، وتحديث التصميم، مثل إدخال أجهزة توقيت ذاتية. وقد قامت جمهورية كوريا بنصيبها في هذا الجهد، بإعلانها وقفا مؤقتا لمدة سنة من جانب واحد على تصدير الألغام الأرضية في السنة الماضية. ومع ذلك فإن العدد الكبير من منتجي الألغام الأرضية، واختلاف وجهات النظر في كفاية القيود على الإنتاج والصادرات، يعني أن توافق الآراء بشأن مسائل "جانب الإمداد" لن يتيسر بسهولة.

ثانيا، في نفس الوقت، هناك حاجة ملحة لأن يركز المجتمع الدولي على "جانب المستخدم النهائي" في المعادلة، مثل تطهير الألغام وفرض قيود على استخدام الألغام الأرضية. وما أعتقد أننا بحاجة لأن نركز عليه اليوم في مناقشتنا لدور إزالة الألغام في عمليات حفظ السلام، هو كيفية تعزيز قدرة وكفاية تطهير الألغام في البلدان المتضررة.

في ضوء هذه الخلفية أود الآن أن أتناول سبب كون تطهير الألغام عملية هامة وعاجلة بصفة خاصة في سياق عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام.

أولا، إن الأغلبية العظمى لمهام حفظ السلام التي بدأت منذ نهاية الحرب الباردة كانت ردا على الصراعات

داخل الدول، وهذه الصراعات بالتحديد هي التي زرعت فيها الألغام الأرضية على نطاق واسع.

ثانيا، وفي مهام حفظ السلام هذه، إن الألغام الأرضية غير المزالة تمنع دائما قوات حفظ السلام من القيام بمهمتها. ومن الواضح أن الألغام الأرضية تعرض للخطر قوات حفظ السلام، مثلما تعرض للخطر السكان المحليين. فالألغام تقف حجر عثرة في طريق جهود تحقيق أجزاء أخرى من ولاية قوات حفظ السلام، مثل توزيع المعونة الإنسانية، وإعادة تأهيل اللاجئين، أو تأمين الانتخابات النزيهة.

ثالثا، يمكن أن تضر الألغام الأرضية باقتصاد أي بلد متضرر فيما بعد الصراع كما تضر بانتعاشه النفسي. وليس من المدهش أن تظل الحقول مهجورة والمصانع عاطلة الى أن يشعر الفلاحون والعمال بالأمان الكافي لعودتهم الى أعمالهم. إن الألغام تؤدي الى شل الزراعة، وتجعل الطرق والجسور غير قابلة للعبور، وتفرض تكلفة نفسية وطبية باهظة على السكان.

من الواضح، لكل هذه الأسباب، أن عمليات حفظ السلام في البلدان المنكوبة بالألغام لا يمكن أن تنجح بدون إزالة هذه الألغام على النحو الصحيح. فكيف نستطيع أن نضمن فعالية الجهود المبذولة لإزالة الألغام في حفظ السلام؟ إن وفدي يرى أن هناك خطوات ملموسة عديدة يمكن اتخاذها نحو تحقيق هذا الهدف.

أولا، يجب أن نكفل جعل عملية نزع الألغام جزءا لا يتجزأ من عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام حيثما تعتبر ضرورية. وفي هذا الصدد، نود أن نقترح أن يقوم مجلس الأمن باستعراض نطاق ولايات بعثات حفظ السلم القائمة للتأكد من أنها تنص على التفويض بنزع الألغام على نحو كاف. وفضلا عن ذلك، نعتقد أن عمليات نزع الألغام التي تقوم الأمم المتحدة بتنسيقها يجب أن تمنح ولاية للمواصلة حتى بعد انتهاء عملية حفظ السلام الفعلية.

ثانيا، ينبغي أن نركز، في تنفيذ مهام نزع الألغام، على تغذية القدرة المحلية على إزالة الألغام بشكل آمن وسريع وفعال لمساعدة البلدان المتأثرة على مساعدة نفسها في المدى الطويل. وفي نهاية المطاف، تقع المسؤولية الأولى عن نزع الألغام على عاتق البلدان المتأثرة نفسها. ومن المؤكد تقريبا، أن إزالة الألغام بصورة كاملة تتطلب إطارا زمنيا أطول من الزمن الذي تحتاج إليه بعثات حفظ السلام. على أن عمليات بعثات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة، تستطيع، قبل انقضاء وقتها، أن تعطي البلدان المتأثرة الدفعة الأولى على الطريق الطويل نحو الانتعاش وذلك بمساعدتها على تنمية حصيلتها من الخبرة الفنية في مجال نزع الألغام. وحينئذ يمكن الاستفادة من هذه الخبرات بصورة مستمرة، حتى بعد أن يعود ذوو "الخوذ الزرق" إلى أوطانهم.

إن الجهود التي يبذلها حفظة السلام في تعزيز القدرة المحلية على نزع الألغام لا بد أن تشمل الخطوات التالية: تقييم الألغام يتبعه تدريب في مجال التوعية بالألغام؛ والتعليم والتدريب في مجال إزالة الألغام؛ وأخيرا نقل السلطة إلى الحكومة المضيفة. ومن الواضح أن نقل تكنولوجيا نزع الألغام وتوفير المعدات الضرورية لذلك هي من الخطوات التي لا تقل أهمية. وفي هذا الصدد، يود وفدي أن يشير إلى العمل الرائع الذي يقوم به مركز العمل الكمبودي في مجال الألغام كنموذج مفيد. فهذا المركز الذي أسسته سلطة الأمم المتحدة الانتقالية في كمبوديا عام ١٩٩٢ أعيد إنشاؤه فيما بعد كجهاز رسمي للحكومة الكمبودية عقب انسحاب السلطة الانتقالية. فبرنامج نزع الألغام الذي يضطلع به المركز يحقق تقدما غير عادي من خلال تدريب نازعي الألغام المحليين ومن خلال الأخذ بمفاهيم مبتكرة كوضع برنامج لنزع الألغام في القرية يشترك فيه عدد مختار من سكان القرية.

ثالثا بالإضافة إلى بعثات حفظ السلم، ينبغي لنا أن نعزز قدرة الأمم المتحدة ومواردها كي تتمكن من توفير المساعدة السريعة في نزع الألغام عند الطلب، وحيثما تنشأ حاجة إليها. ولهذه الغاية، يكون من المفيد المضي في استكشاف الوسائل الكفيلة بتعزيز برنامج القدرة الاحتياطية للأمم المتحدة في مجال نزع الألغام وتوسيع الصندوق الاستئماني الطوعي للأمم المتحدة لتقديم المساعدة في إزالة الألغام. وفي هذا الصدد، يود وفدي أن يشير إلى أن حكومة جمهورية كوريا كانت من المساهمين مؤخرا في الصندوق.

لا يسع أي بلد أن يتجاهل الحجم الرهيب لمشكلة الألغام البرية. فقد أصبحت أزمة عالمية تتطلب ردا عالميا. وإنه لمن المناسب، بناء على ذلك، أن تقوم الأمم المتحدة بدور رئيسي في البحث عن حل لهذه المشكلة.

ينبغي للأمم المتحدة أن تواصل قيادتنا في البحث عن جواب شامل لهذه الأزمة العالمية. ويعتقد وفدي اعتقادا راسخا أننا لن نتمكن من التوصل إلى مثل هذا الجواب إلا إذا تصدينا بصورة كاملة لجميع جوانب مشاكل الألغام البرية بدءا بالشواغل الإنسانية وانتهاء بموجبات نزع السلاح.

وإلى جانب الجهود الكثيرة الجارية الأخرى من جانب المجتمع الدولي نحو استئصال هذا البلاء في نهاية المطاف، تتيح لنا عمليات حفظ السلام التي تقوم بها الأمم المتحدة الفرصة للمساهمة في إدارة الخطر المباشر من خلال التعزيز النشط لقدرة الأمم المنكوبة على إزالة الألغام المزروعة بالفعل. ويجب علينا أن نساعد الأمم المنكوبة بالألغام، ولا سيما أمم العالم النامي، كي تساعد نفسها على درء هذا الخطر، بحيث يستطيع المدنيون العودة إلى زراعة حقولهم والسير في طرقات بلدانهم دون خوف.

أود أخيرا أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب لكم، سيدي الرئيس، عن شكر وفدي الخالص لمبادرتكم بتنظيم هذه الجلسة المفتوحة المخصصة لمناقشة موضوع نزع الألغام في سياق عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام ولمساهمة حكومتكم الرائعة في العمل لحل هذه المشكلة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر ممثل جمهورية كوريا على كلمات التقدير التي وجهها إلى حكومتي.

السيد مارتينيز بلانكو (هندوراس) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): لقد أخذ المجتمع الدولي يرى أن وجود الألغام البرية وغيرها من الذخائر غير المفجرة في بلدان شتى من العالم يشكل مشكلة إنسانية هائلة تنطوي على آثار خطيرة اقتصادية واجتماعية بالنسبة لسكان البلدان التي تواجه هذه الأخطار، إذ أنها تمنع اللاجئين والمشردين من العودة إلى ديارهم وتعيق البرامج الإنسانية والعمليات الإنسانية وأنشطة الإعمار الوطنية والتنمية الاقتصادية.

في كل سنة يموت أو يشوه آلاف الناس من انفجار الألغام البرية التي لم تُنزع. فعشرات الملايين من الألغام في ٦٥ بلدا تهدد كل يوم بإزهاق الأرواح وبَتر الأطراف، وخصوصا بين السكان الريفيين والأطفال. ومع تزايد تواتر هذه الحالات، ونظرا لوجود الألغام البرية، يكاد يكون من غير الممكن إيصال المساعدة الإنسانية إلى أولئك المتأثرين بالنزاعات المسلحة. وفي أسوأ الحالات تتوقف هذه المساعدات كلية. وإن استمرار تصنيع وتصدير الألغام يزيد باستمرار من سوء الأزمات الإنسانية ويجعل من الضروري ضرورة ملحة أن يسارع المجتمع الدولي بأنشطة إزالة الألغام وبدعمه للترتيبات الدولية لنزع الألغام، وأن يتفق على فرض حظر كامل على صنع الألغام المضادة للأفراد.

هذه أزمة عالمية الأبعاد، وإن وفدي ليحيي محاولات الأمم المتحدة من خلال إدارة الشؤون الإنسانية وإدارة عمليات حفظ السلام ومكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة وغيرها من الوكالات والبرامج. ولا يسعنا إلا أن نتوجه بالتقدير أيضا للعمل النشط الذي تقوم به لجنة الصليب الأحمر الدولية في معالجة وإعادة تأهيل الجرحى، فضلا عن الأنشطة الإعلامية التي تقوم بها منظمات عديدة غير حكومية فيما يتعلق بالأخطار التي تمثلها الألغام البرية غير المفجرة.

وقد شدد الأمين العام في تقريره "خطة للسلام" وفي تقريره "خطة للتنمية" على العلاقة الأساسية بين السلام والتنمية. والواقع هو أن النزاعات والصراعات المسلحة تنبع في الغالب من الظروف الاقتصادية والاجتماعية السيئة، والواقع أيضا هو أنه ما لم يتم وضع الأسس للتنمية الاقتصادية والاجتماعية قبل الوصول بالنزاع إلى خاتمة رسمية فلن يستتب السلام. وبناء على ذلك، يجب ألا تركز الجهود الرامية إلى السلام والأمن على الإغاثة الإنسانية فقط بل يجب أيضا أن تشمل أنشطة تستهدف تعزيز التنمية.

ويتجلى هذا النهج في عمليات حفظ السلام ذات الطبيعة المتعددة الأبعاد والتي تقوم الأمم المتحدة بتنفيذها منذ عام ١٩٨٩. وعمليات حفظ السلام الحالية لا تشمل فقط العنصر العسكري وعنصر الإغاثة الإنسانية ولكن أيضا عناصر لحفظ القانون والنظام وحماية حقوق الإنسان، وتعزيز المؤسسات السياسية وتيسير عودة اللاجئين والمشردين وإجراء انتخابات حرة وعادلة والمساعدة على إعادة بناء الهياكل الأساسية الوطنية وتنفيذ مشاريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية؛ كما تشمل عنصرا أصبح مهما جدا في أداء ولاية حفظ السلام، وهو إزالة الألغام.

وإدراج هذا العنصر ضمن وظائف عمليات حفظ السلام لا يحتاج الى تبرير. فبدون إزالة الألغام، لا يمكن استعادة الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي بعد الصراعات المسلحة. وبدون إزالة الألغام، لا يمكن استئناف الزراعة، ولا يمكن إصلاح الهيكل الأساسي الذي يوفر الخدمات الأساسية، ويصبح النقل مستحيلا، ويتعطل إيصال المعونة الإنسانية، ولا يمكن للاجئين والمشردين أن يعودوا الى ديارهم. وبعبارة أخرى، بدون إزالة الألغام لا يمكن تعزيز السلام في الدولة بعد الصراع.

واستنادا الى تجارب كمبوديا والصومال وموزامبيق وأنغولا وأفغانستان والبوسنة والهرسك، فإن أهمية مشاركة قوات حفظ السلام بنشاط في برامج إزالة الألغام تم التسليم بها. وهذا يساهم في إقامة بيئة آمنة، والأهم، يساعد في توليد قدرات إزالة الألغام الوطنية أو تحسينها، وهذا أمر أساسي في المساعدة التي تقدمها الأمم المتحدة في هذا المجال.

ويؤيد وفد بلدي بقوة إدراج هذا العنصر في عمليات حفظ السلام. وفي الوقت نفسه، نؤكد على أن إزالة الألغام وحدها لا تشكل حلا شاملا لجميع المشاكل المتصلة بالألغام. ويظل الحل الوحيد الممكن إزالتها التامة. فكم من الأرواح الأخرى ينبغي أن تزهق؟ وكم من البشر ينبغي أن يتشوهوا، قبل أن يحظر المجتمع الدولي حظرا تاما انتاج واستخدام وتصدير أدوات الموت هذه؟ ومتى يتم التوصل الى توافق في الآراء بين الحكومات بأن الحظر هو الحل الوحيد لهذه الأزمة الإنسانية الضخمة؟ فبالنسبة لجميع أولئك الذين دمرت حياتهم فعلا جراء هذه الألغام، ليس هناك من جواب. لقد فات الأوان فعلا.

السيد فيدوتوف (الاتحاد الروسي) (ترجمة شفوية عن الروسية): مع نهاية الحرب الباردة وبروز مجموعة كاملة من الصراعات التي أسفرت عنها حالة عدم الاستقرار الجديدة، يواجه المجتمع الدولي مجموعة من المشاكل في مجال نزع الألغام والتغلب على العواقب الوخيمة للألغام، التي تعيق إعادة البناء الاجتماعي والاقتصادي للبلدان المتضررة بالنزاعات والتوصل الى حلول لمشاكلها الإنسانية المتعددة.

فالألغام البرية التي لم تنفجر، والتي زرعتها بوفرة أطراف النزاعات الإقليمية، لا تزال تودي بحياة الآلاف من الناس حتى بعد تحقيق الاستقرار النسبي. والبلدان التي كان لها النصيب الأوفر من المعاناة في هذا المجال هي أنغولا وأفغانستان وكمبوديا وموزامبيق ورواندا والصومال ويوغوسلافيا السابقة. واستخدمت الألغام على نطاق واسع في الصراع الذي نشب في أبخازيا، في جمهورية جورجيا.

ومشكلة الألغام الأرضية ذات أهمية حاسمة خصوصا في إطار تنفيذ عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام: فغالبا ما يتم وزع قوات الأمم المتحدة في أماكن لا تزال تشكل فيها الألغام تهديدا خطيرا، وقد قتل عدد من أفراد قوات الأمم المتحدة لحفظ السلام، أو شوهتهم الألغام، وإن الانتشار الواسع للألغام يعيق بصورة خطيرة حركة أفراد قوات الأمم المتحدة؛ وعمليات التسريح، ومرافقة قوافل الإغاثة الإنسانية وغيرها. وبالإضافة الى ذلك، فإن القدرة الفعلية للأمم المتحدة على الاضطلاع بفعالية بمهام حفظ السلام تكون عرضة للخطر.

وبالمثل، فإن التهديد الذي تشكله الألغام لا يسمح بالاضطلاع على النحو المطلوب بالأنشطة التشغيلية للبعثات الإنسانية، وما يتأثر خصوصا بهذه الطريقة هي وكالات الأمم المتحدة المتخصصة مثل برنامج الأغذية العالمي ومكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين وصندوق الأمم المتحدة للطفولة. ونحن على اقتناع بعجالة تكثيف جهود المجتمع الدولي لكي يحقق بصورة تامة إمكانية الأمم المتحدة لإزالة الألغام في مناطق النزاع الإقليمي.

وأصبحت إزالة الألغام الى حد متزايد جزءا أساسيا من عمليات حفظ السلام. وعند الاقتضاء، ينبغي إدراجها، إذ أنها أدرجت فعلا، في ولاية بعثات الأمم المتحدة ذات الصلة. وكبديل، ينبغي توفير آلية لاستخدام إمكانيات المنظمات الإقليمية وغير الحكومية في هذا الصدد.

وهناك مسألة أساسية في رأينا، هي تنسيق أنشطة مختلف هيئات الأمم المتحدة، والاستخدام الكامل لمعارفها ومواردها في تنفيذ برامج إزالة الألغام، سواء أثناء عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام أو في مرحلة التعمير بعد انتهاء الصراع. ونرى هذا سببا وجيها لكي تبقى إدارة الشؤون الإنسانية بالأمانة العامة للأمم المتحدة تضطلع بدورها كمركز لتنسيق البرامج التي تقدم المساعدة في إزالة الألغام.

وهنا، سنكون ممتنين للأمانة العامة للأمم المتحدة إذا قدمت توضيحا بشأن تقسيم المهام بين إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الشؤون الإنسانية؛ وترابطهما وتفاعلهما. وقد تكون فكرة جيدة القيام بإعداد ورقة غير رسمية بشأن هذا الموضوع للدول الأعضاء. ويحدونا الأمل في أن الصندوق الخاص الطوعي الاستئماني للمساعدة في إزالة الألغام الذي أنشأه الأمين العام سيحظى بموارد أكبر مما حظي بها حتى الآن وسيضطلع بدور أكثر نشاطا وريادة في تمويل البرامج التي تستهدف العمل العلمي والبحث في مجال نزع الألغام وفي تدريب الخبراء والمختصين وفي توعية السكان بشأن تدابير الأمان للتقليل من مخاطر الألغام.

ومن الأهمية بمكان أيضا تعزيز الدور التنسيق للأمم المتحدة في مجال تقديم المساعدة التقنية وتنظيم الإمكانات الوطنية لإنفاذ نزع الألغام على الصعيد المحلي. ولقد تم تحقيق تفاعل مثمر بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية وفرادى الدول. ونشير مع الارتياح الى وضع قواعد معيارية في الأمم المتحدة لتسيير عمليات إزالة الألغام. ونرى أن من الأهمية بمكان أيضا إنشاء قاعدة بيانات مركزية بشأن مسائل نزع الألغام، حيث ترسل إليها جميع المعلومات المتعلقة بمشكلات نزع الألغام. ويجري الآن في الاتحاد الروسي العمل على وضع برنامج اتحادي خاص بشأن إزالة الألغام استنادا الى البرامج ذات الصلة لمناطق معينة تأثرت بمشكلة الألغام. وبالنسبة لنا، فإن التفاعل مع الأمم المتحدة، وتبادل الخبرات، وتلقي المساعدة التقنية هي مسائل ذات أهمية عملية. ففي سياق تنفيذ عمليات حفظ السلام على أراضي دول رابطة الدول المستقلة، جرى حل مشاكل معقدة ومكلفة في مجال نزع الألغام. ففي منطقة الصراع الأبخازي، تمكن أفراد قوات حفظ السلام التابعة لرابطة الدول المستقلة تحييد ما يربو على ٠٠٠ ٢١ جسم متفجر. وإن تزايد أخطار الألغام في منطقة الصراع الأبخازي وتفاقم هذا الصراع منذ آذار/مارس من هذا العام أثر على الظروف الأمنية للسكان المحليين، واللاجئين والمشردين، فضلا عن أفراد بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في جورجيا. وهذا يعيق على نحو خطير تنفيذ ولاية قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة ورابطة الدول المستقلة. ولدينا مقترحات لحل هذه المشكلة، التي نناقشها الآن مع الأمانة العامة للأمم المتحدة.

ونرى أن مسألة الحظر الشامل على الألغام المضادة للأفراد، والتي أثارتها عدة وفود، تمثل موضوعا لدراسة منفصلة ومسهبة، ومن المعروف، أنها تجري معالجتها بأساليب أخرى.

ونعتقد أن موقف المجتمع الدولي بشأن هذه المسألة قد اتخذ شكلا محددا في الصيغة الجديدة لبروتوكول حظر أو تقييد استعمال الألغام والفخاخ المتفجرة وغيرها من الأجهزة (البروتوكول الثاني) لاتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر. وتم العمل بهذا الشأن في ٣ أيار/مايو من هذا العام في جنيف.

وعلى أساس أن التقدم نحو حظر تام على الألغام المضادة للأفراد لا يمكن إلا عن طريق ظهور بدائل حقيقية لهذا النوع من الأسلحة، فإن البروتوكول يثير فكرة عمل واسع النطاق للغاية، وهو تنفيذ الانتقال - بموجب جدول زمني معقول - الى ألغام مضادة للأفراد يمكن التنبؤ أكثر مما مضى بموعد انفجارها. وهناك خطر من أن حظر إنتاج الألغام المضادة للأفراد من شأنه أن يقود في الظروف الحاضرة الى ازدهار تجارة غير مشروعة للألغام يمكن أن تتيح ألغاما مبسطة مما يجعلها أكثر وحشية.

ونرى أن تنفيذ أحكام هذا البروتوكول وتنفيذه الكامل من جانب أكبر مجموعة ممكنة من البلدان من شأنه أن يؤدي الى تناقص كبير في مشاكل نزع الألغام ويوفر حماية يعتمد عليها اعتمادا أكبر من خطر الألغام أثناء عمليات حفظ السلام أيضا.

السيد نكغوي (بوتسوانا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إن وفد بلدي ممتن لكم، سيدي الرئيس، للمبادرة المناسبة التي اتخذتموها باختياركم هذا الموضوع الهام جدا لمناقشتنا التوجيهية اليوم. فالألغام البرية المضادة للأفراد آفة يعاني منها المجتمع الإنساني في معظم حالات الصراع، إن لم تكن كلها. إنها أداة دنيئة وعشوائية من أدوات الحرب، فهي تقتل وتشوه بوحشية ضحاياها دون تحذير ودون أن تميز إن كانوا من القوات العدوة أو الصديقة، أو كانوا من المدنيين الأبرياء أو من قوات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وفضلا عن ذلك تظل الألغام البرية مخفية وعلى استعداد لحصد أرواح ضحايا جدد بعد انتهاء الحرب بوقت طويل. وبالتالي، فإن الألغام البرية لها آثار نفسية مدمرة وطويلة الأجل على جماعات كاملة.

وتواجه الأمم المتحدة دائما مسألة تيسير عودة اللاجئين والمشردين وإعادة توطينهم في كل عملية من عمليات حفظ السلام. إلا أن الألغام البرية عقبة في سبيل عودة اللاجئين والمشردين. فالسفر عبر الطرق البرية للعودة الى الوطن يصبح كابوسا بسبب وجود الألغام البرية في كل مكان. واستئناف الأنشطة الاقتصادية بهدف كسب العيش يصبح ممارسة خطرة. فلا يمكن أن تحرث الأرض لأنها مزروعة بالفعل بأفخاخ الموت الخفية هذه. وبإيجاز، فإن كل الأنشطة الاقتصادية تتوقف بالفعل إذ يصبح من المستحيل عبور الطرق والممرات المؤدية الى المدن والقرى والحقول ومراكز الري بسبب الألغام البرية. وهذه هي الحقيقة المرة المفروضة على الضحايا الأبرياء للصراعات المسلحة لمدة طويلة بعد أن تكون المعاناة الصعبة للحرب قد انتهت فرضا. ومن الجلي أن هذا يخيب آمال المدنيين وتطلعاتهم، وهم لا يتوقون إلا الى إعادة بناء حياتهم الممزقة في جو سلمي خال من الآثار المدمرة للحرب.

ويتضح من هذه التعليقات أن الألغام البرية تهدد الحياة الإنسانية أثناء حالات الصراع وبعد انتهائها بفترة طويلة. ويجب على المجتمع الدولي أن يوجد أساليب فعالة لمنع الصراعات حيث أنها تسفر عن زرع الألغام الوحشية. فينبغي، عند نشوب صراع، أن يبذل كل جهد لنشر الوعي بشأن الألغام البرية، ويجب على كل البلدان المنتجة والمصدرة للألغام أن تضع قيودا على بيع هذه الأسلحة للمتحاربين.

ثانيا، إن معالجة صراع لا يمكن اتخاذ تدابير وقائية بشأنه تستوجب فرض حظر تلقائي على الألغام البرية.

ثالثا، ليس من صالح أي طرف في صراع، في الأجل الطويل، أن يزرع الألغام، لأنه بالرغم من أنه من الواضح أن الحالة النفسية للحروب تملي إنزال أقصى دمار بالعدو بأية وسيلة متاحة، فإن الألغام البرية مكلفة للغاية بالنسبة للحياة فيما بعد الحرب، سواء من الناحية الإنسانية أو المادية. لذلك ينبغي للأطراف المتحاربة أن تعي دائما أنه سيظل لها بلد تتشاطره، وأنه يجب أن تعيش معا جيرانا بعد انتهاء الصراع، وأن الألغام البرية لا تسمح لجراح الحرب أن تندمل بيسر ولا بسرعة.

رابعا، وهو الأمر الأهم بالنسبة لمناقشة اليوم، عندما يتم التوصل الى وقف إطلاق النار أو الاتفاق على إنشاء بعثة لحفظ السلام، فإن التكليف بهذه العملية يجب أن يتضمن بشكل تلقائي نزع الألغام بصفته أول بند في جدول أعمالها، كما حدث بالفعل في بعض الحالات.

ويرى وفد بلدي أنه لما كانت الألغام البرية تزيد دائما من تفاقم الحالة الإنسانية السيئة في أي صراع، فإن نزع الألغام يجب أن يعطي دائما الأولوية العليا في كل عملية من عمليات حفظ السلام. ومن المهم أن يتواكب تسريح المتحاربين وتعزيز المصالحة الوطنية مع نزع الألغام تسهيلا للعودة المبكرة للمدنيين الى ديارهم والى حياتهم المثمرة.

والقواعد والإجراءات العسكرية تفرض على المتحاربين أن يضعوا علامات وخرائط لحقول ألغامهم. إلا أن التجربة تبين أن هذا لا يحدث مطلقا. وبينما يبذل بعض الجهد المحدود لهذا الغرض فإن الخرائط لا تكون دقيقة بالقدر الكافي بحيث يمكن استعمالها استعمالا مفيدا أو الاستعانة بها في ممارسة نزع الألغام.

ولئن كان يبدو أنه لا جدوى من أن نتوقع أن تتذكر الأطراف المتحاربة التزاماتها بوضع علامات وخرائط لحقول ألغامها، فإنه لا بديل في الوقت الحاضر إلا أن نصر على أنه يجب عليهم أن يفعلوا ذلك دون توان لكي تجري عملية نزع الألغام بسهولة أثناء فترة بعثة حفظ السلام. ويجب ألا يتخلى المجتمع الدولي عن البحث عن أفضل الطرق العملية لمعالجة الألغام البرية، بما في ذلك النظر في وضع تدابير مناسبة في إطار القانون الإنساني الدولي ضمانا لهذا الامتثال. ويمكن لهذه التدابير أن تعمل أيضا كرادع ضد زرع الألغام إذا ما كانت هناك عقوبات واضحة لعدم الامتثال للقواعد التي يجب تطبيقها. ومن شأن هذا أن ييسر السرعة التي تنزع بها الألغام في أي عملية من عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، مما يتيح لبعثة الأمم المتحدة لحفظ السلام الفرصة للاضطلاع بولايتها بفعالية أكبر.

كل هذا يفترض وجود تكنولوجيا موحدة لإزالة الألغام. ويقدر وفد بلدي كل التقدير الإسهام الذي تقدمت به البلدان التي كانت دائما على استعداد لتقديم المساعدة في مجال تكنولوجيا نزع الألغام. إلا أنه من الواضح أن ممارسة نزع الألغام لا تنفذ دائما بالسرعة المتوقعة

ولا تعود دائما بالنتائج المرجوة، نظرا لنقص القدرات الكافية وتنوع تكنولوجيات إزالة الألغام. ولهذا، فغني عن القول أن هناك حاجة الى تطوير قدرة وتكنولوجيا متقدمتين لإزالة الألغام. ولمنظومة الأمم المتحدة دور تنسيقي هام تضطلع به في هذا المجال لصالح البشرية كلها.

ويعتقد وفد بلدي اعتقادا راسخا أن آفة الألغام البرية ستلازمنا دائما، حتى إذا ما طورنا أفضل تكنولوجيات إزالة الألغام. وأفضل حل للخطر الذي تمثله الألغام البرية يكمن في الحظر الكامل لانتاج واستعمال أجهزة الحرب الفظيعة هذه. ويجب أن يجري حث البلدان المنتجة للألغام على ألا توقف انتاج النماذج الموجودة فحسب، بل أن وقف تطوير ما يسمى بالبدائل أيضا، مثل الألغام التي تزرع عن بعد والتي تتدمر تلقائيا.

ولا شك في أن الحرب كانت دائما حقيقة واقعة في تاريخ الحضارة الإنسانية والوجود البشري. والواقع أنه كانت هناك دائما قواعد ونظم تحكم سلوك من جعلوا من الحرب صناعة، حتى في العصور الوسطى. ولهذا فمن الأجدر بنا، في السنوات الأخيرة من القرن العشرين، أن نكبح ونحظر ثم نخلص العالم في نهاية المطاف من أدوات الحرب هذه التي تنزل آلاما دائمة بالضمير البشري.

السيد لادسو (فرنسا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أود في البداية أن أرحب بمبادرتكم، سيدي الرئيس، بتنظيم هذه المناقشة.

فبعد عام من اعتماد قرار الجمعية العامة ٥٠/٧٠ الذي حدد هدف القضاء النهائي على الألغام البرية المضادة للأفراد وانتهاء عمل المؤتمر الاستعراضي الأول للدول الأعضاء في اتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة، كان الوقت مناسبا بصورة خاصة لكي يتناول المجلس مسألة نزع الألغام في سياق عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام.

ومن منطلق الاحترام الدقيق لصلاحيات مجلس الأمن والجمعية العامة والوكالات المتخصصة وبرامج منظمتنا، وكذلك محافل نزع السلاح، ينبغي للمجتمع الدولي أن يتناول هذه المسألة من جميع جوانبها: نزع السلاح والتنمية والجوانب الإنسانية، بطبيعة الحال.

ويجب النظر إلى إجراء مجلس الأمن في هذا المجال مقابل خلفية الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي للقضاء على الألغام البرية وعمليات التدخل الإنسانية لتقييد آثار هذه الآفة.

وبالنسبة لفرنسا، تتمثل الأهداف في القضاء الكامل على الألغام المضادة للأفراد ويعود التزام بلدي بهذه الأهداف إلى زمن بعيد.

وفي ٩ شباط/فبراير ١٩٩٣، طلبت فرنسا من الأمين العام أن يعقد المؤتمر الاستعراضي لاتفاقية عام ١٩٨٠ على أمل وطيد أن يفضي هذا إلى استعراض موضوعي لأحكام البروتوكول الثاني للاتفاقية.

وانتهى المؤتمر الاستعراضي الأول في شهر أيار/مايو الماضي. وتمثل النتائج المحققة تقدما ملحوظا وإن كانت لم تلب توقعات فرنسا بصورة كاملة، فقد تحققت مكاسب كبيرة، رغم بعض أوجه القصور. ولكن هذه مرحلة واحدة فقط والآلية المعتمدة للمشاورات السنوية والالتزام بعقد مؤتمر استعراضي آخر بعد خمس سنوات، يشهدان على أن الدول الأطراف في الاتفاقية راغبة في مواصلة العمل معا.

وترى فرنسا أن الجهود المبذولة لوضع حد لآفة الألغام المضادة للأفراد لن تحقق مغزاها الكامل إلا من خلال اعتماد اتفاق دولي يمكن التحقق منه بشأن القضاء الكامل على هذه الألغام.

إن التزام فرنسا بهذا الهدف التزام ملموس وأورد، كدليل على ذلك، القيود التي فرضها بلدي على نفسه فيما يتعلق، أولا، بتصدير الألغام المضادة للأفراد. ففي عام ١٩٩٣، أصبحت فرنسا من الدول الأولى التي أعلنت وقفا كاملا للتصدير. وهذا القرار المنفرد يشمل جميع أنواع الألغام المضادة للأفراد وجميع الوجهات.

وفي أيلول/سبتمبر الماضي، قررت فرنسا، بالإضافة إلى ذلك، اعتماد وقف إنتاج جميع فئات الألغام المضادة للأفراد. والتزمت، في الوقت نفسه بتدمير مخزوناتها. وغني عن البيان أن بلدي يحث جميع الدول على الانضمام إليه في ذلك القرار.

ونحن ندرك الأرقام المؤسفة لأعداد الألغام البرية الموضوعة في جميع أنحاء العالم وعدد الضحايا الذين تقتلهم أو تشوههم هذه الأجهزة. وهذا يوضح أن هناك احتياجات إنسانية ملحة.

ولذلك، توفر فرنسا مساعدة كبيرة لأنشطة نزع الألغام. وقد قمنا بصفتنا الوطنية أو في إطار عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، بإرسال أفرقة لنزع الألغام وأفرقة للتدريب على نزع الألغام إلى لبنان وباكستان - عملية السلام في عام ١٩٨٩ - والصومال وكمبوديا وموزامبيق ويوغوسلافيا السابقة. ويشارك بلدي حاليا في عمليات في أنغولا، ويعمل ١٢ معلما في مدرسة نزع الألغام التابعة لبعثة الأمم المتحدة للتحقق في أنغولا، منذ إنشاء هذه المدرسة.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة للإشادة بصورة خاصة بجميع الأفراد المتخصصين الذين تولوا بشجاعة، مهمة خطيرة، بلا شك وإن كانت ضرورية للغاية. وهنا أود أن أذكر الجهود التي بذلها الاتحاد الأوروبي في مجال نزع الألغام ومساهمة الدول في الصندوق الاستئماني الطوعي للأمم المتحدة. وسوف يتناول الممثل الدائم لايرلندا هذه النقاط، باسم الاتحاد الأوروبي، في بيان ينضم إليه الوفد الفرنسي بشكل كامل.

ونظرا لأن التفاوض على صكوك عالمية ملزمة لنزع السلاح والتدخل لأغراض إنسانية من مجالات العمل التي لا غنى عنها للقضاء على الألغام المضادة للأفراد، يواجه المجلس، لدى قيامه بعمليات حفظ السلام، بالمشاكل التي تسببها الألغام، كل يوم. وقد أوضحت المناقشات التي أجريت مؤخرا أثناء تجديد ولاية كل من بعثة الأمم المتحدة للتحقق في أنغولا وبعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا، أن وجود مناطق ملغومة وزرع ألغام جديدة يؤثران مباشرة على تنفيذ ولايات قوات الأمم المتحدة.

ولذلك فمن المهم أن تدمج المسائل المتصلة بالألغام بشكل أفضل في جميع مراحل تحديد وتنفيذ ولايات قوات الأمم المتحدة. وهنا سأقدم بعض المبادئ التوجيهية فقط، على النحو التالي. أولا، يجب أن نعمل على زيادة وعي كتائب قوات الأمم المتحدة، والسكان بداهة، بمشاكل الألغام. ثانيا، يجب أن نضع أولويات للاضطلاع بأنشطة نزع الألغام وأن نجعلها متفقة مع الأهداف الأخرى للولايات المسندة إلى موظفي الأمم المتحدة. ثالثا، يجب أن نجمع بين برامج نزع الألغام وإنشاء قدرة وطنية لنزع الألغام في البلدان التي تجري فيها عمليات حفظ السلام. وأخيرا، يجب، بوضوح، أن نضمن سلامة الموظفين عن طريق توفير المركبات الواقية ووسائل النقل المناسبة.

وعلى أي حال، فإن الوفد الفرنسي متفتح لجميع الاقتراحات التي تقدم أثناء هذه المناقشة، رغبة منه في الوصول إلى فهم أفضل لمشكلة الألغام لدى تحديد الولايات التي نسندها إلى الخوذ الزرق.

ويجب ألا ننسى أن الألغام عقبة كبيرة في سبيل التنمية. ويود الوفد الفرنسي أن يعيد تأكيد عزمه على العمل على تحريم الألغام المضادة للأفراد ويحث أكبر عدد ممكن من البلدان على الانضمام إليه في تحقيق هذا الهدف العظيم.

السيد متوشفسكي (بولندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): اسمحوا لي بأن أبدأ بالتوجه بالشكر إليكم، سيدي الرئيس، على إدراج مسألة نزع الألغام في سياق عمليات حفظ السلام، في الوقت المناسب، في جدول أعمال مجلس الأمن.

إن مشكلة الألغام ما زالت تقلقنا جميعا. ولم تأت الجهود المبذولة للتوصل إلى حل لها بنتائج مرضية حتى الآن. وأشير، بصورة خاصة، إلى المفاوضات التي جرت حول اتفاق متعدد الأطراف بشأن حظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام البرية المضادة للأفراد. وبولندا تؤيد استئناف هذه المفاوضات. وقد سجلت بولندا تأييدها للسريان المبكر لبروتوكول جنيف الثاني لاتفاقية حظر وتقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة. ووفقا لأحكام قرارات الجمعية العامة التي تطالب بوقف تصدير الألغام البرية المضادة للأفراد، قرر بلدي الأخذ بتدبير من هذا القبيل. فقد أبطل إنتاج الألغام منذ منتصف الثمانينات.

ونحن نجد أنفسنا في تناول مشكلة الألغام، بين العديد من البلدان ذات التفكير المتماثل، وإننا نحبذ نهجا متكاملا لهذه المسألة. ويسعدنا أن نلاحظ أن هذا هو الخط الذي اتبعته الأمم المتحدة. وفي نفس هذا السياق يرحب وفدي ببرنامج العمل ذي النقاط السبع بشأن الألغام

المضادة للأفراد الذي قدمه مؤخرا السيد كلاوس كنكل، وزير خارجية المانيا الاتحادية.

وقد كرسنا اهتماما كبيرا لمشكلة الألغام في بعدها العالمي بسبب أهميتها الواضحة بالنسبة للقضية التي ننظر فيها اليوم: نزع الألغام في سياق عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام.

إن الألغام عشوائية بطبيعتها. وهي مصممة لتكبيد الأشخاص، عسكريين أو مدنيين على حد سواء، المعاناة. وتبين تجربة الأمم المتحدة أنه عندما يتعلق الأمر بالحروب الأهلية، أي الصراعات داخل الدول وهي البيئة التي تعمل فيها عمليات حفظ السلام المعاصرة - فإن الألغام لا تبقى مجرد أداة للقتال. إذ أنها موجهة ضد المدنيين، ويقصد بها نشر الرعب واليأس، وتبلغ آثارها حدا يتجاوز ميدان المعركة ذاته. وهي لا تسبب معاناة لا يمكن وصفها للأفراد وآثارا سلبية تؤثر على الجهود الإنسانية للمجتمع الدولي فحسب، بل إنها موجهة أيضا ضد بناء السلم فيما بعد الصراع وآفاق إعادة تطبيع مختلف جوانب الحياة في البلدان التي مزقتها الحرب.

ويمكن أن تحد الألغام بدرجة خطيرة من الإمكانيات التشغيلية لقوات الأمم المتحدة لحفظ السلام وأن تؤدي في بعض الأحيان إلى الوقف الكامل لنشاط أو آخر من أنشطتها المحددة في الولاية.

واسمحوا لي بأن أتناول بإيجاز الوسائل الممكنة لتناول مشكلة الألغام في سياق عمليات حفظ السلام.

أولا، يعتقد الوفد البولندي أننا بينما نناقش إنشاء عمليات جديدة لحفظ السلام أو استعراض ولايات العمليات القائمة، يتعين علينا أن نأخذ في اعتبارنا مسألة الألغام. ويعتبر تطهير الألغام في عدة عمليات جارية لحفظ السلام بالفعل مسألة روتينية. وإن القوات البولندية، بين القوات الأخرى، معروفة بأنها اكتسبت خبرة مرموقة في هذا المضمار. ولهذا نجد أنفسنا في موقف نستطيع فيه أن نحدد المدى الذي تؤثر فيه عملية تطهير الألغام على أنشطة العمليات. وفي الوقت المناسب، إذا اقتضى الأمر، يجب أن نزود عمليات حفظ السلام بأفراد مجهزين ومزودين بمعدات خاصة وبموارد تقنية ومالية لتطهير الألغام. ولا يؤدي هذا بأي حال من الأحوال إلى إعفاء أطراف الصراع من مسؤولياتها عن تطهير الألغام. وعلى العكس من ذلك، يمكن للمرء أن يفكر في توضيح الأمر أكثر من ذلك، وعلى سبيل المثال، بإدراج عبارات عن تطهير الألغام في الاتفاقات بين أطراف الصراع.

وإننا نؤيد تكثيف الجهود التعليمية للأمم المتحدة وزيادة تطوير برامج التدريب والوعي بشأن الألغام.

ونشاطر أيضا رأي أولئك الذين أوضحوا ضرورة جعل أطراف الصراع يتبعون نصوص أحكام القانون الدولي. وأشير بصفة خاصة إلى وثائق حقول الألغام وحماية المدنيين.

إننا نناقش مشكلة بالغة التعقيد. وليس هناك جزء من أعمال الأمم المتحدة لا يتأثر بطريقة أو بأخرى ببيئة مزروعة بالألغام في مختلف مناطق العالم وتحتاج بصفة عاجلة إلى مساعدة المجتمع الدولي.

ونأمل أن تعطي مناقشة اليوم زخما جديدا للجهود الدولية الرامية إلى حل مشكلة الألغام المتعاظمة، ولا سيما لبعدها الخاص بعمليات حفظ السلام.

كانت هذه تعقيبات الوفد البولندي، التي أدلينا بها بالإضافة إلى البيان الذي سيلقى بالنيابة عن رئاسة الاتحاد الأوروبي، الذي تنضم اليه بولندا.

السيد العربي (مصر): إن اقتراح ألمانيا تخصيص جلسة للنقاش العام حول موضوع الألغام الأرضية يعتبر في نظر مصر مبادرة هامة تستحق التقدير والتأييد الكامل. وأود في هذا الصدد الإشادة ببرنامج العمل الذي قدمه الدكتور كلاوس كنكل وزير خارجية ألمانيا الاتحادية.

إن الألغام مشكلة دولية تعاني منها نحو ٦٥ دولة توجد في أراضيها ما يقرب من ١٠٠ مليون من الألغام المتخلفة عن نزاعات وحروب انتهت، ولكنها خلفت وراءها تركة ثقيلة يعاني منها البشر. كما أنها تعتبر عقبة حقيقية لجهود التنمية الاقتصادية في كثير من الدول.

إننا نرحب بأن تتضمن عمليات حفظ السلام التي تقررها الأمم المتحدة مكونا لتطهير الألغام تشترك فيه إدارة الشؤون الإنسانية بالأمم المتحدة بمساعدة حكومات الدول المعنية على إزالة الألغام التي تعوق عمل مؤسساتها الإدارية والاقتصادية بصورة طبيعية، وكذلك لتسهيل

عمليات عودة اللاجئين والنازحين. ونحن ننظر إلى المشكلة من منظور أكثر شمولية. لأن ظاهرة زرع الألغام تسبق نشأة مفهوم حفظ السلام بمعناه الحالي بعدة عقود. حيث نشأت هذه الظاهرة خلال الحرب العالمية الأولى، وتفاقمت أثناء الحرب العالمية الثانية، وما بعد ذلك من حروب إقليمية في جميع بقاع العالم. ونجد الآن هذه الألغام في دول تواجه مشاكل تنموية واسعة النطاق، ويزيد من صعوبتها وجود تلك الألغام وارتفاع تكلفة إزالتها مع ضعف الموارد التقنية والمالية المتاحة لهذه الدول.

إن مشكلة الألغام في نظرنا تنقسم إلى شقين: الشق الأول علاجي، يتضمن ضرورة تكثيف الجهود الدولية لإزالة الكم الهائل من الألغام التي زرعت خلال نزاعات سابقة. والشق الثاني وقائي، يتضمن ما تنادي به بعض الدول من ضرورة تقييد تداول الألغام واستخدامها للحد من انتشارها بمعدلات تفوق بكثير معدلات التطهير.

وسأنتهز هذه الفرصة لأطرح نموذجا حيا للشق الأول من تلك المشكلة من واقع تجربة صعبة تعاني منها مصر، التي تعد من أكثر دول العالم التي لديها ألغام على أراضيها خاصة في منطقة الصحراء الغربية التي كانت مسرحا لعمليات عسكرية واسعة النطاق في إحدى كبريات معارك الحرب العالمية الثانية، "العلمين"، غرب الاسكندرية. ذلك بالإضافة إلى الألغام المتخلفة عن أربع حروب عربية - إسرائيلية، وعلى الأخص في شبه جزيرة سيناء.

ولن أكون مبالغا إذا قلت في وصف أبعاد هذه المشكلة إنه يوجد حوالي ٢٢ مليون لغم في الأراضي المصرية - أي بواقع لغم لكل ثلاثة مواطنين على وجه التقريب. وهذه الألغام تمثل خطرا حقيقيا وكبيرا على أمن وصحة وأرواح المدنيين الأبرياء، وتعوق جهود التنمية الاقتصادية والبشرية التي تهدف إلى استغلال هذه المناطق اقتصاديا وسياحيا. كما تمثل عقبة رئيسية أمام جهود مصر في تهيئة البيئة الملائمة لاستيعاب النمو السكاني على المدى المتوسط والطويل.

لقد قامت الحكومة المصرية بجهود ذاتية كبيرة تكلفت عشرات الملايين من الدولارات خلال السنوات ما بين ١٩٨١ و ١٩٩١ أسفرت عن تطهير مساحة ٩٢٤ كيلومترا مربعا، رفع منها ١١ مليون لغم. إلا أنه من الصعب، بل ومن غير المقبول أو المعقول أن تتحمل مصر التكاليف الباهظة لتطهير كل الألغام التي لم يزرعها مصريون ولم تخدم في يوم من الأيام أية مصالح مصرية. وأنتهز هذه الفرصة أمام مجلس الأمن لأذكر الدول المسؤولة عن نشر تلك الألغام بمسؤوليتها القانونية والتاريخية والمالية والأدبية وأدعو المجتمع الدولي، وعلى وجه الخصوص، الدول التي قامت بزرع تلك الألغام بتقديم المساعدات الفنية والمالية اللازمة لعمليات التطهير.

وقد سبق لمصر أن أثارت هذا الموضوع في عدة محافل. وتجدر الإشارة في هذا الصدد، إلى أن البيان الختامي لمؤتمر استعراض اتفاقية الأسلحة التقليدية الذي عقد في جنيف في أيار/مايو الماضي تضمن فقرة خاصة حول دور الدول التي زرعت الألغام، تنص كما يلي:

(تكلم بالإنكليزية):

"وإذ يدرك الدور الهام الذي يمكن أن يقوم به المجتمع الدولي، لا سيما الدول التي قامت بزرع الألغام، في المساعدة في إزالة الألغام في البلدان المتضررة ..." (CCW/CONF.I/16 (Part I))، المرفق جيم، الفقرة الثامنة.)

(تكلم بالعربية):

هذه الفقرة يجب أن تفسر على أنها تؤكد مسؤولية الدول التي تزرع الألغام عن إزالتها. وبالرغم من اعتراف سجلات الأمم المتحدة بوجود هذا الكم الهائل من الألغام في الأراضي المصرية، لا تعد مصر من الدول المستفيدة من برامج الأمم المتحدة لإزالة الألغام التي تنسقها إدارة الشؤون الإنسانية في الأمم المتحدة. ونعتبر غياب برنامج الأمم المتحدة لإزالة الألغام من الأراضي المصرية استثناء لا مبرر له ولا يتفق مع الأهداف الأساسية لجهود إدارة الشؤون الإنسانية في مجال تطهير الألغام.

ننتقل الآن إلى الشق الثاني، الشق الوقائي من المشكلة، الذي يتمثل في الإنتاج المستمر للألغام واستيعاب أسواق جديدة لها، حيث يقدر أن عدد الألغام الجديدة التي تزرع كل عام يزيد ٢٠ مرة عن الألغام التي تتم إزالتها. ولقد تعرضت اتفاقية الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية لموضوع الألغام بغرض التوصل إلى حل نهائي يتمثل في التخلص من كافة الألغام. ومصر تتفق مع الهدف

النهائي والإنساني للاتفاقية، وهو التخلص من كافة الألغام. ولكن هناك اعتبارات أمنية لكثير من الدول، خاصة وأن جميع الأسلحة بدءا بالأسلحة الخفيفة ومرورا إلى الأسلحة النووية تعتبر أدوات غير إنسانية. فالألغام، وإن كانت سلاحا يواجه اعتراض العديد من الدول إلى درجة أن هناك ما يقرب من ٤٠ دولة قد توافقت آراؤها على ضرورة تحريم الألغام كسلاح شرعي، إلا أن هناك الكثير من الدول الأخرى، وخاصة الدول النامية، تجد أن الاستخدام المسؤول والمشروع للألغام يمثل في واقع الأمر وسيلة رخيصة التكاليف لحماية حدودها وسلامتها الإقليمية، وللمحافظة على مصالحها الاستراتيجية، خاصة في ظل عدم امتلاكها لبدائل تكنولوجية أكثر تقدما وأقل كلفة لإحلالها محل الألغام. وفي هذا الإطار، هناك اقتراحات مفادها قيام الدول المتقدمة التي تملك التكنولوجيات الحديثة، بتقديم المساعدات اللازمة لنقل التكنولوجيا إلى الدول النامية لتطوير صناعة الألغام بها وقصرها على الألغام التي تدمر نفسها أو يبطل مفعولها بعد سريان فترة زمنية محددة مسبقا، وهو ما يطلق عليه الآن بالإلغام الذكية (SMART MINES) والتي تتجه الدول المتقدمة نفسها إلى استثنائها من اتفاقية حظر إنتاج الألغام. ولا شك أنه من الضروري في عالمنا المعاصر أن لا يكون هناك تمييز لصالح الدول المتقدمة التي تمتلك هذه التكنولوجيا، وبالتالي تنتج هذه الألغام، في الوقت الذي يتم فيه تطبيق الحظر على الدول النامية التي لا تملك أي بدائل مناسبة لحماية مصالحها الأمنية.

وقبل أن أنهي كلمتي، أود التعبير عن تقدير وفد مصر للنشاط الذي تقوم به إدارة الشؤون الإنسانية وتقوم به عمليات حفظ السلام بصفة عامة في مجال تطهير الألغام. وأنادي بالدعم الدولي لجهود الأمم المتحدة في هذا المجال من خلال توفير الموارد المالية والخبرات الفنية والتكنولوجيا الحديثة، والنظر إلى موضوع الألغام في إطار متكامل يشمل الأبعاد الإنسانية والاقتصادية والاجتماعية والبشرية والأبعاد اللازمة لحماية أمن مختلف الدول.

السيد سومافيا (شيلي) (ترجمة شفوية عن الإسبانية): من أكبر المآسي في عصرنا أن الضحايا في معظم الصراعات التي تظهر في جدول أعمال مجلس الأمن هم من المدنيين - الأبرياء والذين لا يملكون الدفاع عن أنفسهم. وفي أحيان كثيرة جدا يقوم الأفراد العسكريون التابعون للفصائل أو المجموعات المتصارعة بقتل المدنيين من الجانب المضاد ويحسبون نجاحهم بعدد من يفتكون بهم من المدنيين. وفي الواقع، يكون الأفضل لأغراض السلام العالمي لو كان الذين يعطون الأوامر - أي القطاعات المسلحة من هذه الفصائل - يمتلكون الشجاعة لمواجهة بعضهم بعضا. ولكن لا، فإنهم يعدون أبطالا لأنهم يقتلون المدنيين.

لماذا أبدأ بياني بهذا التعليق؟ لأن الألغام البرية المضادة للأفراد هي من أفتك الأدوات، وقد أثبتت التجربة أنها تؤثر خاصة بالسكان المدنيين. فاللغم البري سلاح مجهول الهوية، يزرع سرا بأمل أن يطأه شخص بغفلة من أمره. وإنه، كما قال الأمين العام في بيانه أمام الاجتماع الدولي المعني بإزالة الألغام البرية، والمعقود في جنيف في تموز/يوليه ١٩٩٥؛ فالمقلق هنا هو أن الألغام أسلحة حقيقية من أسلحة التدمير الشامل وطريقة شريرة ولئيمة، تفتك بالمدنيين عشوائيا، لزمن طويل في الغالب، بعد أن تكون الصراعات قد انتهت، كما سمعنا هذا الصباح في العديد من البيانات. فالصراع ينتهي والألغام تبقى.

نقوم بمناقشة هذه المسألة على أساس الفهم بأنها، على العموم، جزء من جدول أعمال نزع السلاح وأن مسألة التشجيع والاتفاق على تدابير ضرورية تتخذ على الصعيد الدولي، تقع في إطار الجمعية العامة. ونحن نناقش اليوم الآثار بالنسبة لمجلس الأمن.

يسرنا أن المجتمع الدولي بدأ منذ بعض الوقت يزداد اهتماما بالألغام البرية المضادة للأفراد. فالأرقام التي سمعناها هذا الصباح مذهلة حقا: هناك ما يقرب من ٧٠ بلدا في العالم منكوبة بهذا البلاء؛ وهناك ١١٠ ملايين من الألغام مزروعة في أجزاء مختلفة من العالم؛ وأرقام المخزونات المتوفرة هي ١٠٠ مليون، ويزرع سنويا ما بين مليونين و ٥ ملايين لغم، ولا يرفع منها سوى ٠٠٠ ١٠٠ لغم. وهناك ٣٦٠ نوعا من الألغام المستعملة المضادة للأفراد، وهناك ١٠٠ شركة في العالم تقوم بإنتاج هذه الأسلحة في ٥٥ بلدا. إنها لظاهرة عالمية هائلة النطاق تقع في إطار المسؤولية الجماعية. ولا يمكن استثناء أي بلد بالذات، لأن هذا يحدث في جميع أنحاء العالم في شركات كثيرة وفي عدد كبير من البلدان. لذلك، من المهم أن تقوم الأمم المتحدة، وفي هذه الحالة مجلس الأمن، بمعالجة هذه المسائل.

ويتجسد قلق المجتمع الدولي ورغبته في معالجة هذه المشكلة في العديد من المقترحات التي انطلقت من تقرير الأمين العام "خطة للسلام" وفي المبادرات الهامة لعدد من البلدان، كما أشار ممثل الولايات المتحدة في وقت سابق.

وتمثّل المقترح الأول في الوقف الاختياري لتصدير هذه الأسلحة؛ والعديد من البلدان أعلنت هذا الوقف الاختياري من جانب واحد. وفي هذا الصدد، أذكّر بأن شيلي أبقت على وقف اختياري من جانب واحد بشأن تصنيع وتصدير الألغام المضادة للأفراد لأكثر من عقد، قبل وقت طويل من الوقف الاختياري الذي صادقت عليه الجمعية العامة.

وتمثّل المقترح الثاني في عقد المؤتمر الاستعراضي للدول الأطراف في اتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر. وإذ كان المؤتمر قد أخفق في الإزالة التامة والدائمة للألغام المضادة للأفراد، فقد سعى على الأقل إلى الحد من استخدام هذه الأسلحة ورصدها بهدف التقليل من آثارها العشوائية. وإن بلدي يؤيد عموما صكوك القانون الدولي، وكما نعرف، فإن المؤتمر، وهو الأول من نوعه، استهدف دعم الأهداف الإنسانية للبروتوكول الثاني بشأن استخدام الألغام المضادة للأفراد. إلا أن هذا الهدف، ولسوء الحظ، لم يتحقق تماما بسبب الخلافات العميقة بشأن نطاق الاتفاقية وانطباقها وجوانبها الأخرى.

لقد شاركت شيلي في الدراسة الجارية لهذا الموضوع في الأمم المتحدة، وأيدت المقترحات ذات الصلة في الجمعية العامة. وشاركنا في عمليات نزع الألغام في نيكاراغوا والسلفادور ودعينا للاشتراك في عمليات مماثلة في بلدان أمريكا الوسطى الأخرى. وإننا نؤيد تماما برامج إزالة الألغام المعتمدة في الإطار الإقليمي لمنظمة الدول الأمريكية، وآخرها قرار منظمة الدول الأمريكية بشأن دعم إزالة الألغام في أمريكا الوسطى، المعتمد في دورة الجمعية العامة لمنظمة الدول الأمريكية المعقودة مؤخرا في بنما. ودعينا أيضا للمشاركة في أنشطة إزالة الألغام في أنغولا.

والاقتراح الثالث، الذي أعرب فيه المجتمع الدولي عن قلقه المتزايد إزاء كارثة الألغام البرية، تمثل في الاجتماع الدولي المعني بإزالة الألغام الذي عقده الأمين العام عملا بقرار الجمعية العامة ٢١٥/٤٩ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤. وقد استهدف جمع الخبراء والمانحين المحتملين بهدف النهوض بجهود الأمم المتحدة والتعاون الدولي في هذا المجال. وشاركت شيلي في ذلك الاجتماع الدولي الهام ويسعدها أنه حقق نجاحا وشكل معلما تاريخيا بارزا في أنشطة المجتمع الدولي لمعالجة أزمة الألغام البرية.

لقد ذكرت هذه العناصر الثلاثة، والتي نوقشت خارج مجلس الأمن، لأن لها أثرها المباشر على أعمال المجلس. ولا أريد أن أكرر المقترحات العملية الأخرى التي قُدمت أثناء مناقشتنا هذا الصباح من جانب الممثلين الآخرين، والمتصلة بحالات مثل عودة اللاجئين، واستئناف الزراعة، وإعادة بناء الطرق، وتشاطر تكنولوجيا إزالة الألغام وتطوير القدرات الوطنية. واقترح عقد هذه المناقشة، التي اجتذبت مشاركة واسعة والتي سنستمع خلالها للعديد من الدول غير الأعضاء في المجلس، أن يقوم الرئيس بتلخيص هذه المقترحات؛ وهذا من شأنه أن يمكّن المجلس من تحسين دراسته للبند، الذي تكرس له هذه الجلسة.

وختاما أود أن أشكركم، السيد الرئيس، والوفد الألماني على عقدكم جلسة رسمية لمناقشة هذا البند؛ وهذا يمكننا من تقديم قوة دفع سياسية كبيرة لعملية إزالة الألغام، وبخاصة في إطار عمليات حفظ السلام، التي تقع في إطار ولاية مجلس الأمن.

فالعناصر التي تتطلب بذل المزيد من الجهد والدراسة والتنسيق والإرادة السياسية كثيرة. وبانعقاد هذه الجلسة، يوجه المجلس رسالة واضحة بشأن أهمية هذا البند، وهو بند يوليه بلدي أعظم الأهمية، داخل المجلس وفي الجمعية العامة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر ممثل شيلي على الكلمات الرقيقة التي وجهها إليّ.

السير جون وستون (المملكة المتحدة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): ترحب المملكة المتحدة بانعقاد هذه المناقشة المفتوحة لأن هذا الموضوع هام ويحتاج إلى مناقشة. بيد أننا نعتقد اعتقادا قويا بأن مناقشة اليوم ينبغي أن تركّز على نزع الألغام في سياق عمليات الأمم

المتحدة لحفظ السلام، كما شدد على ذلك الرئيس نفسه في البداية. فمجلس الأمن ليس المحفل الذي تجري فيه مناقشة المسائل العامة للألغام البرية، وسيكون هناك عدد من الفرص لذلك في الشهور القادمة، مثل اجتماعات اللجنة الأولى أثناء الدورة الحادية والخمسين للجمعية العامة ومؤتمر أوتاوا في تشرين الأول/أكتوبر.

ولكي أكون واضحا تماما فقط، اسمحوا لي أن أقول بأن المملكة المتحدة تؤيد فرض حظر تام على الألغام البرية المضادة للأفراد. ولقد أعلنّا بأننا سنقوم بتدمير نصف مخزوناتنا تقريبا في أقرب وقت ممكن، دون استبدالها، ولقد التزمنا علنا ومن جديد بالحظر التام على صادرات الألغام البرية المضادة للأفراد.

والمملكة المتحدة ملتزمة بخفض الخطر الذي تشكله الألغام المضادة للأفراد على المدنيين وعلى أولئك الذين يخدمون في عمليات حفظ السلام في أنحاء العالم. ومن الواضح أن الدعم الكبير للجهود الإنسانية في إزالة الألغام ما زال أساسيا. والمملكة المتحدة هي أحد أكبر المساهمين في هذه الجهود. فمنذ ١٩٩٣ تبرعنا، ثنائيا ومن خلال الاتحاد الأوروبي، بما مجموعه ١٧,٥ مليون جنيه استرليني للبرامج الإنسانية لإزالة الألغام والتوعية بها.

ونؤيد تأييدا تاما سياسة الأمم المتحدة في مجال إزالة الألغام التي تستند إلى المبدأ الأساسي بأن المسؤولية عن اتخاذ الإجراءات تقع على عاتق البلد المضيف، وبالتالي، لا تقع على عاتق عملية بعينها من عمليات حفظ السلام. ونؤيد كذلك الدور الذي تضطلع به إدارة الشؤون الإنسانية في تقديم المساعدة والتدريب على بناء قدرات البلد المضيف والاضطلاع بعمليات إزالة الألغام. ولكننا نعتقد أنه ينبغي للأمم المتحدة أن تفرق تفريقا واضحا بين إزالة الألغام التي تحتاجها عمليات حفظ السلام لضرورات تشغيلية، والتي هي مسؤولية إدارة عمليات حفظ السلام، والمتطلبات الإنسانية الأخرى لإزالة الألغام، والتي تقع في إطار مسؤولية إدارة الشؤون الإنسانية. ومن الأهمية بمكان أيضا التمييز بين إزالة الألغام وأنشطة مثل التدريب والتوعية بالألغام. والصعوبات التي برزت في التوصل إلى حلول وطنية ناجعة لتلوث الألغام في بلدان مثل أنغولا وكمبوديا، كانت في جزء منها، نتيجة الغموض الذي يكتنف الولايات بين قوات حفظ السلام والوكالات الإنسانية.

ولذا فإننا نتساءل فيما إذا كان ينبغي لإدارة عمليات حفظ السلام أن تكون بؤرة التركيز لإزالة الألغام لأغراض إنسانية والتوعية بالألغام، نظرا للدور التنسيقي الذي تضطلع به الآن وحدة إزالة الألغام والسياسة في إدارة الشؤون الإنسانية. ومن الواضح أنه ينبغي قيام تنسيق وثيق بين المنظمتين، إلا أن مهامهما ليست واحدة.

لقد اضطلعت القوات المسلحة للمملكة المتحدة بأعمال التدريب على إزالة الألغام نيابة عن الأمم المتحدة في باكستان وكمبوديا. بيد أنها، بالاشتراك مع قوات عدد من الدول الأوروبية الأخرى، تضطلع بأعمال إزالة الألغام عندما يكون ذلك ضروريا لنجاح عملية عسكرية قيد الإعداد: وهدفها إزالة ما يكفي من الألغام لإتاحة المجال أمام تنفيذ مهمتهم. أما إزالة الألغام لأغراض إنسانية، من ناحية أخرى، فإنها تتطلب إزالة منهجية لجميع الألغام في منطقة معينة. فهي تسعى إلى التقليل من المخاطر بالنسبة للمدنيين، وتمكن السكان المحليين على تحقيق الاكتفاء الذاتي بصورة أكبر وتساعد المشردين على إعادة التوطين، وتنهض باستئناف التطور الطبيعي. والمسؤولية عن إنشاء برامج إزالة الألغام لأغراض إنسانية يجب أن تظل في رأينا، مسؤولية الوكالات الإنسانية والتنموية، وتحت التوجيه العام لإدارة الشؤون الإنسانية.

ومما لا شك فيه أن الجهاز العسكري يمكن أن يسهم إسهاما هاما في إزالة الألغام، إلا أن الطابع المحدد لهذا الاسهام ينبغي تحديده مع بداية أية عملية معينة لحفظ السلام. فإزالة الألغام التي يضطلع بها الجهاز العسكري قد لا تكون الوسيلة الأكثر جدوى من حيث التكلفة في مجال إزالة الألغام لأغراض إنسانية، ومعايير وتقنيات إزالة الألغام العسكرية قد لا تتلاءم والمعايير الإنسانية التي توصي بها إدارة الشؤون الإنسانية. فإزالة الألغام لأغراض إنسانية عملية بطيئة ومضنية ومنهجية. وهناك الكثير من المنظمات غير الحكومية والشركات الخاصة، التي تكون، في إطار تنسيق إدارة الشؤون الإنسانية، مؤهلة على نحو أفضل للاضطلاع بمهمة إزالة الألغام لأغراض إنسانية.

حيثما يكون هناك تهديد خطير من جراء الألغام موجه إلى حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة، وجب تزويدهم على وجه السرعة بقدرات كافية للكشف عنها وإزالتها والحماية منها لكي يتمكنوا من الاضطلاع بمهمتهم. ولكن لا تواجه كل عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام

تهديدات مماثلة من جراء الألغام. وقد لا يكون من الضروري دائما أن تنزع الألغام بل أن الإزالة قبل الأوان للألغام التي زرعت قبل وقت طويل قد تزيد عدم الاستقرار في بعض الظروف. إلا أنه في جميع الحالات من الضروري أن يكفل أطراف الصراع أن يحجموا عن الاستمرار في زرع الألغام بمجرد إنشاء عملية لحفظ السلام.

ونحن نفهم أن بعض المتكلمين اليوم سيقترحون وجوب إنشاء قوة احتياطية لنزع الألغام. ومن جانبنا، نحن نشك في ذلك. فعادة ما يكون المجتمع الدولي على علم مسبق بالحاجة إلى عمليات إزالة الألغام، التي لا تجرى عادة إلا عندما ينتهي الصراع. ونرى أن البلدان المانحة لا يرجح أن تكون على استعداد لتخصيص المعدات أو المرافق التي إذا كان لها أن تتوفر بموجب إشعار قصير الأجل فستظل دون استعمال في تلك المرحلة. ولن تتمكن المملكة المتحدة من وضع مدربين لإزالة الألغام في وضع احتياطي دائم، ولكننا لا نزال على استعداد للنظر في كل طلب على حده.

لقد أشار زميلي سفير مصر في بيانه إلى مشكلة حقول ألغام الحرب العالمية الثانية في الصحراء الغربية. لقد سلمت المملكة المتحدة إلى الحكومة المصرية كل الخرائط والمعلومات الأخرى التي في حوزتنا بشأن حقول ألغام الحرب العالمية الثانية في مصر. وقد قام السيد ريفكند، وزير الدولة للشؤون الخارجية وشؤون الكمنولث، عندما زار مصر في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥، مساعدتنا في إزالة الألغام البرية للحرب العالمية الثانية. ونتيجة للمناقشات التي دارت بعد ذلك، قدمنا مجموعة هامة من المساعدات تتضمن أجهزة لكشف الألغام.

أخيرا، أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على إتاحة الفرصة لنا لمناقشة هذه المسألة الهامة. ونأمل أن ما نقوله ويقوله آخرون اليوم سيوفر ما يشحذ الفكر في إدارة الشؤون الإنسانية وإدارة عمليات حفظ السلام. إن الكوارث الإنسانية الناجمة عن الاستعمال العشوائي وغير المسؤول للألغام البرية أمور تقلقنا جميعا بطبيعة الحال. وتستحق هذه المشكلة تماما الاهتمام المتزايد للمجتمع الدولي. والمملكة المتحدة ملتزمة بضمان التصدي لهذه المسائل بطريقة فعالة وعاجلة.

السيد لوبيس كابرال (غينيا - بيساو) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أرجو أولا أن أشكركم، سيدي الرئيس، على كلمات الترحيب التي تكرمتم بتوجيهها إلي وإلى وفد بلدي.

إن توطيد السلم كما ارتآه الأمين العام وصوره في خطة للسلام يتطلب مصالحة وطنية، ضمن جملة أمور، بغية إجراء التعمير الاقتصادي - الاجتماعي للبلد في إطار عمليات حفظ السلام. إلا أن المطلب المسبق الذي لا خلاف عليه لأية مصالحة وطنية لكي تكون حقيقية ودائمة، هو حرية حركة الأفراد. إن الألغام المضادة للأفراد في أي بلد تشكل عقبة في سبيل حركة السكان هذه.

ومشكلة الألغام البرية في جميع أنحاء العالم ازدادت تفاقما خلال العام الماضي. فالاضطرابات المستمرة في جميع أنحاء العالم وتفجر صراعات جديدة، كل هذا يساهم في انتشار الألغام بكل ما يلازمها من آثار اقتصادية - اجتماعية طويلة الأجل على المدنيين.

وفي هذه اللحظة بعينها، وأنا أخاطب المجلس، قد يكون هناك لغم تفجر الآن في بلد من البلدان التي تزيد على ٦٠ والتي أصابها ذلك الشيء الذي اخترعه الإنسان لكي يحقق القوة والتفوق. إنه تراث مرير وذكرى أليمة للماضي القريب الذي لا تزال آثاره تؤرق ملايين البشر في حياتهم اليومية.

نعم، يوجد في أفغانستان أو أنغولا أو البوسنة والهرسك، أو في السلفادور وكرواتيا وكمبوديا وموزامبيق واليمن - والقائمة طويلة للأسف بدرجة تعوق ذكر كل البلدان - يوجد طفل في طريقه إلى المدرسة يضع للأسف قدمه الصغير على لغم فيحوله بمجرد تفجره إلى حطام بشري. وتفجير آخر يودي بوحشية بحياة أم تبحث عن ماء أو عن خشب عند نهر قريب. وتتفجر الألغام كل يوم في كثير من بلدان العالم مسببة أضرارا لا يمكن إصلاحها في أجسام ضحاياها ذوي الحظ السيء، وتاركة في قلوبنا شعورا بالأسى، بل بالندم الذي لا حد له.

وبالنظر إلى جدية هذه الآفة، فإن مجلس الأمن - بفضل مبادرتكم، سيدي الرئيس، يعكف اليوم، كما هو واجب عليه، على دراسة مشكلة خطيرة وتهديد حقيقي، بمناقشة التدابير العاجلة والفعالة التي يجب اتخاذها في مواجهة عدو لدود يتمثل في ١١٨ مليون لغم حي منتشر في أكثر من ٦٠ بلدا. يا لها من مأساة!

ودور الأمم المتحدة التي تتطلب رسالة السلام فيها اليوم معناها الكامل من خلال العمل بتوافق الآراء من أجل هذه القضية التي تحظى بالأولوية، لا يمكن أن يكون فعالا يؤتي ثماره إلا إذا واكبه التزام بالاشتراك الفعال في الجهود الرامية إلى التعمير الوطني. ولكي يثمر السلام وتتوطد جذوره، يجب أن ينبع من التحسن في ظروف معيشة الجماعات المعنية.

ولحسن الحظ فإن هذا هو ما فهمناه بصفتنا أعضاء في الأمم المتحدة. وهذا المفهوم، يسانده امتثالنا الجماعي، يتخذ أشكالا متنوعة للغاية تظهر في كل مكان بطرق ملموسة تثير الإعجاب، حتى في أبعد أركان المعمورة.

وعمليات نزع الألغام تمثل اليوم تحديا هائلا لجنود الأمم المتحدة للسلام، وهم أبطال حقيقيون يستحقون التحية الجليلة التي نحييهم بها هنا نظرا لشجاعتهم وروح التضحية وإنكار الذات التي يتحلون بها.

نعم، للأسف، هناك ضحايا أيضا من الخوذ الزرق فهناك أكثر من ٢٠٠ جريح و ٦٠ قتيلا - ضحايا أكثر مما يجب. فالألغام في كل مكان في واقع الأمر، على الطرق وفي القرى وعلى الجسور وضفاف الأنهار، وحتى في المدارس والمستشفيات.

يا لها من مأساة، ويا لها من إرادة محمومة للإنسان الذي يريد تدمير كل شيء ليكفل سيطرته. إن الألغام تظل حية لعقود وتشكل خطرا دائما على سكان المناطق التي زرعت فيها. فلا يمكن أن تكون هناك حياة عادية لسكان قرية ما إذا ما تفجر لغم بالقرب منها. ويسكن الخوف حقول الذرة ومزارع الأرز. ويحجم الآباء والأمهات عن إرسال صغارهم إلى المدارس. وبذلك يؤخذ المستقبل رهينة.

وترى جمهورية غينيا - بيساو أنه يجب منع، بل حظر استعمال الألغام بكافة أشكالها. ويجب تحريم إنتاجها وتصديرها. وفضلا عن ذلك، يجب تدمير المخزون منها حاليا. ويرى الخبراء العسكريون أن الفائدة الاستراتيجية العسكرية للألغام أصبحت مشكوكا فيها أكثر من ذي قبل. إننا نتعامل مع سلاح يقتل ضحاياه أو يشوههم مدى الحياة، دون إمكانية لمواصلة الحياة الطبيعية. ولا يمكن حصر عدد الضحايا الأبرياء الذين يضمون، للأسف، الكثير من الأطفال، فهناك عددا أكثر مما يجب من الأطفال الذين قُطعت أوصالهم وفقدوا بصرهم فأصبحوا شهداء دون داع، ضحايا لا إسم لهم ولا يشهد لهم أحد، ضحايا حروب عقيمة لا تنتهي.

وهذا يبين مدى فائدة مناقشتنا اليوم ومدى أهميتها وتوقيتها. فيجب أن يتمكن المجتمع الدولي من توفير الصكوك القانونية لفرض حظر شامل على الألغام وتدميرها. لقد اتخذت خطوات هامة من قبل في هذا الاتجاه، وينبغي مواصلة المفاوضات لهذا الغرض.

ونجاح مهمة السلام التي تضطلع بها الأمم المتحدة في خطر. ولن يكتمل النجاح إن لم تحظ الجهود المبذولة من أجل التعمير الوطني في البلدان المعنية على الدعم المستمر من جانب المجتمع الدولي، الذي ينبغي له أن يزود للأمم المتحدة، ولجنود السلام بصفة خاصة، وهم الذين يعملون بالنيابة عنا جميعا، بالأدوات الأساسية اللازمة للاضطلاع بهمتهم النبيلة.

يجب أن نبذل قصارى جهدنا لوضع حد لهذه المأساة، لأنها تشكل تهديدا دائما لأرواح الأفراد وسلامتهم البدنية. والأهداف من قبيل فرض حظر كامل على الألغام المضادة للأفراد وحظر شامل على صادرات هذه الأجهزة الآثمة وإزالة الألغام بصورة فعالة ينبغي أن تكون عناصر أساسية في العمل المشترك الجديد للأمم المتحدة. وبالإضافة إلى ذلك، نشجع المجتمع الدولي على السعي فورا إلى التماس حلول للمشاكل التي تسببها الألغام البرية المضادة للأفراد بغية القضاء عليها نهائيا ووضع حد لهذه الكارثة العالمية التي تؤدي إلى القتل أو التشويه الدائم لمئات الضحايا كل أسبوع في بلدان كثيرة من العالم.

ونأمل أن يكون الاجتماع الدولي المعني بإزالة الألغام الذي دعت إليه الجمعية العامة وانعقد في جنيف في الفترة من ٥ إلى ٧ تموز/يوليه من العام الماضي قد نشر مزيدا من الوعي بالجوانب المختلفة لهذه المشكلة وشجع المجتمع الدولي على زيادة التعاون وتقديم دعم سياسي ومالي أقوى لأنشطة الأمم المتحدة في هذا المجال.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود الآن أن أدلي ببيان بصفتي ممثلا لألمانيا.

يقول القول الشائع إن الإحصاءات قد تكون مضللة، ولكن من المؤسف أن بعضها يفصح عن حقائق محزنة. إن تقرير الضحايا بقاعدة بيانات الأمم المتحدة للألغام البرية وثيقة مؤلفة من ٣٠ صفحة فيها قائمة لا نهائية معظمها من أفراد حفظ السلام والموظفين العسكريين والمدنيين التابعين للأمم المتحدة الذين قتلوا أو أصيبوا نتيجة للألغام البرية. فقد وقع ١٩ حادثا في كمبوديا منذ شهر آذار/مارس ١٩٩٦، و ٣٠ حادثا في أنغولا منذ شهر نيسان/أبريل ١٩٩٥، و ٩٧ حادثا في البوسنة والهرسك منذ نيسان/ابريل ١٩٩٢، على سبيل المثال. وكل رقم يمثل إنسانا. وأود أن أذكر فقط آخر الحالات وهي قتل اثنين من قوات صون السلام من زمبابوي والإصابات الخطيرة التي عانى منها مشرفان وطالب في أنغولا. ومن دواعي الأسف الشديد أن النزاعات التي تستخدم فيها الألغام بشكل عشوائي في تزايد مستمر، على ما يبدو، رغم كل الجهود الدولية المبذولة. فهل حظت المعاناة اليومية لهؤلاء الذين أرسلوا لصون السلام بما تستحقه من اهتمام؟ الجواب، بكل وضوح، هو لا.

بالإضافة إلى ذلك، فإن الألغام البرية، من وجهة النظر الألمانية، ليست مشكلة بعيدة. سأذكركم بأن ١,٣ مليون لغم وضعت على طول ٤٠٠ ١ كيلومتر تقريبا من الحدود الداخلية السابقة للستار الحديدي في ألمانيا. إن خطر وتأثير هذه الألغام ما زالا ماثلين في ذاكرتنا.

وهذا هو سبب شعورنا بالامتنان لأن المبادرة الألمانية بعقد جلسة علنية حول موضوع إزالة الألغام في سياق عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام قد حظت بموافقة أعضاء المجلس. وقد أوضحت البيانات السابقة تماما أن هذا التبادل للآراء يعتبر لازما ومناسب التوقيت، وأتطلع إلى البيانات التالية. وسأغتنم هذه الفرصة لأضم صوتي تماما إلى البيان الذي ستدلي به أيرلندا اليوم باسم الاتحاد الأوروبي.

من المتفق عليه بصورة عامة أن تطهير الألغام أمر لازم لتوفير الأمن لبعثات الأمم المتحدة وأفرادها. والواقع أن تطهير الألغام هو، بالفعل، جزء من عدد كبير من عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. ولكن يمكن، بل ينبغي القيام بالمزيد لتعزيز قدرات الأمم المتحدة في هذا المجال. فالخسائر التي مُني بها مؤخرا أصحاب الخوذ الزرق وأفراد البعثات في أنغولا والبوسنة - والتي سبق ذكرها - قد أكدت مرة ثانية، بشكل مؤسف، أهمية هذه المهمة. إن الأمانة العامة للأمم المتحدة وخاصة وحدة إزالة الألغام بإدارة عمليات حفظ السلام تستحق الثناء على ما حققته من إنجازات في هذا الميدان، ولكن يلزم أن تحصل على مزيد من الدعم. وأود في هذا الصدد أن أشير إلى ثلاثة مجالات.

أولا، كما هو الحال بشكل عام في عمليات حفظ السلام، يتسم الانتشار السريع لأفراد ومعدات إزالة الألغام بأهمية أساسية. ومن البديهي أنه ينبغي تطهير الطرق ووصلات النقل الحاسمة من الألغام قبل أن تصل كتائب قوات حفظ السلام الرئيسية وليس أثناء قيامها بالعمل. وللأسف، فإن فترة الانتشار الطويلة للغاية والتي تتراوح بين ثلاثة وستة شهور هي القاعدة لا الاستثناء، حتى الآن. وهنا يمكن أن يكون إنشاء قدرات للرد السريع، من المحتمل أن تشمل مجموعة من المرافق الاحتياطية لإزالة الألغام التي يمكن نشرها بسهورة، خطوة إلى الأمام. وقد تستفيد مثل هذه الترتيبات من الأثر المتزايد لنظم تطهير الألغام الميكانيكية التي ثبتت فعاليتها وكفاءتها، والتي تسمح بتخفيضات في عدد الأفراد المشتركين في العملية. ولكن يجب أن تكون الدول الأطراف مستعدة لتسهيل هذه المهمة، أولا وقبل كل شيء.

وهنا أنتقل إلى النقطة الثانية. إن الدروس المستفادة من عمليات حفظ السلام السابقة، وخاصة من حالات الفشل، أبرزت الأهمية الخاصة لوجود ولايات واضحة وعملية. وهذا ينطبق أيضا على عنصر إزالة الألغام. فأحكام تطهير الألغام كانت ضمنية في كثير من الأحيان - وترد في طلب لحرية الحركة، على سبيل المثال، ومن المرجح أن هذا يجعل مهمة الأمانة العامة والوكالات الأخرى أكثر صعوبة. وهذه الأحكام تستحق أن تذكر في حد ذاتها. ويجب أن تكون عنصرا صريحا في الولايات، حيثما يقتضي الأمر ذلك، من أجل أن يسترشد بها بوضوح الذين سيقومون بتنفيذ هذه الأحكام.

والمجال الثالث المحتمل تحسينه هو تنظيم العمل داخل منظومة الأمم المتحدة، والتحديد الرشيد للمسؤوليات والتسلسل الإداري الواضح في اتخاذ القرارات. ويجب أن ينطبق هذا على المسؤوليات سواء داخل الأمانة العامة للأمم المتحدة أو فيما يتصل بوكالات الأمم المتحدة الأخرى المشتركة في تطهير الألغام. حقيقي أن المهمة التنفيذية لوحدة إزالة الألغام التابعة لإدارة

عمليات حفظ السلام منفصلة عن النهج الإنساني لإزالة الألغام في إدارة الشؤون الإنسانية؛ ولكن قد يتساءل المرء فيما إذا كان من الممكن أن تكون زيادة إدماج أنشطة إزالة الألغام التي تستهدف موظفي الأمم المتحدة من جانب والسكان المحليين من جانب آخر، مع الجمع بين المنظورين الأقصر والأطول أجلا، طريقة أفضل لمعالجة هذه المسائل.

اسمحوا لي هنا أن أسترسل لزيادة توضيح هذه النقطة: هل نستطيع حقا رسم خط واضح يفصل بين أحد هذين النشاطين والآخر؟ ألا تعود إزالة الألغام التشغيلية بفائدة، غير مباشرة على الأقل، على سكان المنطقة المعنية؟ ولا أقصد هنا أن أعترض على وجود اختلاف في طابع عمليات حفظ السلام وما يسمى إزالة الألغام لأغراض إنسانية. وبطبيعة الحال، فإن الأولوية العليا تظل الامتثال للولايات. غير أني أشعر بأن إزالة الألغام في عمليات حفظ السلام ينبغي ألا تقتصر، حصرا، على شواغل موظفي البعثات. إن رفاه السكان المحليين وحمايتهم من خطر الألغام البرية، يجب أيضا اعتباره عنصرا محتملا في حل النزاع، وبذلك، يكون مهمة من مهام حفظ السلام، بمعناه الواسع.

وإنني أدرك هنا، أنني قد تناولت الخط الفاصل فيما بين حفظ السلام وما تعودنا أن نسميه بناء السلام. ونتفق جميعا، وإنني واثق من هذا، على أن بناء السلام الناجح، واستعادة الحياة الطبيعية في المناطق التي مزقها الصراع والمجتمعات التي مزقتها الحرب، يعتمد دائما على إزالة الألغام على نحو فعال وبرامج التوعية بالألغام. وقد أكد الأمين العام مرة تلو الأخرى على هذا السياق. وفي عام ١٩٩٢، في خطة للسلام، ذكر أنه:

"يجب التركيز على نزع الألغام في صلاحيات عمليات حفظ السلام وهو أمر بالغ الأهمية في استعادة ... وقت بناء السلم، فلا يمكن إحياء الزراعة دون نزع الألغام. وقد يتطلب إصلاح مرافق النقل شق طرق ذات سطح صلد لمنع زراعة الألغام من جديد" (S/24111، الفقرة ٥٨)

وإنني أؤكد هذا بذكر مثال واضح على مناقشتنا الأخيرة في المجلس هذا الصباح: فإن نجاح إدارة الأمم المتحدة الانتقالية لسلافونيا الشرقية، وبارانيا، وسرميوم الغربية، وانتعاش المنطقة أعيقا إعاقة خطيرة. والسبب الرئيسي هو أن حقول النفط، التي تشكل المصدر الرئيسي لدخل المنطقة، ما زالت ملوثة بالألغام ولا يمكنها الانتاج. ويعني ما تبع ذلك من نقص في الدخول المحلية أنه لا تتوفر النقود لدفع مرتبات موظفي الإدارة المحلية - وتلك مشكلة خطيرة ظلت إدارة الأمم المتحدة الانتقالية تتصارع معها لفترة طويلة.

وعلاوة على ذلك، تبين الدروس المستفادة من حالات تقليدية لبناء السلم، سواء في موزامبيق، أو أنغولا، أو كمبوديا، أو رواندا أن أنشطة بناء السلم لا يمكن عادة أن تنتظر حتى نهاية الصراع. ومن أجل ضمان الانتقال الميسَّر من حفظ السلام إلى بناء السلام، ولكن أيضا من أجل تعزيز نجاح عمليات حفظ السلام الجارية، أثبتت عناصر بناء السلام، أو نقص تلك العناصر، أنها ذات أهمية حيوية لنجاح العملية. ونتيجة لذلك، فإن التخطيط لهذه العناصر وربما التنفيذ، يجب أن يؤخذ في الحسبان منذ بداية عملية حفظ السلام ذاتها. ولأسباب ذكرت من قبل، ينطبق هذا بصفة خاصة على جهود إزالة الألغام. ويجب أن على المجتمع الدولي أن يكون واعيا بواجبه ببدء عملية إنسانية لتطهير الألغام في أي مكان وفي أقرب وقت ممكن. وأي نهج آخر سيشكل استخفافا بالضحايا.

بعد قول ذلك، لا يمكننا إلا أن نركّز على الجانب الآخر للمعادلة. وقد تحدثت حتى الآن عن إزالة الألغام، واستئصال الألغام الموجودة أو حقول الألغام، في سياق حفظ السلام. ومع ذلك، قد تكون الصورة غير كاملة، دون أن نحاول أن نضيف أيضا الأسباب الجذرية للمشكلة، وهي زرع الألغام، وإعادة زرعها، كما ذكر الأمين العام.

نحن نعرف جميعا الاحصاءات الرهيبة عن تكلفة ومدى ضخامة إزالة الألغام بالمقارنة بتكلفة زرعها. وبينما نسعى لإيجاد أسلوب محسَّن لإزالة الألغام، فإننا لهذا يتعين علينا أن نزيد من جهودنا من أجل منع زرع ألغام جديدة. وبينما يتعيَّن على المجتمع الدولي أن يكون على أهبة الاستعداد لزيادة مساعدته في تطهير الألغام والبرامج ذات الصلة، فإن المسؤولية الرئيسية تقع على عاتق الأطراف التي تزرع الألغام. ولا نستطيع أن نسمح لأنفسنا بأن ننسى ببساطة تلك الحقيقة.

ولهذا بُعدان: بُعد كلي وبُعد جزئي. على الصعيد الكلي يجب أن تستمر الجهود من أجل التوصل إلى

حظر دولي على الألغام المضادة للأفراد في محافل أخرى. وإن المؤتمر الأخير لاستعراض اتفاقية الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية لم يحقق هذا الهدف الأوسع نطاقا. وألمانيا من جانبها، ترفض تماما ودون قيد أو شرط استخدام الألغام المضادة للأفراد، كما أكدت مرة أخرى في برنامج العمل ذي النقاط السبع بشأن الألغام المضادة للأفراد الذي قدمه وزير خارجيتنا، السيد كنكل.

أما البعد الجزئي فيرتبط بصورة مباشرة بعمليات ملموسة لحفظ السلام. وبينما تجري عملية لحفظ السلام تشمل أنشطة لإزالة الألغام، فإننا يجب علينا وعلى مجلس الأمن بصفة خاصة، أن نتأكد من أن أطراف الصراع يجب أن تمتنع عن زرع ألغام جديدة. ويجب أن تولي الولايات أهمية إضافية لهذا العنصر، وأن تتضمن أحكاما، كلما اقتضى الأمر، لمنع السلوك غير المسؤول من جانب أطراف الصراع. ويجب أن تكون البلدان المتضررة مستعدة لأن تقوم بدور أكبر في القضاء على المشكلة. ولهذا يجب أن تتضمن اتفاقات السلام أحكاما تتعلق بأن تسهم الأطراف المتحاربة السابقة بنشاط في جهود تطهير الألغام. ومن أجل تسهيل هذه المهمة، يجب أن يكون المجتمع الدولي مستعدا لتقديم المدربين بغية تحويل المقاتلين السابقين إلى عناصر نشيطة في إزالة الألغام. وكخطوة واحدة في هذا الاتجاه، تزمع ألمانيا، على أساس فردي، أن تقدم تدريبا لتطهير الألغام في البوسنة. وقد كان تطهير الألغام وبرامج المساعدة في أفغانستان، وموزامبيق، وأنغولا، وكمبوديا، ونيكاراغوا، ولاوس بالاضافة إلى المساعدة إلى إدارة الشؤون الإنسانية في تكوين قاعدة بيانات خاصة بالألغام، من المجالات الرئيسية لأنشطة ألمانيا في هذا الميدان حتى الآن.

واسمحوا لي بأن ألخص وأختتم. في كانون الثاني/يناير ١٩٩٢، في نهاية اجتماع ٢١ كانون الثاني/يناير على مستوى رؤساء الدول والحكومات، علّق مجلس الأمن، للمرة الأخيرة، في نهج أوسع نطاقا، على أثر أسلحة خاصة ومعدات حربية خاصة على عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة وصيانة السلم والأمن الدوليين. ومع ذلك لم تحظ مسألة واحدة في ذلك الوقت بالاهتمام الذي كانت تستحقه من منظورنا اليوم: وهي مسألة الألغام المضادة للأفراد وأثرها المدمّر على الأفراد الأبرياء في سياق حفظ السلام وفيما يتجاوزه.

وتعتبر مداولات اليوم خطوة واحدة صوب سد هذه الفجوة. واسمحوا لي بأن أعرب ببساطة عن الأمل، بأنه على أساس جميع هذه الأفكار البناءة التي استمعنا وسنستمع إليها، سوف نتمكن من الخروج ببعض المقترحات الملموسة من أجل تحسينات عملية في جهود إزالة الألغام في سياق حفظ السلام.

استأنف الآن مهامي كرئيس للمجلس.

المتكلم التالي ممثل كندا. أدعوه الى شغل مقعد الى طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد فاولر (كندا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): تقدر الأمم المتحدة أن ما يتراوح بين ٢ و ٥ ملايين لغم أرضي تزرع في كل سنة وأنها تضيف ببساطة إلى ١٠٠ مليون سبق أن زرعت على الأرض. وإننا نزداد وعيا بالآثار المدمرة لهذه الأسلحة من حيث الوفيات والإصابات، وهذا ناجم، إلى حد كبير، عن قيادة الأمم المتحدة في تعبئة الوعي العام.

ويتزايد التسليم بالأثر الاقتصادي والاجتماعي للألغام الأرضية: فالألغام الأرضية تدمر الهياكل الأساسية، وتلوث الأرض الزراعية، وتجعل من المستحيل عودة اللاجئين والمشردين، وتضع عبئا مستداما على خدمات الرعاية الاجتماعية في الدول التي تكون قد مرت بتجربة حرب مدمرة.

من غير المعروف جيدا للجمهور ما للألغام البرية من أثر مشؤوم على عمليات حفظ السلام. ونحن شاكرون لكم، سيدي الرئيس، لتوجيه الانتباه إلى هذا الجانب من أزمة الألغام البرية، من خلال اتخاذكم المبادرة بعقد هذه الجلسة المفتوحة لمجلس الأمن.

لقد اعتمدت كندا نهجا ذا مسارين لوضع حد لمأساة الألغام البرية. المسار الأول يعالج المشكلة المباشرة للألغام البرية المزروعة في الأرض فعلا، وتسبب الأذى والموت كل يوم، كما سمعنا قبل قليل. وقد قمنا بوضع برنامج نشط للمساعدة في نزع الألغام وإعادة تأهيل الضحايا في عدد من البلدان. ونبحث أيضا عن سبل لتعزيز جهودنا من خلال العمل على تطوير القدرات الكندية في هذا المجال لمواجهة التحديات العديدة التي تواجهها البلدان المتأثرة بالألغام، وذلك، على سبيل المثال،

في أمريكا الوسطى. أما المسار الثاني لنهجنا فيتعلق بالمشكلة الأطول أجلا، ولكنها في النهاية أكثر أهمية، وهي ضرورة وقف زرع ألغام جديدة. وهذا هو السبب الذي يدفعنا، مع بلدان كثيرة أخرى، إلى العمل على وضع اتفاق لحظر الألغام المضادة للأفراد في جميع أنحاء العالم.

إن كندا ملتزمة التزاما عميقا وعهدا برسالة الأمم المتحدة فيما يتعلق بالسلام الدولي، وقد شاركت في جميع عمليات حفظ السلام الرئيسية التي قامت بها الأمم المتحدة حتى الآن. وإن إرسال جنود شباب إلى بلدان أخرى لضمان السلام وصونه يتسم دائما بالمجازفة. بيد أنه لا يجوز تعريض هؤلاء الجنود للخطر الإضافي المتمثل في مواجهة أخطار الألغام البرية العشوائية في مثل هذه الظروف. ففي السنوات الأخيرة، جازف أصحاب الخوذ الزرق الكنديون، مع غيرهم من بلدان أخرى، بحياتهم في مهمة إزالة الألغام الخطرة دائما - في الكويت وكمبوديا وكرواتيا والبوسنة والصومال ورواندا وغيرها. وفي السنوات الخمس الأخيرة، قتل اثنان من حفظة السلام الكنديين وجرح ٢٢ جروحا خطيرة بسبب الألغام.

واتخذت كندا خطوات، مدفوعة بقلقها العميق إزاء الآثار الاقتصادية والاجتماعية للألغام البرية وباعتقادها أن إزالة الألغام عنصر جوهري في إعادة البناء الإنساني. وقد كان لعدد من خبراء القوات المسلحة الكندية دور فعال في تطوير قدرات مستقلة على إزالة الألغام في كل من أفغانستان وأنغولا وكمبوديا. وفي الواقع أن مركزي العمل في مجال الألغام في كل من أنغولا وكمبوديا، اللذين يدينان بوجودهما للمستشارين الكنديين وغيرهم من المستشارين، يمثلان نموذجا لتطوير القدرات المحلية على إزالة الألغام في أجزاء أخرى من العالم.

(تكلم بالإنكليزية):

منذ عام ١٩٩٣ حتى الآن قدمت كندا ما يزيد على ٦ ملايين دولار لأنشطة نزع الألغام برعاية الأمم المتحدة في أفغانستان وأنغولا وكمبوديا، عن طريق الوكالة الكندية للتنمية الدولية. وأعلنت كندا في حزيران/يونيه أنها ستقدم ايضا مساعدة مالية إلى برنامج إزالة الألغام لمنظمة الدول الأمريكية.

وبالإضافة إلى تقديم المساعدة المالية لبرامج إزالة الألغام المتعلقة ببلدان معينة أو مناطق معينة قدمت كندا أيضا مساهمة أولية قدرها ٢٠٠ ٠٠٠ دولار إلى الصندوق الاستئماني الطوعي للأمم المتحدة لتقديم المساعدة في إزالة الألغام، وقدمت تمويلا إلى لجنة الصليب الأحمر الدولية من أجل المعالجة الطبية، بما في ذلك توفير إعادة التأهيل والأطراف الصناعية لضحايا الألغام البرية.

وإذا ما أردنا أن نترك أثرا حقيقيا في معالجة الثمن الاقتصادي والاجتماعي للألغام البرية، وإذا أردنا أن نواجه بنجاح التحديات التي تمثلها هذه الألغام بالنسبة لعمليات حفظ السلام، فلا خيار لنا سوى التماس إجراءات عاجلة من جانب المجتمع الدولي للقضاء على هذه الأسلحة وحظر استخدامها. ونحن نعلم إننا لسنا الوحيدين في التوصل إلى الاستنتاج بأنه يجب علينا الآن أن ننتقل إلى فرض حظر عالمي على هذه الأسلحة. ولسنا الوحيدين أيضا في تقدير الصعوبة التي يمكن أن يجدها بعض البلدان في النظر إلى تكاليف وفوائد هذه الأسلحة من منظور مختلف لكي تزن قيمتها العسكرية مقابل الدمار الذي تسببه للسكان المدنيين.

هناك داخل المجتمع الدولي منذ سنين عديدة من يهيبون بالدول كي تنظر إلى هذه الأسلحة من منظور مختلف. وفي هذا الصدد سأكون مهملا إن لم أعرب عن تقديري للأدوار التي قامت بها لجنة الصليب الأحمر الدولية - وخاصة رئيسها القوي المقنع والدينامي كورنيليو سوماروغا - في إبراز ضرورة قيام بعض البلدان باتخاذ إجراءات عاجلة على الصعيدين الوطني والدولي للقضاء على بلاء الألغام المضادة للأفراد.

ومن أجل دفع هذا الجهد الدولي إلى الأمام وللاستفادة من الاجتماعات والمفاوضات الدولية الهامة التي عقدت حتى الآن، وكان آخرها في كوبنهاغن، ستقوم كندا باستضافة دورة استراتيجية دولية في أوتاوا من ٣ إلى ٥ تشرين الأول/أكتوبر تجتمع فيها مجموعة متزايدة من الدول والوكالات الدولية والمنظمات غير الحكومية الملتزمة بفرض حظر عالمي. وسيسعى الاجتماع إلى إدماج جهود هذه الاتحادات المختلفة في وضع نهج شامل إزاء قضية الألغام البرية ويجعل من الممكن تضافر جهودنا الرامية إلى مساعدة الضحايا وإزالة الألغام وتحديد استخدام الألغام.

وإنا لنأمل أن تؤيد الدول التي ستنضم إلينا في تشرين الأول/أكتوبر، في جملة امور، إعلان وخطة أوتاوا

يؤديان إلى إنشاء مجموعة من الأهداف الاستراتيجية المتفق عليها بصورة عامة من أجل تقريب المجتمع الدولي من التوصل إلى فرض حظر على الألغام المضادة للأفراد.

ونأمل، على وجه التحديد، أن تتفق الدول على سلسلة من التدابير الملموسة تتخذ على الأصعدة العالمي والإقليمي والوطني من جانب الحكومات والوكالات الدولية والمنظمات غير الحكومية من أجل تحقيق هذه الأهداف.

إن اجتماع أوتاوا يمثل فرصة للعمل من أجل قرار للدورة الحادية والخمسين للجمعية العامة للإعراب عن التزام الدول الأعضاء بدعم حظر عالمي على الألغام البرية المضادة للأفراد، وتنفيذ وقف اختياري أو فرض حظر على استخدام الألغام المضادة للأفراد في العمليات أو تصدير هذه الألغام. وأهم من ذلك كله تمكيننا من أن نتحرك بسرعة نحو التوصل من خلال المفاوضات الى اتفاق دولي على حظر هذه الألغام.

بيد أن اجتماع أوتاوا ليس سوى خطوة أولى فقط. ولمواصلة الزخم في هذا الموضوع سنعمل أيضا مع الشركاء على وضع برنامج لأنشطة يضطلع بها في العام القادم، من بينها عقد مؤتمر لمتابعة اجتماع أوتاوا واستعراض وتحديد ما أحرز من تقدم في تحقيق حظر عالمي على هذه الأسلحة.

إن الزخم العالمي يتنامى في هذا المجال. فقد أيدت جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة فكرة القضاء في نهاية المطاف على الألغام المضادة للأفراد. وذهب العديد من الدول الى أبعد من ذلك. فقد دعا أكثر من ٤٠ بلدا الى فرض حظر شامل على الألغام المضادة للأفراد، وتقدم ما يقرب من ٣٠ بلدا بالفعل باقتراح لفرض قيود انفرادية على استخدام الألغام المضادة للأفراد في العمليات وعلى تصدير هذه الألغام. ونتوقع أن يزداد عدد هؤلاء بحلول الوقت الذي تنعقد فيه الجمعية العامة.

تسير المنظمات الإقليمية في الطليعة سعيا الى معالجة أزمة الألغام البرية. ففي حزيران/يونيه اتخذت الجمعية العامة لمنظمة الدول الامريكية قرارا يلزم أعضاء تلك المنظمة باتخاذ تدابير بشأن هذه المسألة. ومن بين الهيئات المتعددة الجنسيات الأخرى التي اتخذت إجراءات فيما يتعلق بمسألة الألغام البرية المحفل الإقليمي لرابطة أمم جنوب شرقي آسيا ومنظمة الوحدة الافريقية ومجموعة الدول السبع.

وأملنا هو أن يتمكن جميع أعضاء الأمم المتحدة من اتخاذ خطوات عملية لإثبات التزامهم بتحقيق حظر عالمي على الألغام المضادة للأفراد.

ونتوقع أن يكون مؤتمر أوتاوا خطوة هامة في هذا الاتجاه. وإننا نتطلع الى العمل مع جميع الشركاء سعيا الى تحقيق عالم خال من تهديد الألغام المضادة للأفراد.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): لا يزال هناك عدد من المتكلمين ونظرا لتأخر الوقت أنوي، بموافقة أعضاء المجلس، أن أعلق الجلسة الآن.

علقت الجلسة الساعة ١٣/٢٠ واستؤنفت الساعة ١٥/٣٠.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): المتكلم التالي ممثل نيوزيلندا. أدعوه الى شغل مقعدا الى طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد كيتنغ (نيوزيلندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): اسمحوا لي، سيدي، أن استهل بياني بتوجيه تهاني" إليكم: تهاني"، أولا، على مبادرتكم بإدراج هذا البند في جدول أعمال مجلس الأمن، وثانيا، تهاني" على توليكم رئاسة المجلس. وإنه لشرف عظيم وامتياز لي أن أجلس هنا الى هذه الطاولة في ظل رئاستكم. وعلى نفس المنوال أود أن أتوجه بشكرنا وتهانينا للسفير ديجاميه ولجميع أعضاء الوفد الفرنسي على ما أنجزوه من عمل للمجلس خلال الشهر المنصرم.

إن حجم المشكلة التي تسببها الألغام الأرضية هائل. ويمثل تحديا كبيرا للمجتمع الدولي. فالدمار الذي تلحقه الألغام بأرواح الآلاف من البشر هو أحد أكثر الأمور إثارة للسخط في عصرنا. وهذه الألغام نفسها تقوض أيضا جهود السكان المحليين من أجل تحقيق قدراتهم في التنمية الاقتصادية التي يأتي بها السلام.

ولهذا فإن نيوزيلندا أيدت بقوة الإجراء الذي اتخذته الجمعية العامة في قرارها ٢١٥/٤٩، بعقد مؤتمر دولي بشأن إزالة الألغام في ١٩٩٥. ولقد علمنا في ذلك

المؤتمر المعقود في جنيف أن هنــاك الآن ما يربو على ١١٠ ملايين لغم أرضي مزروعة في الأرض في أكثر من ٦٠ بلدا، والأسوأ من ذلك، أنه مع إننا نزيـل ١٠٠ ٠٠٠ لغم أرضـي سنويـا تقريبـا، فإن الملاييـن مـن الألغام الجديدة ما زالت تزرع.

وهـذه تركـة مخيفـة للسكان المدنيين في أنحاء العالم. فهناك المئات من الناس الذين يموتون أو يشوهون كل أسبوع؛ ومعظمهم مـن المدنييـن الأبريـاء؛ والكثيرون منهم من الأطفال العزل.

ونظـرا لحجـم المشكلـة وبعدها الدولي، فإنه من حسن التوقيت فعـلا أن يبـدأ مجلـس الأمن الآن متابعة الجهود التي اضطلعت بها الجمعية العامة لتركيز اهتمام الرأي العام الدولي على هذه المشكلة.

وينبغـي للمجلـس أيضـا أن يأخـذ فـي الاعتبار التهديد الذي تشكله الألغام على سلامة أفراد قوات حفظ السلام. وكما دللت الإصابات التي وقعت مؤخرا للأسف في البوسنة والهرسك، فإن وجود الألغام البرية يشكل عائقا كبيرا أمام قدرة أفراد الأمم المتحدة على القيام بواجباتهم دعما للعديد من البعثات.

لهـذه الأسبـاب مجتمعـة، فـإن حكومة نيوزيلندا تخلت عن الاستخدام التشغيلي للألغـام البرية المضادة للأفراد من جانب قوات الدفـاع النيوزيلندية. ويحدونا الأمل بأن موجة الرأي الدولي ستتجه ضد استخدام الألغام الأرضية المضادة للأفراد، وأن بلدانا أخرى ستختار عما قريب التخلي عن استخدامها.

وإننـا ندعـو مـرة أخـرى الى فـرض حظر فوري وقاطع على جميع الألغام البرية المضادة للأفراد. وإن نتائج المؤتمر الاستعراضي للدول الأطراف فـي اتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينـة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر الذي عقد مؤخرا كانت مخيبة للآمال لأنه لم يقطع شوطا بعيدا كما كنا نأمل. ومع ذلك فقد كان ناجحا فـي الإبقـاء على مشكلـة الألغام الأرضية في مقدمة الاهتمام الدولـي. وسيعقـد المؤتمر الاستعراضـي القـادم فـي ٢٠٠١. وريثمـا يتم ذلك ينبغي لنا أن ننتهـز كل فرصـة لتعزيـز الزخم لصالح الحظر العالمي.

وتشعر نيوزيلندا بالفخر لأنها شاركت مشاركة فعالة وأسهمت إسهاما كبيرا في جهود إزالة الألغام من جانب المجتمع الدولي لسنوات عديدة. لقد ساهمت نيوزيلندا بتقديم مدربين لبرنامج إزالة الألغام وإدارته من جيش الدفاع النيوزيلندي الى عمليات الأمم المتحدة في أفغانستان وكمبوديا وموزامبق، ومؤخرا، أنغولا. وما زال أفراد من نيوزيلندا يخدمون في هذه الوظيفة في كمبوديا وموزامبيق وأنغولا.

وقدمنا أيضا دعما ماليا لجهود الأمم المتحدة في مجال إزالة الألغام. ففي تموز/يوليه ١٩٩٥ أعلنت حكومة نيوزيلندا في المؤتمر الدولي المعني بإزالة الألغام عن تعهدها بتقديم ١٠٠ ٠٠٠ دولار في السنة، للسنوات الثلاث القادمة، الى الصندوق الاستئماني الطوعي للأمم المتحدة من أجل تقديم المساعدة في إزالة الألغام. وهذا العام زادت الحكومـة القسـط السنـوي الـى ٢٥٠ ٠٠٠ دولار. وبالإضافة الى ذلك، تواصل نيوزيلندا تقديم تمويل كبير لمركز إزالة الألغام الكمبودي وبرنامج المتفجرات التي لم تنفجر بعد في لاوس.

وقدمت نيوزيلندا أيضا دعما ماليا لإدارة الشؤون الإنسانية ووحدة إزالة الألغام والسياسة، وهناك ضابطان مـن جيـش الدفـاع النيوزيلنـدي يعمـلان حاليا في إدارة عمليـات حفـظ السـلام وإدارة الشـؤون الإنسانيـة كمستشارين في إزالة الألغام.

ورحبت نيوزيلندا بالخطوات التي اتخذها الأمين العـام لتحسيـن قدرة الأمم المتحدة على إدارة وتسيير العمليات المتصلة بالألغام البرية: أولا، إنشاء الصندوق الطوعي، الذي يوفـر الآلية الضرورية والمناسبة لتوجيه التمويل الى عمليات إزالة الألغام، وثانيا، إنشاء وحدات متخصصة لإزالة الألغام داخل إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الشؤون الإنسانية؛ وثالثا، تعيين إدارة الشؤون الإنسانية كبؤرة محورية للأمم المتحدة للاضطلاع بأنشطة إزالة الألغام.

وهـذه خطـوات أولـى تلقـى الترحيب. إلا أنه بالرغم من التقدم المحرز حتـى الآن، يبقى هناك الكثير الذي ينبغي عمله لضمـان نهـج أكثر اتساقا تجاه إدارة مختلف المهام المتصلـة بالألغام في إطار البعثة وبعد انتهائها.

وهناك حاجة لأن تتضمن الولايات الممنوحة من جانب المجلس اعترافا استراتيجيا وتوجيها بشأن مسائل الألغام، مثل إزالة الألغام لأغراض تشغيلية وإنسانية، والتوعية بالألغام، وقاعدة بيانات لجمع المعلومات وإنشاء قدرات محلية لإزالة الألغام، من خلال برامج التدريب، وهذا من شأنه أن يمكن الأمين العام ومخططي البعثات من تخصيص الموارد المناسبة على نحو أفضل من أجل تحقيق الأهداف المحددة، وضمان الانتقال السلس من إزالة الألغام كشرط لحفظ السلام الى إزالة الألغام كنشاط لبناء السلام على المدى الطويل.

وهناك دور للمجلس في أن يحدد بصورة أوضح المسؤوليات عن المهام المختلفة لإزالة الألغام فيما بين الوكالات المنخرطة في عملية حفظ السلام. ونعتقد أن هناك حاجة للترشيد بغية تفادي الازدواجية. وجرى الاعتراف بذلك هذا العام من جانب اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام، والتي طلبت الى الأمين العام أن يكثف جهوده لوضع نهج أكثر تنسيقا بين وحدتي إزالة الألغام في إدارة الشؤون الإنسانية وإدارة عمليات حفظ السلام.

والآن، بمجرد اتمام ذلك، نود أن نحث الأمين العام على أن يسعى، على وجه الأولوية القصوى، الى إيجاد الوسائل التي يزود بها تزويدا كاملا المسؤولين عن الألغام البرية بمقر الأمم المتحدة. والى أن يتم ذلك، فستستمر عرقلة التنفيذ الفعال لبرامج إزالة الألغام وكذلك القدرة على تطبيق الدروس المستفادة على البعثات الجديدة. وبالمثل، فإن وضع إجراءات ومعايير موحدة للتشغيل تفيد كلا من التدريب وإدارة العمليات لن يتم إلا بعد تكوين عنصر فعال في مقر الأمم المتحدة.

ونحن نرى ميزة في الاستعراض المنظم لمسائل إزالة الألغام من عمليات حفظ السلام السابقة، لكي يمكن استخلاص الدروس للمستقبل. ومن المفيد جدا للمجلس أن يطلب هذا الاستعراض في بيان رئاسي متابعة لهذه الجلسة. وقد يكون هذا العمل مشروعا جديدا قيما لإدارة عمليات حفظ السلام، "وحدة الدروس المستفادة".

ومن الواضح أن العمليات في المجالات التي يقع بها تهديد خطير من جراء الألغام تتطلب أيضا اهتماما خاصا. فما هي أفضل طريقة لاتمام المهمة في هذه الحالة، وكيف نضمن سلامة الموظفين. هاتان مسؤوليتان مباشرتان لمجلس الأمن. ونحن نعتقد أن جهود نزع الألغام يجب أن تجرى في حينها وأن يتم التدريب عليها بدقة وأن تزود بالمعدات الواجبة. وترى نيوزيلندا أن هناك ميزة في أن تجرى، في إطار مفاهيم القوة الاحتياطية موضع الاستقصاء حاليا، دراسة إمكانية استخدام مرفق يزيل الألغام بسرعة قبل العملية أو في بدايتها. كما يجب دراسة الحصول على أعداد أكبر من العربات المحصنة من الألغام وتطوير المفاهيم التشغيلية والإجراءات الموحدة لمواجهة تهديد الألغام. وهذا عنصر إضافي نعتقد أنه يمكن أن يظهر في بيان من المجلس.

ومن الواضح أن هناك مسائل مضمونية تتطلب إجراء عاجلا في إطار منظومة الأمم المتحدة إذا كان للأمم المتحدة أن تضطلع بفعالية بمسؤولياتها حيال إزالة الألغام في إطاري حفظ السلام وبناء السلم بعد انتهاء الصراع. ومبادرة ألمانيا بالدعوة الى عقد هذه الجلسة لمجلس الأمن تتيح فرصة هامة لإجراء ذلك. وقد أعلنت مبادرتان تكميليتان أخريان من جانب كندا واليابان. ونيوزيلندا تؤيدهما بقوة أيضا. ونرحب بكل ذلك نظرا لأنه علامة على عزم المجتمع الدولي على مواجهة تهديد الألغام البرية مواجهة مباشرة. ويمكنني أن أؤكد للمجلس التزام نيوزيلندا المستمر بهذا المسعى وتأييدها المتواصل له.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر ممثل نيوزيلندا على الكلمات الرقيقة التي وجهها الي والتي كانت خارجة بعض الشيء عن الممارسة الجديدة المتفق عليها. ولما كنا خارجين على هذه الممارسة، فأرجو أن أضيف أنني أفهم أن ممثل نيوزيلندا سيغادر نيويورك نهائيا. ونقدم له أطيب تمنياتنا.

المتكلم التالي ممثل ايرلندا. أدعوه الى شغل مقعد الى طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد كامبل (ايرلندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إنني ممتن لهذه الفرصة التي تتيح لي الكلام باسم الاتحاد الأوروبي. والبلدان المنتسبة التالية تضم صوتها الى هذا البيان: بلغاريا وبولندا والجمهورية التشيكية ورومانيا وسلوفاكيا وسلوفينيا وقبرص وليتوانيا ومالطة وهنغاريا. وتضم ايسلندا صوتها أيضا الى هذا البيان.

إن الألغام وحجم الدمار البشري الذي تسببه مسألة يزداد اهتمام الرأي العام بها في جميع أنحاء العالم. وآخر التقديرات ترجح أن هناك ما يصل الى ١١٠ ملايين لغم

بري لم تنفجر الى الآن وتنتشر في ما يقرب من ٧٠ بلدا في مختلف أنحاء العالم. ومما يزيد القلق عدد الألغام الجديدة التي تزرع كل عام وتتراوح بين مليونين و ٥ ملايين لغم. وحتى في الأماكن التي تجري فيها عمليات حفظ السلام، يستمر أطراف الصراع في زرع الألغام، مما يزيد من الخطر الذي يواجهه حفظة السلام، وكثيرا ما تشكل الألغام لهم أكبر ضرر. وحجم الدمار الإنساني مروع، فيقتل كل شهر ما يزيد على ٨٠٠ فرد معظمهم من المدنيين بالإضافة إلى الآلاف الذين يتعرضون لبتر أطرافهم.

ويرحب الاتحاد الأوروبي بقرار مجلس الأمن بعقد مناقشة مفتوحة للنظر في المسألة الهامة لنزع الألغام مع الإشارة بصفة خاصة الى عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. إن التكلفة البشرية والمادية الناجمة عن الألغام البرية تحظى باهتمام دولي متزايد. ويجري النظر حاليا في هذا الموضوع في الجمعية العامة. ولما كان مجلس الأمن مسؤولا عن عمليات حفظ السلام، فإن الوقت مناسب لإجراء مناقشة هنا حول طرق معالجة هذه المشاكل بفعالية أكبر في إطار عمليات حفظ السلام وولاياتها، التي تحظى باهتمام خاص من جانب أعضاء المجلس والمساهمين بقوات.

ولمشكلة الألغام البرية بُعد ثلاثي: فهي مشكلة انسانية خطيرة، ولها أولوية بالنسبة لنزع السلاح، كما أنها مشكلة من مشاكل التنمية. ولا يمكن للمجتمع الدولي والأمم المتحدة أن يتخذا خطوات حاسمة لمعالجة الآفة الرهيبة للاستعمال العشوائي للألغام البرية إلا بمعالجة المشكلة من جميع أبعادها.

والدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي في مجموعها أكبر مساهم في عمليات حفظ السلام بالنسبة للأفراد، كما أنها أكبر مساهم في الميزانية العامة لعمليات حفظ السلام. وأعضاء الاتحاد اشتركوا في عمليات على مدى السنوات العشر الماضية كانت إزالة الألغام البرية والأنواع الأخرى من الألغام لا تجري فيها إلا نتيجة للطبيعة المحددة لعمليات حفظ السلام.

ومن المهم أن ننظر في درجة معالجة أنشطة إزالة الألغام في نطاق ولايات حفظ السلام. ومما يبعث على الاهتمام الخاص أن ضخامة مهمة إزالة الألغام والتكلفة التي تتطلبها تسفران في أغلب الأحيان عن عدم معالجة المسألة معالجة سليمة حتى عندما تكون الأمم المتحدة على علم تام منذ البداية بجدية وضخامة المشكلة. وحالة كمبوديا ما هي إلا مثال واحد على ذلك.

لذلك نرحب بالأهمية المتزايدة التي تحظى بها مسألة نزع الألغام في إطار عمليات حفظ السلام، وذلك داخل الأمانة العامة للأمم المتحدة. ونحن نشجع بقوة الجهود المبذولة لتحسين التنسيق بين الإدارات ذات الصلة في هذا المقام. ولا بد من ضمان التنسيق الفعال في الوقت المناسب بين إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الشؤون الإنسانية. ويجب أن تشترك بفعالية أيضا الإدارات والوكالات الأخرى ذات الصلة بالأمم المتحدة. ونعلق أهمية أيضا على هذا التنسيق لكي يتمثل كاملا في الهياكل الميدانية عن طريق الممثلين الخاصين للأمين العام. ويجب إعطاء الاهتمام الواجب للمسؤوليات التي تقع على عاتق إدارة الشؤون الإنسانية منذ زمن طويل بالنسبة لأنشطة نزع الألغام.

ويجب النظر أيضا في اتخاذ خطوات أخرى. وهذه يمكن أن تشمل كفالة التحديد الواضح لمسؤوليات إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الشؤون الإنسانية وأطراف الصراع عن برامج إزالة الألغام وذلك عند إعداد ولاية حفظ السلام، مع إيلاء اهتمام أكبر للجداول الزمنية وتخصيص مهام محددة من بداية العملية. ومن المهم أن يؤخذ في الحسبان عند بداية العملية مستوى التمويل الذي يحتمل تطلبه.

ويجب إيلاء العناية اللازمة عند تحديد المسؤوليات داخل نظام الأمم المتحدة. وينطبق هذا على تقرير أولويات إزالة الألغام. وهذا أساسي في الاستجابة الى الحاجة الى فتح أو إنشاء هياكل أساسية حيوية، مما يمكن من إعادة التوطين المبكر للاجئين والبدء من جديد في عملية انعاش الاقتصاد وتجديده.

وينطبق هذا أيضا على تنفيذ برامج التوعية بالألغام على المستوى المحلي، كما ينطبق على إنشاء برامج تدريبية لإزالة الألغام داخل البلدان. وخبرة الأمم المتحدة في مجال أنشطة إزالة الألغام في كثير من المناطق المصابة تثبت أن تطوير القدرات المحلية على نزع الألغام هو أكثر الطرق نجاحا لمعالجة العمليات واسعة النطاق لإزالة الألغام. والخطوة الأولى في هذه العملية هي رسم خطة وطنية لنزع الألغام وهيكل تنظيمي لتنفيذها.

وعند ذلك يمكن أن تقام المدارس لتدريب الموظفين الميدانيين المحليين على إزالة الألغام بطرق موحدة، وعمليات المسح، والاتصالات والمهارات الطبية، ولتوفير مصدر للإبلاغ عن المشاكل المحلية ليتسنى تحسين التقنيات.

وسوف يدرس الاتحاد الأوروبي باهتمام الآراء التي سيقدمها المتكلمون الآخرون في الاجتماع الهام المعقود اليوم. وسيؤيد المبادرات التي تفضي إلى إدماج أفضل لأنشطة تطهير الألغام في ولايات عمليات حفظ السلام، حيثما يكون ذلك مناسبا. وهدفنا يجب أن يكون ضمان وجود أكبر قدر ممكن من الوضوح والدقة في تحديد أدوار ومهام الوكالات المختلفة في منظومة الأمم المتحدة، كل على حدة. إن الأفكار الناشئة عن هذه المناقشة يمكن زيادة تطويرها في اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام.

ويجب مواصلة إيلاء أهمية قصوى للنتائج الوخيمة لانتشار الألغام. وتقديم المساعدة في مجال تطهير الألغام وبرامج نزع الألغام التي تتسم بالكفاءة والفعالية، بما في ذلك إنشاء البلدان المتضررة لقدرات وطنية لتطهير الألغام، تمثل قضايا يكرس لها المجتمع الدولي موارد بشرية ومالية بالغة. ولكن ما زال هناك الكثير مما ينبغي عمله.

ولا ينبغي أن ننسى أن المسؤولية الأساسية عن نزع الألغام تقع على عاتق الأطراف المسؤولة عن وضع الألغام. وبطبيعة الحال، فإن هذه الأطراف ليست دائما في وضع يسمح لها بالقيام بهذا الواجب. ويجب أن يتوقف مدى اضطرار الأمم المتحدة إلى تحمل المسؤولية على قدرة الأطراف على تولي هذا الالتزام.

لقد كان الاتحاد الأوروبي في المقدمة في المبادرات المتخذة في هذه المسألة. وقد تضمن العمل المشترك للاتحاد الأوروبي بشأن الألغام البرية المضادة للأفراد، المعتمد في أيار/مايو ١٩٩٥، عناصر هامة تتعلق بالمساعدة في تطهير الألغام. وبالإضافة إلى ذلك، قدمنا خلال السنوات الثلاث الماضية، قرارا بشأن تقديم المساعدة في تطهير الألغام إلى الجمعية العامة. وكان قرار العام الماضي مقدما من ٥٦ دولة من الدول الأعضاء، واعتمد بتوافق الآراء مثل قرارات السنوات السابقة. ويحدد القرار، بعبارات واضحة لا لبس فيها، نطاق الخطوات السياسية والعملية التي يتعين على المجتمع الدولي، وخاصة الدول المتضررة، أن يتخذها، لتنفيذ عمليات تطهير الألغام.

وقد ساهم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه مساهمة ملحوظة في جهود تطهير الألغام. وعلى وجه الخصوص، ساهمت هذه الدول بمبلغ ٩ ملايين دولار في الصندوق الاستئماني الطوعي الذي أنشأه الأمين العام - وهي أكبر مساهمة حتى الآن. ويضاف إلى ذلك مبلغ ٨٠ مليون دولار أنفق على مدى الأربع سنوات الأخيرة على مشاريع التطهير كجزء من برامج التنمية وإعادة التأهيل والبرامج الإنسانية الأوسع نطاقا للاتحاد الأوروبي والتي أقيمت فيها علاقة عمل واضحة ومفيدة مع وكالات الأمم المتحدة المختصة. وقد قام الاتحاد الأوروبي، مؤخرا، بتمويل عمليات تطهير الألغام مباشرة أو مع منظمات غير حكومية في أفغانستان وكمبوديا وأنغولا وموزامبيق. ويقوم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه بدور هام في التنفيذ العسكري والمدني لاتفاقات السلام في يوغوسلافيا السابقة. واعتمد مجلس وزراء الاتحاد قرارا بالمساهمة بمبلغ ٤,٦ مليون دولار لتمويل أعمال مركز عمل الأمم المتحدة للألغام في البوسنة والهرسك وكرواتيا. وينظر الاتحاد الأوروبي أيضا في المساهمة التي يمكن أن يقدمها لنزع الألغام.

إن الضرورة الأولى والرئيسية تتمثل في الوقاية القضاء على الألغام البرية المضادة للأفراد عن طريق حظر كامل على نطاق العالم.

ويستمد الاتحاد الأوروبي بعض الأمل من زيادة العزم الذي يبديه المجتمع الدولي في التماس الحلول للكشف عن الألغام البرية وتدميرها في نهاية المطاف. إن المؤتمر الأخير الخاص بتكنولوجيا تطهير الألغام الذي استضافته حكومة الدانمرك بدعم مشترك من إدارة الشؤون الإنسانية وإدارة عمليات حفظ السلام أوضح أن تطوير واستعمال معدات متخصصة جديدة تعزز بقدر كبير تكنولوجيا تطهير الألغام في البلدان المتأثرة بالألغام، أصبح وشيك الحدوث.

ويسعى الاتحاد الأوروبي إلى الحصول على أوسع تأييد ممكن في جميع المحافل ذات الصلة بالموضوع، بما في ذلك الدورة المقبلة للجمعية العامة، من أجل التوصيات الإيجابية للغاية المقدمة من المؤتمر المعني بتكنولوجيا

تطهير الألغام، لا سيما فيما يتعلق بوضع معايير دولية لعمليات تطهير الألغام للأغراض الإنسانية. ويحث الاتحاد الأوروبي، بالمثل، الحكومات والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص على التعاون في تطوير وتطبيق التكنولوجيا الملائمة والمنخفضة التكاليف والفعالة والمأمونة لتطهير الألغام.

إن القضاء على الألغام ظهر الآن كأولوية دولية. وسيواصل الاتحاد الأوروبي القيام بدوره الكامل في ضمان اغتنام كل فرصة لمكافحة وإنهاء الاستخدام والانتشار العشوائيين في جميع أرجاء العالم للألغام الأرضية المضادة للأفراد والمساهمة في حل المشاكل التي سببتها هذه الأجهزة بالفعل.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): المتكلم التالي ممثل نيكاراغوا. أدعوه إلى شغل مقعد إلى طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد كاستيليون دوارتي (نيكاراغوا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): باسم وفد نيكاراغوا، وبوصفه أمينا مؤقتا عن أمريكا الوسطى، نرحب باهتمام شديد بهذا الاجتماع لمجلس الأمن المعني بنزع الألغام، كدليل على اهتمام خاص من جانب ألمانيا والمجتمع الدولي برمته بالمشاكل العالمية التي تسببها الألغام البرية والآثار المشؤومة لتدميرها العشوائي على السكان المدنيين والانتعاش الاقتصادي للبلدان بعد انتهاء الصراع وبالعقبات التي تضعها في سبيل عمليات حفظ السلام.

ويقدر أن هناك أكثر من ١١٠ ملايين لغم بري منتشرة في أنحاء ٦٠ بلدا. ومع ذلك يزرع عدد يتراوح بين مليونين و ٥ ملايين لغم إضافي كل عام. ونكتفي هنا بذكر عدد قليل من البلدان التي يعتبر فيها هذا الأمر مشكلة ذات أولوية وتوجد بها ملايين من الألغام. فهناك أفغانستان وأنغولا والبوسنة وكمبوديا ولاوس وموزامبيق ورواندا والصومال. إن برامج نزع الألغام التي وضعت في هذه البلدان ستتطلب مساعدة دولية لفترة طويلة ونحن نعرب عن تضامننا معها.

إن قسوة هذه الأسلحة مروعة: فيقتل ويشوه الآلاف إلى جانب الخسائر في الاقتصاد والهياكل الأساسية للبلدان التي تعاني، لسوء الطالع، من هذه الآفة وآثارها العشوائية والنتائج المطولة للحرب في وقت السلام.

وفي مواجهة هذه الحالة المفزعة، بدأ المجتمع الدولي في بذل الجهود من خلال تطبيق تدابير تقييدية تعتمدها الدول الأعضاء فيما يتعلق بنقل وإنتاج وتخفيض المخزون الحالي للألغام البرية والأجهزة الأخرى التي لم تفجر. غير أن نتائج المؤتمر الاستعراضي للدول الأطراف في اتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر تبين عدم وجود الإرادة السياسية اللازمة للتوصل إلى اتفاقات فيما يتعلق بوضع آلية فعالة وملزمة للتحقق. وبالإضافة إلى ذلك يجب أن تمهد التمديدات القائمة الطريق لإجراء مفاوضات أقوى لتحقيق حظر كامل للألغام البرية المضادة للأفراد.

وهذا هو السبب الذي دعانا إلى الإعراب عن موقف بلدنا من هذه المشكلة الخطيرة في محافل عديدة. ويتمثل الحل في القضاء الكامل على هذا النوع من الأسلحة من وجه الأرض. ويتطلب تحقيق هذه الغاية جهودا سياسية متواصلة واسعة النطاق للتوصل إلى حظر كامل وتعاون دولي مستدام من أجل تطهير الألغام.

وبهذه الروح، عقدت في ماناغوا، نيكاراغوا، يومي ٢٨ و ٢٩ أيار/مايو ١٩٩٦، حلقة دراسية إقليمية عن الألغام البرية المضادة للأفراد ونزع الألغام وإعادة التأهيل. وجرى تعريف الألغام المضادة للأفراد بوصفها انتهاكا للقانون الإنساني الدولي. وأعربت المكسيك وبلدان أمريكا الوسطى عن عزمها على إنشاء منطقة خالية من الألغام المضادة للأفراد على أقاليمها وأكدت من جديد عزم حكومات المنطقة على تشجيع السياسات الوطنية التي ترعى الحظر الكامل والفوري لإنتاج وحيازة ونقل واستعمال الألغام البرية المضادة للأفراد. ودعت البرلمانات الوطنية إلى سن تشريعات لحظر وفرض العقوبات على إنتاج وحيازة واستعمال هذه الألغام ووضع مجموعة من المعايير لضمان فرص العمل لضحايا هذه الأدوات.

وشجعت الندوة أيضا الحكومات ووسائط الإعلام على نشر المعلومات ذات الصلة فيما بين السكان المعرضين لمخاطر الألغام المضادة للأفراد حتى لا يصبحون ضحايا، وحثت المجتمع الدولي واللجنة الدولية للصليب الأحمر، بالإضافة الى المنظمات الإنسانية غير الحكومية، على الإسهام في برامج تقوم بها بلدان أمريكا

الوسطى لإعادة تعليم وتأهيل الضحايا من أجل تحقيق اندماجهم الاجتماعي والمهني.

وعلاوة على ذلك، اعتمد قرار في الدورة السادسة والعشرين لمنظمة الدول الأمريكية المعقودة في بنما في حزيران/يونيه ١٩٩٦، بعنوان "دعم إزالة الألغام في امريكا الوسطى". وقد شدد القرار على مشكلة الألغام الأرضية وآثارها الخطيرة والمستمرة التي تعرقل التنمية الاقتصادية والاجتماعية لمناطق ريفية ثرية شاسعة، وتؤثر على نحو عكسي وخطير في تكامل المناطق الحدودية المتضررة بهذه الأجهزة القاتلة. وحث الدول الأعضاء والمراقبين الدائمين في المنظمة والمجتمع الدولي على مواصلة التعاون في دعم جهود إزالة الألغام التي تنفذها امريكا الوسطى. وسجل أيضا بارتياح الإسهامات الهامة في برنامج إزالة الألغام في امريكا الوسطى التي قدمتها الدول الأعضاء بما فيها الأرجنتين، وأوروغواي، والبرازيل، وبيرو، وشيلي، وكندا، وكولومبيا، والولايات المتحدة الامريكية والمراقبون الدائمون لدى منظمة الدول الأمريكية، بما فيها الاتحاد الروسي، وأسبانيا، وألمانيا، والسويد، وسويسرا، وفرنسا، وهولندا، واليابان.

وإن وفدي، إذ يردد الاتفاقات التي أبرمت في هذه الاجتماعات، بصفته الأمين المؤقت لأمريكا الوسطى، يناشد المجتمع الدولي أن يواصل مساعدته وأن يزيدها على نحو مستمر لبرامج إزالة الألغام في أمريكا الوسطى.

ونود أن نؤكد مرة أخرى نقطة طرحناها في محافل أخرى: إن هناك ضرورة ملحة لتناول المسألة الأكبر المتصلة بفرض حظر على تصدير وإنتاج الألغام المضادة للأفراد. وفي هذا السياق نحن مستعدون لتأييد المبادرات الرامية الى تحقيق هذا الغرض. وبهذه الروح، شاركنا في تقديم القرارات التي اعتمدتها الجمعية العامة بشأن وقف مؤقت على تصدير الأسلحة المضادة للأفراد حتى يكون لدينا حظر كامل على هذه الأسلحة.

ونود أيضا أن نعرب عن تأييدنا لبرنامج العمل ذي السبع نقاط بشأن الألغام المضادة للأفراد المقترح في ١٨ تموز/يوليه ١٩٩٦ من جانب السيد كلاوس كنكل، وزير خارجية ألمانيا الاتحادية.

إن نيكاراغوا باعتبارها دولة موقعة على اتفاقية حظر أو تقييد استخدام أسلحة تقليدية معينة تعتبر مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر، تدرك أهمية هذا الصك الدولي وتتخذ الخطوات اللازمة من أجل التصديق عليه، مما يبين الأولوية العالية التي يوليها بلدي للمفاوضات المتعلقة بتحريم هذه الأسلحة. ونود أيضا أن نؤكد من جديد عجالة اختتام مهام إزالة الألغام قبل نهاية هذا القرن. ولهذا الغرض تواصل حكومات كوستاريكا وهندوراس ونيكاراغوا جهودها كل في بلدها.

ونود أن ننتهز هذه الفرصة لنشكر الدول الأعضاء التي قدمت إسهامات هامة لمواصلة المهمة الصعبة والمكلفة لإزالة الألغام في أمريكا الوسطى.

بالتوقيع التاريخي على معاهدات بليندابا، وراروتونغا وبانكوك، ومعاهدة انتاركتيكا ومعاهدة تلاتيلولكو، تكون على كوبنا أربع مناطق خالية من الأسلحة النووية. وإذا كان هذا قد تحقق في مناخ المسائل النووية الصعب، فلماذا لا نعلن منطقة خالية من الألغام المضادة للأفراد في نصف الكرة الغربي؟ ولنضم جهودنا لضمان أن يشهد القرن الجديد بدء تنمية اقتصادية واجتماعية لشعوبنا، وبهذا نجني عائد السلام.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): المتكلم التالي ممثل اليابان. أدعوه الى شغل مقعد الى طاولة المجلس والإدلاء ببيان.

السيد أُوادا (اليابان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إن الاستخدام العشوائي للألغام الأرضية يندرج بين أخطر المشاكل الملحة جدا التي تواجهنا اليوم. والإحصائيات مزعجة: إذ يوجد أكثر من ١٠٠ مليون لغم أرضي مزروعة في ٦٨ بلدا في شتى أنحاء العالم، في مناطق الصراع بالدرجة الأولى؛ ويجري زرع ما بين مليونين و ٥ ملايين لغم أرضي إضافي كل سنة. إنها مشكلة إنسانية خطيرة، تسبب معاناة لا يمكن وصفها فيما بين السكان المدنيين الأبرياء، ولا تزال تشكل عقبة خطيرة في طريق إعادة التأهيل الوطني والتنمية فيما بعد الصراع.

ومن الضروري أن يواجه المجتمع الدولي برمته هذه الحالة الخطيرة، لأن البلدان التي مزقتها الحرب ليست لديها القدرة على مواجهة هذه المشكلة وحدها. وإن الأمم المتحدة، من جانبها، دأبت على معالجة هذه المشكلة منذ عام ١٩٩٤ حتى الآن، وعلى سبيل المثال، بإنشاء صندوق استئماني طوعي للمساعدة في تطهير الألغام،

وعقد مؤتمر لاستعراض اتفاقية عام ١٩٨٠ الخاصة بحظر وتقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة، بالاضافة إلى عملها من خلال المؤتمر الدولي المعني بتطهير الألغام في جنيف. ويعتقد وفدي أن الأمم المتحدة يجب أن تعبئ قدراتها لمواصلة وتعزيز هذه الجهود. وهو يعرب عن التقدير لجمهورية ألمانيا الاتحادية لأنشطتها في عقد هذه الجلسة الرسمية لمجلس الأمن.

لقد أسهمت حكومة اليابان بأكثر من ٢٠ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة في أنشطة إزالة الألغام التي تقوم بها الأمم المتحدة في كمبوديا، وأفغانستان، والبوسنة والهرسك وفي أماكن أخرى. وفي المؤتمر الدولي المعقود بشأن تطهير الألغام في تموز/يوليه من السنة الماضية في جنيف، تعهدت اليابان بتقديم مليوني دولار أمريكي إضافيين للصندوق الاستئماني الطوعي للمساعدة في تطهير الألغام. وقد دفع هذا المبلغ بالفعل في آذار/مارس من هذه السنة.

وعندما تكلمت في تلك المناسبة، أكدت ضرورة تعزيز التعاون الدولي القائم على الأمم المتحدة في تطهير الألغام الأرضية المتبقية في المناطق التي تمت فيها تسوية الصراع المسلح، وفي تعزيز الجهود الرامية لردع استخدام الألغام الأرضية في المستقبل.

وبصفة خاصة أكدت اليابان، في مؤتمر جنيف على أن المجتمع الدولي، في مواجهة مسألة الألغام الأرضية الموجودة، يجب أن يواجه هذه المشكلة المستعصية على نحو شامل، بتركيز جهوده في ثلاثة اتجاهات متداخلة: أولا، تعزيز أنشطة إزالة الألغام التي تقوم بها الوكالات الدولية، مع الأمم المتحدة كمركز للتنسيق؛ وثانيا، تعزيز تنمية تكنولوجيات جديدة للكشف عن الألغام الأرضية وتطهيرها؛ وثالثا، تعزيز المساعدة الدولية من أجل إعادة تأهيل ضحايا الألغام الأرضية.

وفي مؤتمر قمة الدول السبع المعقود في وقت سابق من هذا الصيف، اقترح رئيس وزراء اليابان، ريوتارو هاشيموتو عقد مؤتمر دولي لمناقشة هذا الجهد ذي الثلاث نقاط على صعيد رفيع في طوكيو في بداية السنة المقبلة.

ولكن جهودنا يجب أن تتجاوز ذلك. يجب أن نتصدى للأسباب الجذرية للمشكلة: وهي استخدام هذه الأسلحة غير الانسانية المسماة بالألغام الأرضية المضادة للأفراد. ومن الأهمية بمكان أن تصاحب أنشطة إزالة الألغام إجراءات عاجلة وعازمة من أجل منع مزيد من انتشار الألغام الأرضية. ودون ذلك، فإن الأموال والجهد التي يبذلها المجتمع الدولي في إزالة الألغام ستذهب هباء.

وفي المؤتمر الاستعراضي للدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة التقليدية، المعقود في جنيف هذا الربيع، تقرر تعزيز القيود على استخدام ونقل الألغام الأرضية المضادة للأفراد في إطار تلك الاتفاقية. ويجب أن نسجل في هذا السياق أن هناك زخما يظهر في إطار المجتمع الدولي صوب حظر عالمي على استخدام الألغام الأرضية المضادة للأفراد. وقد قررت حكومة اليابان دعم هذه الجهود الدولية.

في الواقع، أعلنت اليابان في حزيران/يونيه الماضي أنها قررت الأخذ بالمبادرات التالية بمفردها، ريثما يتم التوصل إلى اتفاق على حظر عالمي: ستقوم اليابان على النحو المناسب باتخاذ تدابير لتحويل ألغامها البرية المضادة للأفراد إلى ألغام تدمر نفسها؛ ولن تخطط اليابان لحيازة ألغام جديدة مضادة للأفراد لا تدمر نفسها؛ ولن تستخدم اليابان في عملياتها ألغاما برية مضادة للأفراد لا تدمر نفسها، حتى في الحالات التي يسمح باستخدامها البروتوكول المعزز لاتفاقية الأسلحة التقليدية المتعلق بالألغام البرية؛ وستواصل اليابان على الفور دراسة البدائل الممكنة للألغام البرية المضادة للأفراد والتي لا توقع أضرارا بالمدنيين.

وبهذه الروح، تود حكومة اليابان أن تتعاون مع البلدان التي تشاركها في هذا التفكير للقيام بجهود مشتركة نحو تحقيق حظر عالمي للألغام البرية المضادة للأفراد.

ومن المهم أن نذكر في هذا الصدد بأننا، إذا كنا جادين في جهودنا، فإن مشكلة النقل التجاري للألغام البرية من البلدان المصنعة لها إلى مناطق الصراع لا بد أن تخضع للدراسة الدقيقة من جانبنا. فقد تقيدت اليابان تقيدا صارما بسياسة الامتناع عن تصدير الألغام البرية؛ وتحث بقوة البلدان الأخرى على أن تحذو حذوها.

لنعد الآن إلى نقطة محددة أثارتها جمهورية ألمانيا الاتحادية. فحتى الآن، كانت مشكلة الألغام البرية

تناقش بالدرجة الأولى كمشكلة إنسانية ومن حيث العوائق التي تشكلها الألغام في طريق التعمير والتنمية على الصعيد الوطني. والواقع، إن الألغام البرية يمكن أن تصبح عائقا كبيرا أمام تحقيق السلام الدائم، الذي هو شرط أساسي للتعمير والانعاش الوطني في حالة ما بعد الصراع. ولكنها في الوقت نفسه يمكن أن تعرض لخطر شديد سلامة وأمن الأفراد الذين يشاركون في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وكما رأينا في كمبوديا ومرتفعات الجولان ورواندا، فإن جهود نزع الألغام تكون في بعض الأحيان لا غنى عنها لتمكين بعثات حفظ السلام من الوفاء الكامل بولايتها. وبناء على ذلك، يعتبر من المعقول والمناسب، عند النظر في إنشاء عمليات حفظ السلام مستقبلا، أن نضع نصب أعيننا هذا الجانب من الحالة التي تكون قيد النظر وأن ندرج في ولايات هذه البعثات، حسب الاقتضاء، وظيفة تتعلق بنزع الألغام بالإضافة إلى وظائف حفظ السلام بالذات، مثل مراقبة فض اشتباك القوات ومراقبة وقف إطلاق النار. فإن ذلك ستكون له ميزة إضافية من حيث إسهامه في أنشطة بناء السلام من خلال خلق بيئة آمنة للعمل في أثناء مرحلة المواصلة المؤدية إلى التعمير والتنمية الكاملين في فترة ما بعد الصراع. وعلى هذا الأساس، يؤيد وفدي الاقتراح الألماني الذي يقضي بالنظر في وظيفة نزع الألغام في إطار أنشطة الأمم المتحدة لحفظ السلام.

وختاما فإن وفدي يأمل أملا قويا بأن تؤدي المشاورات الرسمية الحالية في مجلس الأمن إلى إعطاء زخم قوي نحو إنشاء إطار فعّال حقا للعمل من أجل حظر عالمي لهذا السلاح المخيف.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): المتكلم التالي ممثل النرويج، أدعوه إلى شغل مقعدا إلى طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد هولتر (النرويج) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): الألغام البرية المضادة للأفراد هي من أخطر الأسلحة المستخدمة في الحروب على نطاق عام، وأشدها تدميرا. فهي تواصل نشر الرعب لسنوات، أو حتى عقود، بعد أن تكون الأعمال القتالية قد انتهت. وينبغي لنا جميعا أن نعترف بأن الجدوى العسكرية للألغام البرية المضادة للأفراد أقل كثيرا من تكلفتها من ناحية أثارها الإنسانية والاقتصادية والاجتماعية. فالنرويج تشارك، منذ سنين، في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام وبعثات إزالة الألغام واكتسبت خبرة مباشرة بالآثار التي يخلفها الاستخدام الواسع وغير المسؤول للألغام البرية. وثمة حاجة ماسة وعاجلة إلى القيام بجهد جريء ومتضافر من جانب أمم العالم كافة.

ولذلك نرحب بهذه المناقشة المفتوحة في مجلس الأمن حول مسألة نزع الألغام في سياق عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وبالنظر إلى مسؤولية مجلس الأمن عن عمليات حفظ السلام والمشاكل المباشرة والخطيرة جدا التي يمثلها استخدام الألغام البرية بالنسبة لهذه العمليات، فإننا نعتقد أن من المفيد للغاية أن نناقش في إطار المجلس السبل والوسائل الكفيلة بمعالجة هذه المشاكل في ولايات حفظ السلام. ومن الحقائق المأساوية أن الألغام قتلت أو جرحت، خلال السنين، مئات من حفظة السلام في عمليات الأمم المتحدة. ومن المشاكل المستمرة أيضا أن استخدام الألغام البرية من جانب الأطراف في الصراع يمثّل عائقا خطيرا في طريق قيام عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام لتنفيذ ولاياتها: فاستخدامها يسبب تأخيرات كبيرة ويقلل أثر العملية ويمثل تكلفة مالية إضافية خطيرة.

يجري حاليا بذل جهود هامة من جانب الأمانة العامة لتحسين التنسيق بين الإدارات ذات الصلة فيما يتعلق بنزع الألغام في عمليات حفظ السلام. ونحن نرحب ترحيبا قويا بهذه الجهود ونشجعها. والتنسيق بين إدارتي عمليات حفظ السلام والشؤون الإنسانية يتسم بأهمية خاصة. وينبغي زيادة الاهتمام الموجّه إلى الجوانب المختلفة لأنشطة نزع الألغام لدى وضع الولايات لعمليات حفظ السلام. ويود وفدي أن ينضم إلى الأفكار المثيرة التي طرحها الاتحاد الأوروبي في هذا الصدد، ونؤيد أيضا الرأي القائل بأنه من الممكن كذلك النظر في هذه المسائل داخل اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام.

في عدد من المناطق التي تمزقها الصراعات، يمثّل نزع الألغام عنصرا هاما أيضا في الجهود العامة الرامية إلى تحقيق سلام دائم وظروف مؤاتية للتعمير والتنمية. ولذلك ينبغي أيضا أن ينظر في نزع الألغام، وفي تدابير لمنع تجدد استخدام الألغام البرية، كجزء من تدابير نزع السلاح الأوسع، في سياق بناء السلام فيما بعد الصراعات، كما أشار الأمين العام في ملحقه لـ "خطة للسلام".

إن مسألة الألغام البرية المضادة للأفراد لها عدد من الأبعاد المختلفة: فهي تمثل مشكلة إنسانية خطيرة؛ ولها أثر مباشر على عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام؛ وهي قضية هامة من قضايا نزع السلاح؛ ولها بُعد إنمائي. ولذلك ينبغي التصدي لها على أساس واسع وشامل. والمناقشة التي تجري اليوم في هذا الإطار هي تعبير هام عن تزايد الإدراك للحاجة إلى مثل هذا النهج الشامل. وفي رأي الحكومة النرويجية أن الرد العاقل والإنساني الوحيد على بلاء الألغام البرية المضادة للأفراد هو حظرها والقضاء عليها بصورة كاملة. والنرويج من البلدان التي دأبت على الدعوة إلى فرض حظر كامل على إنتاج ونقل واستخدام الألغام البرية المضادة للأفراد. وفي حزيران/يونيه ١٩٩٥ أعلنَّا عن فرض وقف اختياري على إنتاج الألغام المضادة للأفراد وتخزينها ونقلها واستخدامها. وستجري إزالة وتدمير جميع الألغام المضادة للأفراد الموجودة حاليا في المخزونات العسكرية للنرويج. ووفقا للجدول الحالي، سيكتمل هذا العمل بحلول ١ تشرين الأول/أكتوبر هذا العام. وتأمل النرويج أن يؤدي عملنا هذا إلى إعطاء وزن إضافي للجهود الدولية الرامية إلى حظر الألغام البرية المضادة للأفراد.

النتيجة التي انتهى إليها المؤتمر الاستعراضي للدول الأطراف في اتفاقية حظر أو تقييد استخدام أسلحة تقليدية معينة تعتبر مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر لم تحقق الآمال. والبروتوكول الثاني المعدل، وهو بروتوكول الألغام البرية، لا يحظر الألغام المضادة للأفراد ولا يصل، في مجال الحماية المؤقتة للمدنيين، إلى ما كنا، نحن وبلدان عديدة أخرى، نتمناه. ولكن هذا، وإن كان مخيبا لأملنا، لا يمنعنا من الترحيب بالبروتوكول المعدل باعتباره خطوة أولى هامة في الطريق إلى فرض حظر عالمي ملزم قانونيا. ونعتقد أن الاجتماعات السنوية للدول الأطراف والمؤتمر الاستعراضي المقبل عام ٢٠٠١ سيكونان منتديين هامين لمواصلة الضغط السياسي من أجل التوصل إلى حظر عالمي.

وإننا مقتنعون بأن الاستنتاج الذي خلص إليه المؤتمر الاستعراضي هو بداية لعملية غير سهلة تتطلب جهودا مستمرة وواسعة النطاق إذا ما أريد لأهدافه الإنسانية أن تتحقق بصورة كاملة. وفي هذا السياق، ينبغي ذكر ثلاث نقاط.

أولا، إنه لمما يبعث على التشجيع أن هناك أكثر من ٣٠ دولة الآن تؤيد فرض حظر تام على الألغام المضادة للأفراد. وفي رأينا، أن جهدا متضافرا من جانب هذه البلدان سيكون أفعل سبيل لمواصلة الكفاح ضد هذه الأسلحة. والاجتماع الذي سيعقد في أوتاوا هذا الخريف سيكون فرصة هامة لمناقشة استراتيجية مشتركة لتحقيق حظر تام على الألغام البرية المضادة للأفراد. ومثل هذه الاستراتيجية ينبغي أن تتضمن خطة عمل ذات أهداف محددة في المديين القصير والمتوسط في الطريق إلى الإزالة الشاملة لهذه الأسلحة. ونحن نأمل بأن يكون اجتماع أوتاوا أول اجتماع في سلسلة من الاجتماعات للبلدان التي تؤيد هذا العمل.

ثانيا، ومن أجل البناء على زخم هذه الحركة وتعزيزه، تود النرويج أن ترى قرارا قويا في الدورة الحادية والخمسين القادمة للجمعية العامة، يجسد أهداف الدول التي تؤيد الحظر. وينبغي الإبقاء على قرارات الجمعية العامة الحالية التي حظيت بتوافق الآراء بشأن إزالة الألغام.

ثالثا، إن النرويج على استعداد للمشاركة في مفاوضات بشأن فرض حظر شامل على الألغام المضادة للأفراد. وهذه المفاوضات ينبغي أن تبدأ بأسرع ما يمكن.

وبالإضافة إلى هذه التدابير السياسية، فإنه ينبغي بذل جهود عملية لتعزيز القدرة في مجال أنشطة نزع الألغام في مختلف أرجاء العالم. وتود حكومة النرويج أن ترى زيادة كبيرة في هذه الجهود، التي ترمي أساسا إلى تعزيز المرافق والخطط الدائمة على المستوى المحلي. فالخبرة المحلية ينبغي تطويرها في مجالات الوعي بالألغام وكشفها وأنشطة إزالتها. ولقد دربت النرويج حتى الآن أكثر من ٠٠٠ ١ من مزيلي الألغام و ٤٠٠ مدرب من مدربي التوعية بالألغام في مختلف البلدان. وأنفقت حكومة النرويج أكثر من ٢٠ مليون دولار على الأنشطة المتصلة بإزالة الألغام في عدد من البلدان، ونحن ننوي المحافظة على مستوى الدعم هذا أو زيادته.

ولا بد لنا أن نهتم على نحو أكبر ونقدم المزيد من الموارد لتحسين تكنولوجيا إزالة الألغام. إذ تخصص موارد لإنتاج أسلحة جديدة أكثر بكثير من الموارد المخصصة لمعالجة الأضرار الناجمة عنها. وإن النرويج على وشك أن تبدأ برنامجا رائدا في مجال إزالة الألغام في يوغوسلافيا

السابقة، وذلك باستخدام آلة ميكانيكية لإزالة الألغام اخترعت في النرويج وطورتها شركة سويدية. ويتوقع أن تعجل بصورة كبيرة في إزالة الألغام في الحقول المفتوحة، وذلك إما من خلال تفجير الألغام أو تقطيعها إلى أجزاء لا تضر.

وينبغي أن نعزز قدرة الأمم المتحدة على اتخاذ المبادرة وتنسيق أنشطة إزالة الألغام في أنحاء العالم. وينبغي للأمم المتحدة كذلك أن توفر التمويل لأنشطة نزع الألغام. وأسهمت النرويج بما يقرب من ١,٣ مليون دولار في صندوق الأمم المتحدة الاستئماني الطوعي للمساعدة في إزالة الألغام. والنرويج أيضا على استعداد للإسهام بالأفراد الخبراء في القدرة الاحتياطية لبرامج الأمم المتحدة للمساعدة في إزالة الألغام من خلال نظم الاستعداد النرويجية للطوارئ.

ولدى التصدي لمشكلة الألغام البرية، نعتقد أن المثل الإنسانية ستخدم على النحو الأفضل إذا دعمت المواقف السياسية تدابير ذات فعالية عملية قصوى. وفي هذا السياق، لا يمكن أن نسمح للشواغل الإنسانية أن تخضع للمتطلبات العسكرية.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): المتكلم التالي ممثل أوروغواي. أدعوه إلى شغل مقعد إلى طاولة المجلس والادلاء ببيانه.

السيد بنيتيز ساينز (أوروغواي) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): إن البند المعروض على مجلس الأمن اليوم يتمتع بالأهمية القصوى. فالألغام المضادة للأفراد سلاح من أسلحة الدمار يستخدم على نطاق واسع في أنحاء العالم؛ وهي سيئة على نحو خاص لأنها عشوائية ولأنها تواصل بمرور الوقت زرع الموت والدمار حتى بعد انتهاء الصراع الذي كان سببا في زرعها.

إن الأرقام التي جمعتها الوكالات الدولية تبعث على الرعب: فهناك أكثر من ١٠ ملايين لغم في أفغانستان؛ وحوالي ١٥ مليون لغم في أنغولا؛ وما بين ٨ و ١٠ ملايين لغم في كمبوديا؛ والملايين في يوغوسلافيا السابقة وتشاد، والسلفادور، وجورجيا، وغواتيمالا وموزامبيق ورواندا والصومال. وتستمر القائمة لتشتمل على ٦٥ بلدا زرعت فيها الألغام.

وقام المجتمع الدولي بجهود ضخمة في مجال نزع الألغام، ولكن للأسف فإن النتائج كانت أقل من جهود أولئك الذين يزرعون المزيد من الألغام كل عام. ومن الأهمية بمكان التشديد على هذا التباين وأن نتذكر عبارات الممثلة الدائمة للولايات المتحدة، السفيرة مادلين ألبرايت، التي أطلقت على الألغام المضادة للأفراد اسم السلاح البطيء الحركة الذي تستمر آثاره الضارة لسنوات عديدة بعد وقف الصراع، وما يحدثه من دمار إنساني لا يحترم السن أو العقيدة أو الانتماء السياسي.

وفي إطار عمليات حفظ السلام، فإن الأمم المتحدة اضطلعت ببرنامج واسع لمساعدة الحكومات المتضررة لا يغطي مهام إزالة الألغام فقط بل أيضا تدريب الأفراد المحليين ومساعدة السكان المدنيين على تحديد وجود الألغام، ونشر المعلومات حول أخطار الألغام، والأنشطة التي تقلل من آثار الألغام، ولا سيما من خلال العلاج الطبي والتأهيل.

وهنا فإن المشاركة من جانب الدول الأعضاء ذات أهمية حيوية. وأوروغواي، كدولة مسهمة بقوات في عمليات حفظ السلام، تشارك الأمم المتحدة جهودها مع تأكيد خاص على الجانبين المتمثلين في توفير سلامة وأمن الجنود في الميدان، ودعم تنفيذ برامج واسعة النطاق لإزالة الألغام، في إطار ولاية معقدة.

وبصورة محددة، فإن مشاركة الكتائب الأوروغوية في العمليات التي جرت في كمبوديا وموزامبيق وأنغولا هي مثال واضح على تعاوننا في هذا المجال. وفي حالة أنغولا الخاصة، أدت الأنشطة التي اضطلعت بها بعثة الأمم المتحدة للتحقيق في أنغولا إلى نتائج ملموسة: فهناك تقريبا ٦٠٠٠ كيلومتر من الطرق تم فتحها أو أزيلت الألغام منها من جانب قوات الأمم المتحدة.

وشاركت أوروغواي في إنشاء وعمل المكتب المركزي لإزالة الألغام ومدرسة التدريب على إزالة الألغام. ومؤخرا فإن مدرسا أوروغويا في المدرسة، هو الكابتن فرناندو بولادولا، قد جرح جرحا بليغا أثناء قيامه بواجباته. وحتى اليوم، تم تسجيل ثلاث إصابات في أوروغواي في حوادث تفجير الألغام.

وكانت أوروغواي من بين المشاركين في تقديم مشروعي القرارين ٧/٥٠ و ٨٢/٥٠ في الجمعية العامة،

بشأن وقف تصدير الألغام المضادة للأفراد والمساعدة في إزالة الألغام. وهنا فإننا أيضا نعترف بالجهود الرامية للتوصل إلى مقترحات تحظى بتوافق الآراء.

وأعلن بلدي مرارا وتكرارا معارضته نقل وتخزين وتصدير وتصنيع هذه الأسلحة ولهـذا كنا ننظر باهتمام خاص في الأفكار التي قدمها عدد من الوفود، والتي جعلت من الممكن إجراء مناقشة اليوم.

وإنني أركز على الاقتراح الألماني المكون من سبع نقاط للقضاء علـى استخـدام الألغـام المضادة للأفراد والاقتراح المتعلق ببدء سريان البروتوكـول المنقح فورا وفي أنحاء العالم والمتعلق بالألغام البرية الذي اعتمد في فيينا في أيار/مايو هذا العام. وإننا نحيي التدابير التي تؤدي إلى وقف ثنائي لا نهائي على تصدير الألغام المضادة للأفراد بجميع أنواعها.

وما من شك في أن اهتمام ألمانيا بأن يقترح مجلس الأمن إدراج إزالة الألغام في ولايات عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام هو مبادرة ممتازة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): المتكلم التالي ممثـل باكستان. أدعـوه الى شغل مقعد الى طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد كمال (باكستان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يود وفد بلدي أن يتقدم بالتهنئة اليكم، سيدي، على توليكم منصب الرئاسة الرفيع. وأود أن أعرب عن امتناننا العميق لوفد ألمانيا على اتاحة الفرصة لنا لمعالجة ناحية هامة للغاية من نواحي عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام.

إن باكستـان، بصفتهـا واحـدة من أكبر البلدان المساهمة بقوات في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، وأكبرها حاليا، تساهم بصفـة مستمرة في أنشطة نزع الألغام في تلك العمليات.

والمشاكل التي يسفر عنها الزرع العشوائي للعدد المزعج للألغام البرية الذي يفوق ١١٠ ملايين لغم في أكثر من ٦٠ بلدا في مختلف مناطق العالم تسبب قلقا كبيرا. ولما كان المعدل الحالي لزرع الألغام يفوق بكثير معدل إزالتها، فإن المشكلة تستمر في التفاقم ببساطة. فهناك أكثـر مـن ٨٠٠ شخـص، معظمهـم مـن المدنييـن الأبرياء، يقتلـون كـل شهـر مـن جـراء الألغام البريـة، بـل إن عـدد الضحايا المشوهين والذين قطعت أوصالهم أكبر. وبهذا أصبحت الألغام البرية مشكلة ذات أبعاد تضاهي أبعاد الوباء العالمي.

إن ضخامة مشكلة الألغام البرية العالمية وتعقدها في إطار عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام بصفة خاصة مسألـة هائلة. وينطوي وزع أفراد قوات حفظ السلام في بلد مليء بالألغام على تهديدات ضخمة لسلامتهم وأمنهم. إن هـذه الأخطـار تقـوض أداءهـم تقويضا خطيـرا. فيقع أفراد قوات حفظ السلام، الى جانب السكان المدنيين، ضحايا الألغام المنتشرة انتشارا عشوائيـا. وممـا يؤكد حدة الخطـورة أن الألغام البرية تشكل السبب الرئيسي الثاني للوفـاة أثنـاء العمليات بين أفراد قوات الأمم المتحدة الذين يخدمون في مناطـق معينة من يوغوسلافيا السابقـة. وبالمثـل فـي أنغـولا، لا يتمكن المراقبون العسكريون التابعون للأمم المتحدة من مراقبة اتفاقات وقف إطلاق النار بفعالية لأن تحركاتهـم يقيدهـا تهديد الألغام التي لم تكتشف.

وللأسـف، فـإن أفـراد قـوات حفـظ السـلام الباكستانيين عانوا أيضا من جراء الاستعمال العشوائي للألغـام البرية. وفي حزيران/يونيه الماضي أصيب أحد المشرفين الميدانيين الباكستانيين الذين يخدمون في بعثة الأمم المتحدة للتحقق في أنغولا اصابة بالغة أثناء قيامه بعملية لنزع الألغام.

وتقوم قوات الأمم المتحدة لحفظ السلام بنزع الألغام بهدفين رئيسيين هما أولا، كفالة بيئة مضمونة لعمليات حفظ السلام؛ وثانيا، للاضطلاع بالأجزاء الأخرى من ولاياتها. فمثلا في كمبوديا، كانت ولاية الأمم المتحدة لحفظ السلام تتضمن إجراء الانتخابات، وبالتالي جرى نزع الألغام من مواقع جمع الأصوات. وفي أنغولا، يقضي جـزء مـن ولايـة الأمم المتحدة لحفظ السلام باسترداد الشعب لحريته في التحرك وبإنشاء قدرة محلية لإزالة الألغام.

ولئن كان لهذين الهدفين الأولوية، ألا يكون من الحكمـة أن نعـد العـدة لإزالـة الألغام بغض النظر عن عمليات حفظ السلام، مع البقاء في نفس السياق؟ نعلم جميعا أن إزالة الألغام البرية شرط من الشروط المسبقة لإعادة بناء البلد وتعميـره. ويمكن تصميم عمليات نزع

الألغام بحيث تخلص السكان المدنيين في البلدان التي تتفشى فيها الألغام من هذا الخطر.

وبالتالي، فإن الربط بين عملية حفظ السلام والبرنامج الإنساني له أهمية حاسمة. ولذلك يمكن الاستفادة في العمليات المقبلة لحفظ السلام من الاستمرار في إدراج موارد لإقامة برنامج موحد لنزع الألغام في وقت مبكر. ولكي نضمن اتباع نهج منسق في معالجة مشكلة الألغام البرية، من الضروري أيضا أن نربط أنشطة حفظ السلام وإزالة الألغام ربطا وثيقا بالأنشطة الإنسانية منذ البداية. ويكفل ذلك أيضا استمرار الأنشطة المتعلقة بالألغام بعد انتهاء ولاية حفظ السلام.

إننا نعي أن عمليات إزالة الألغام بطيئة وصعبة ومكلفة وخطرة. وقد اعترف الأمين العام أيضا بأن بداية تكلفة إزالة الألغام عادة ما تكون مرتفعة جدا لأن برامج نزع الألغام قد تتطلب إنشاء كل بنيتها الأساسية تقريبا. ولكن التكلفة الإنسانية لعدم تدمير تلك الألغام أعلى بكثير. فهناك الآلاف من الأرواح التي تهدرها الانفجارات، وهناك مناطق برمتها تحرم من الخدمات الأساسية لأنه لا يمكن إصلاح البنية الأساسية، ولا تصل اليها شحنات المعونة الإنسانية، وتعم الفوضى المجتمعات المنظمة.

ويجب على المجتمع الدولي أن يقدم المنح والإسهامات لكي يوفر تمويلا كافيا لأنشطة نزع الألغام التي تتم في إطار عمليات متنوعة. ويجب تدعيم القدرة المؤقتة لإزالة الألغام عن طريق وضع الموظفين المدربين والمعدات والتكنولوجيا الحديثة والتسهيلات الأخرى تحت تصرف الأمم المتحدة.

وترى باكستان أن اقتسام تكاليف نزع الألغام يجب أن يرتكز على المبدأ الذي يقول إن من وضعوا الألغام البرية يجب أن يتحملوا المسؤولية الأولى عن إزالتها. والأطراف التي أثارت الفوضى بالزرع العشوائي للألغام يجب ألا يسمح لها بمغادرة ساحة المذبحة دون عقاب. وفي سياق عمليات حفظ السلام، حيثما جرى تحديد من وضعوا الألغام، وجب أن يجبروا على دفع ما يقابل التدمير والمعاناة التي سببوها.

وختاما، أود أن أؤكد من جديد أنه ولئن كانت باكستان ستواصل سياستها الدائمة الرامية الى الاشتراك الفعال في كل الجهود التي تعزز دور الأمم المتحدة في حفظ السلام والأمن الدوليين، فإن سلامة قواتنا لها الأولوية. ولهذا تحث باكستان المجتمع الدولي على المساهمة في تعزيز قدرات نزع الألغام في الأمم المتحدة، وبخاصة عمليات حفظ السلام.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): المتكلم التالي ممثل أوكرانيا. أدعوه الى شغل مقعد الى طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد بوهايفسكي (أوكرانيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إننا نشكرك، سيدي، شكرا جزيلا على عقد هذا الاجتماع المفتوح لمجلس الأمن والمكرس لمشاكل نزع الألغام في سياق عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام.

ونرى أن النظر في هذه المسألة جاء في ميعاده وهو يشكل خطوة هامة، نظرا لأن مشكلة الألغام البرية تخطت منذ زمن بعيد الاعتبارات الإنسانية، وقد بينت التطورات الأخيرة في بؤر التوتر في عالمنا أنها تظهر جلية عندما تجري عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وتسبب الألغام البرية مشاكل خطيرة بشكل متزايد لأنشطة الأمم المتحدة لحفظ السلام.

ويؤثر استخدام الألغام البرية على كل نواحي تنفيذ ولاية المنظمة. فالألغام البرية التي لم تنزع تعقد عملية وزع قوات الأمم المتحدة لحفظ السلام وتؤخرها بدرجة كبيرة وتجعل ظروف تقديمها للخدمات خطرة للغاية. وفي نهاية المطاف، فإن كل هذه العوامل تقوض كفاءة وفعالية جهود الأمم المتحدة الرامية الى منع نشوب الصراعات وتسويتها. ويجب أن نلاحظ أيضا أن استخدام الألغام البرية، بالاضافة الى تهديده لعمليات حفظ السلام، له أثر سلبي بالنسبة لمشاركة البلدان المنفردة مستقبلا في أنشطة الأمم المتحدة لحفظ السلام.

إن استخدام الألغام البرية في مناطق الصراع وأثرها السلبي على أمن المدنيين وأعضاء قوات الأمم المتحدة لحفظ السلام يسببان قلقا شديدا لأوكرانيا.

والأرقام لا تحتاج إلى توضيح. فخلال سنوات النزاع في يوغوسلافيا السابقة وحدها، تسببت انفجارات الألغام البرية في قتل ٢٠ من أفراد حفظ السلام التابعين للأمم المتحدة وأصيب أكثر من ٢٠٠ شخص بإصابات متفاوتة وإلى جانب ذلك، هناك ملايين

من اللاجئين والمشردين هم ضحايا محتملين لهذا الخطر.

ولذلك فإننا على قناعة راسخة بأن الوقت قد حان لتغيير جذري في النهج الذي نتبعه إزاء هذه المشكلة البالغة التعقيد.

ويعتقد الوفد الأوكراني أن مشكلة نزع الألغام يجب أن تصبح عنصرا أساسيا في تخطيط وتنفيذ أي عملية من عمليات حفظ السلام. إن الأسئلة المتعلقة بتوقيت ومراحل وشروط عمل قدرة نزع الألغام ما زالت تنتظر الإجابة عليها. ولا شك أن أنشطة نزع الألغام في بلد ما لا مبرر لها ولا يمكن أن تكون فعالة إلا إذا منع أطراف النزاع من الحصول على الألغام البرية. وينبغي، من الناحية المثالية، أن تتخذ هذه التدابير بأقصى نشاط عند انتهاء النزاع ومعالجة أسبابه بالوسائل السياسية.

وفي الوقت نفسه، فإن الدروس المستفادة من بعثات حفظ السلام الأخيرة في المناطق الكثيفة الألغام، مثل أنغولا ويوغوسلافيا السابقة، تثبت أن القيام بأنشطة الكشف عن الألغام وتطهيرها في مناطق العمليات قبل الانتشار الفعلي لأفراد حفظ السلام أصبح شرطا مسبقا هاما لانتشار البعثة على نطاق شامل، ذلك أن قوات حفظ السلام لا تستطيع تنفيذ ولايتها بشكل فعال إلا في المناطق المعروف أنها خالية من الألغام البرية. ولذلك فمن المناسب أن نواصل النظر في مسألة إرسال وحدات متقدمة لنزع الألغام قبل انتشار عملية على نطاق شامل.

ونرى أنه من المجدي أن نلجأ في حالات أكثر إلى ممارسات إيفاد بعثات مشتركة لإدارة الشؤون الإنسانية وإدارة عمليات حفظ السلام إلى مناطق النزاع. ويمكن أن يعهد إليها بمهام تقييم نطاق مشكلة الألغام البرية في كل بلد ووضع أكثر برامج المساعدة فعالية في مجال نزع الألغام في الأقاليم، وفقا لذلك.

وينبغي أيضا أن نولي العناية المتأنية لمسألة إنشاء مراكز لتطهير الألغام في البلدان التي انتهى فيها النزاع المسلح، ولكن تظل الألغام البرية فيها تضر بشدة بالجهود الرامية إلى تحقيق السلام والاستقرار الدائمين. وعلى ساحة بناء السلام بعد انتهاء الصراع، يمكن أن تعمل هذه المراكز كمؤسسات تدريب قيّمة، تعزز القدرة الوطنية في عملية نزع الألغام.

ونرحب بفكرة إنشاء وحدة للدروس المستفادة داخل إدارة عمليات حفظ السلام، ونتطلع إلى تلقي معلومات متصلة بهذا الموضوع تتضمن تحليلا مستفيضا للخبرة المكتسبة خلال عمليات الأمم المتحدة لنزع الألغام.

ومن الأمور الهامة أيضا معالجة مشكلة تحسين التقنيات الموجودة لنزع الألغام. وفي وقت تزيد فيه الألغام الكثيرة، والتي تتربص لضحاياها بصمت، الموجودة في بعض مناطق العالم عن عدد المقيمين، فإن تعبئة الموارد العلمية والمادية لإيجاد أحدث تكنولوجيات لنزع الألغام تعتبر مشكلة ملحّة للغاية، على ما يبدو.

إن مشاركة وفدنا في مناقشة هذا البند ليست وليدة الصدفة. فأوكرانيا تؤيد بشدة التدابير الرامية إلى القضاء على الخطر المرتبط بالألغام البرية. ولهذا السبب أعلنت دولتنا بمحض إرادتها، وقف تصدير الألغام البرية المضادة للأفراد بجميع أنواعها، لمدة أربع سنوات اعتبارا من ١ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥. وبالإضافة إلى ذلك، ما زلنا مقتنعين بأن إعلان جميع الدول لوقف شامل لتصدير الألغام المضادة للأفراد يمكن أن يساهم بدرجة ملحوظة في حل جميع المشاكل المتصلة باستعمال هذه الأجهزة الخطيرة.

فمن المؤكد أن الأثر المدمر للألغام البرية يفوق فوائدها العسكرية القصيرة الأجل بدرجة كبيرة.

وتولي أوكرانيا أهمية كبيرة للتعاون الدولي في مجال تطهير الألغام. وتشارك شركة الجسور الأوكرانية في عملية حفظ السلام في أنغولا حيث تسود حالة خطيرة للغاية بسبب العدد الكبير من الألغام البرية. ولذلك، فإن قواتنا عليها أن تقوم بعمليات تطهير الألغام إلى جانب اضطلاعها بواجباتها المباشرة. وبالاضافة إلى ذلك تعمل قوات مهندسين من أوكرانيا أيضا في أنشطة نزع الألغام في إقليم يوغوسلافيا السابقة، نظرا لأنها جزء من قوات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وفي الوقت نفسه، فإن أوكرانيا لديها مركز تدريب لتطهير الألغام يوفر جميع المرافق اللازمة لتدريب المتخصصين الأجانب في هذا الميدان.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لإعلان أن أوكرانيا مستعدة لتوفر، بشروط محددة، وحدات خاصة من قواتها العسكرية لعمليات نزع الألغام التي تجري تحت رعاية

الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى، وكذلك على أساس ثنائي.

ولكن، من البديهي أن هذه الجهود من جانب أوكرانيا وحدها لا تكفي. فنطاق المشكلة العالمية المتمثلة في الألغام البرية غير المنزوعة هائل وآثارها الإنسانية مدمرة بدرجة لا يمكن معها تحقيق تقدم ملحوظ في هذه المسألة إلا من خلال الجهود المتضافرة للدول الأطراف المعنية، وسوف تدمر بذور الموت هذه نهائيا.

وأتمنى لنا جميعا النجاح في هذا المسعى النبيل. فكلما أسرعنا في العمل زاد عدد الأرواح البريئة التي ستنقذ.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): المتكلم التالي ممثلة استراليا. أدعوها إلى شغل مقعد إلى طاولة المجلس والإدلاء ببيانها.

السيدة بيلار (استراليا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): ترحب استراليا بالفرصة التي تتيحها هذه المناقشة للدول الأعضاء لعرض آرائها بشأن هذه المسألة الهامة.

لقد أعلن مجلس الأمن رأيه بشأن مشكلة الألغام الأرضية بصورة عامة في بيان أجاب فيه على ملحق خطة السلام للأمين العام الصادر في شباط/فبراير ١٩٩٥. وأيد المجلس في بيانه الجهود المبذولة لكبح انتشار الألغام المضادة للأفراد وللتصدي للألغام البرية الموضوعة بالفعل، ورحب صراحة بقرارات الجمعية العامة المتعلقة بجانبي المشكلة.

كما أفاد المجلس تأكيد شعوره بالقلق العميق إزاء المشكلة الانسانية الهائلة الناجمة عن وجود الألغام وغيرها من الأجهزة التي لم تفجَّر، وشدد على ضرورة زيادة جهود تطهير الألغام من جانب البلدان المعنية وبمساعدة المجتمع ككل.

وتهتم استراليا اهتماما وثيقا بقضايا الألغام البرية وقد عملنا عن كثب مع الأمم المتحدة ولجنة الصليب الأحمر الدولية والمنظمات غير الحكومية في نزع الألغام وإعادة التأهيل. وتشمل أنشطتها برامج تطهير الألغام والتدريب والتوعية بالألغام. ومن العناصر الأساسية لهذه البرامج نقل المعرفة والقدرة للسكان المحليين لتمكينهم من تقليل الخطر الذي يتعرض له المدنيون، خاصة الأطفال، إلى الحد الأدنى.

وقد زادت مساعدتنا لهذه البرامج من ١,٨ مليون دولار في السنة المالية ١٩٩٣-١٩٩٤ إلى ٥,٨ مليون دولار تقريبا في ١٩٩٥-١٩٩٦. وقد وجّه الجزء الأكبر من هذه المساهمة إلى كمبوديا، بوصفها أشد البلدان تضررا في منطقتنا، لكن ساعدنا أيضا بدرجة كبيرة في البرامج التي تقوم بتنسيقها إدارة الشؤون الإنسانية في بلدان أخرى شديدة التأثر بالألغام مثل موزامبيق وأنغولا وأفغانستان.

وحتى لا نهمل مشكلة أخرى لا تقل خطورة من الناحية الإنسانية نساهم بمبلغ ٠٠٠ ٧٠٠ دولار، على مدى ثلاث سنوات، للصندوق الاستئماني للأمم المتحدة من أجل إزالة الذخائر غير المتفجرة في لاوس، التي تعتبر سببا لمعاناة كبيرة وعقبة في سبيل التنمية في ذلك البلد، منذ وقت بعيد.

وبالنظر إلى أبعاد مشكلة الألغام الأرضية، نرحب بالأفكار المطروحة في هذه المناقشة اليوم بشأن موضوع إزالة الألغام وعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام.

وتفكيرنا الخاص بشأن هذا الموضوع في هذه المرحلة ذو طابع عام. ولكن من الواضح أن التخطيط لبعثة خاصة بحفظ السلام يجب أن يتضمن النظر في الحاجة إلى أنشطة إزالة الألغام. والمخططون بحاجة إلى مواجهة المسألة إذا كانت إزالة الألغام من الناحية التشغيلية لازمة لتنفيذ مهام ولاية البعثة، بما في ذلك حماية قوات حفظ السلام وتأمين حرية الحركة. وقد تكون هناك حاجة لتحديد أكبر فيما يتعلق بإزالة الألغام في ولايات حفظ السلام. ونود أن نعلّق على وجهات نظر الدول الأعضاء بشأن هذه المسألة.

تبيّن التجربة أن تسوية سياسة شاملة حقا يجب أن تواجه بالتفصيل عناصر بناء السلام، التي تعتبر إزالة الألغام جزءا أساسيا فيها.

ويتبع ذلك أنه يتوجب على المجلس أن ينتهز الفرصة، في شكل قرارات أو بيانات تتصل بعملية حفظ السلام، لأن يواجه بالتحديد موضوع إزالة الألغام لأغراض إنسانية. ولكن إذا كانت جانبا من جوانب حفظ السلام،

فإنها تصبح مسألة بحاجة إلى مزيد من النظر، بما في ذلك في ضوء الآثار المالية.

وفي الوقت الراهن، يتمثل حكمنا في أن إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الشؤون الإنسانية تمارسان التنسيق على نحو جيد في مشاركتهما الخاصة في تطهير الألغام، سواء في المركز الرئيسي أو على الطبيعة، ولكننا نسجل أن بعض الدول الأعضاء ترى أن هناك حاجة لوضوح أكبر لدوريهما.

وكعنصر عام، إن الانتقال من برنامج لإزالة الألغام في سياق حفظ السلام إلى برنامج إنساني يتطلب إدارة تتسم بالعناية والتنسيق الجيد، بما في ذلك بالتشاور مع العناصر الفعالة غير التابعة للأمم المتحدة.

تدرك الدول الأعضاء أن إزالة الألغام القاصرة على احتياجات حفظ السلام المباشرة يمكن أن تكون من عدة نواح ذات طابع مختلف عن إزالة الألغام على المدى الطويل لأغراض إنسانية. وبالنسبة للأفراد المتضررين على الطبيعة، فإن التشديد على إزالة الألغام لتوفير بيئة عمل آمنة لحفظ السلام يمكن أن ينظر إليه على أنه فشل من جانب الأمم المتحدة في مواجهة مشاكلهم الإنسانية العاجلة. وبالتالي، ترى استراليا أن البرامج الإنسانية لإزالة الألغام، بما في ذلك إنشاء قدرة محلية لإزالة الألغام، يجب أن تنفذ جنبا إلى جنب مع إزالة الألغام من أجل حفظ السلام.

ولهذا يحتاج المجلس إلى تنسيق جهوده مع الهيئات الأخرى في الأمم المتحدة حتى يمكن أن تبدأ إدارة الشؤون الإنسانية تخطيطا موازيا للبعد الإنساني في إزالة الألغام.

ويمكن الحصول على التمويل لأغراض إنسانية بقدر كبير من خلال الصناديق الاستئمانية الطوعية. وإن النقص في هذه الأموال خلال المراحل المبكرة من عمل البعثة يعمل لا محالة على منع تنفيذ إزالة الألغام في عملية حفظ السلام وإزالة الألغام على الصعيد الإنساني.

ويهتم جميع أعضاء الأمم المتحدة بالتمويل الكافي للأنشطة الإنسانية في إزالة الألغام. ويمكن للأمم المتحدة أن تفعل شيئا واحدا، من خلال المجلس الاقتصادي والاجتماعي واللجنة الخامسة، وهو أن تطور موقفا بشأن حالة الميزانية على المدى الطويل لإدارة الشؤون الإنسانية. وعلى سبيل المثال، قد يكون هناك مزيد من الأنشطة، بما في ذلك الأنشطة المتصلة ببرامج إزالة الألغام، تمول من الميزانية العادية.

ونعتقد أنه من التبذير اقتصاديا أن نستثمر جهودنا في إزالة الألغام في غيبة التزام دولي واضح بشأن منع زرعها. وتشعر استراليا بالقلق إذ أن المجتمع الدولي لم يطور حتى الآن نهجا إنسانيا جادا في المفاوضات الدولية بشأن هذا الموضوع حتى اليوم.

إن المجلس، بقراره الأخير بتمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا، أكد في رسالته التي وجهها إلى حكومة أنغولا ومنظمة يونيتا، على ضرورة تدمير الألغام الأرضية كجزء من التزام مستمر بالسلام. ويجب أن تواصل الأمم المتحدة اهتمامها بجانب نزع السلاح في مشكلة الألغام الأرضية بصفة عامة.

وفي ١٥ نيسان/أبريل من هذه السنة، أعلنت استراليا دعمها لحظر عالمي بشأن استخدام، ونقل، وإنتاج، وتخزين الألغام المضادة للأفراد ووقف الاستخدام التشغيلي للألغام المضادة للأفراد من جانب قوات الدفاع الاسترالية. وسوف نتابع بتصميم هدف فرض حظر عالمي على الألغام المضادة للأفراد في عدة محافل: في الجمعية العامة، وفي هيئة نزع السلاح، وفي مؤتمر نزع السلاح وفي الاجتماعات المقبلة للأطراف في اتفاقية الأسلحة التقليدية غير الإنسانية. وإننا نتطلع إلى عقد اجتماع للدول المؤيدة للحظر تستضيفه كندا في تشرين الأول/أكتوبر، يتوقع أن يضع استراتيجيات لتحقيق هذا الحظر.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): المتكلم التالي ممثل كرواتيا. أدعوه إلى شغل مقعد إلى طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد دروبيناك (كرواتيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): نود في البداية أن نهنئ الوفد الألماني، الذي طرح علينا، إدراكا منه لإلحاحية هذه المشكلة الخطيرة واهتمام المجتمع الدولي بها، مقترحات مناسبة جدا وبادر بعقد هذه الجلسة على نحو عاجل. وتبيِّن الحقيقة التي تتمثل في اجتماعنا اليوم أننا نتشاطر قدرا كبيرا من

الوعي بالمشكلة، بالإضافة إلى الإرادة السياسية المحددة لإيجاد الحلول لها.

ورغم أنه تحقق تقدم كبير في ميدان التوعية بالألغام الأرضية، فإننا نعتقد أنه عندما نتذكر الاجتماعات والمؤتمرات العديدة التي سبقت هذه الجلسة، نجد أنه لا يزال هناك الكثير الذي ينبغي عمله. لقد حدد الخبراء مشاكل إزالة الألغام، وقد مكنتنا عمليات إزالة الألغام في مختلف البلدان من جمع قدر أكبر من المعرفة، استخدم بدوره في تحديد الحلول الممكنة. وقد اتفق على إجراءات حظر وقيود شاملة أكثر على الألغام الأرضية، واتخذت بعض البلدان خطوة إضافية بحظر الألغام المضادة للأفراد من ترساناتها أسلحتها. كل هذه الخطوات في الاتجاه السليم ونعتقد أنها ستمكننا بعد ذلك من بلوغ الهدف المشترك وهو القضاء على تلك الأسلحة بالكامل.

ولسوء الطالع، أن هذا لم يقلل من الحقيقة التي مفادها أنه ما زال هناك ما يتراوح بين ٨٥ و ١١٠ ملايين لغم مضاد للأفراد وغيرها من الألغام لم يتم تطهيرها في جميع أنحاء العالم. وقد يعرف المجلس أن جمهورية كرواتيا تتأثر مباشرة بهذه المشكلة. ووفقا للتقديرات الحالية، زرع ما يقرب من ٣ ملايين لغم أرضي على ١٣ ٠٠٠ كيلومتر مربع من أراضي كرواتيا، أو ٣٠٠ ٢ لغم لكل كيلومتر مربع. وتتفاقم مشكلة الألغام الأرضية هذه بمخاطر ما يشبه الألغام لأكثر من ٠٠٠ ١٠٠ قذيفة مدفعية وذخيرة غير متفجرة منتشرة في نفس المنطقة.

وبالنسبة لكرواتيا لا يعتبر القضاء على الألغام الأرضية أمرا مرغوبا فيه فحسب، بل إنه ضرورة مطلقة. ووفقا للتقديرات المبدئية القائمة على الخبرة الأخيرة، تتطلب إزالة الألغام ٠٠٠ ٢ رجل ينخرطون مباشرة لفترة من ثمانية إلى عشرة أعوام لإزالة الألغام بالكامل من هذه الأراضي. وحتى ذلك الوقت، وأقتبس من تقرير وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية في الاجتماع الدولي بشأن إزالة الألغام في جنيف في ٦ تموز/يوليه ١٩٩٥:

"عندما تزرع الألغام في القرى، لا يمكن للاجئين والمشردين العودة إلى ديارهم؛ وحيث توجد الألغام في الحقول الزراعية، لا يمكن للفلاحين أن يزرعوا وأن يجمعوا محاصيلهم؛ وحيثما تزرع الألغام في خطوط الطاقة والطرق السريعة ونظم الري، لا يمكن للتنمية أن تتحرك إلى الأمام".

وبينما تعمل كرواتيا من أجل عودة لاجئيها ومشرديها إلى أماكن إقامتهم السابقة، قد يمضي بعض الوقت قبل أن يستعيد هؤلاء الأفراد طريقتهم الطبيعية في الحياة. ونود أن نشير إلى أن إزالة الألغام يجب أن تصبح جزءا لا يتجزأ من عملية استعادة السلم بعد الصراع ولهذا، فإنها ترتبط ارتباطا لا انفصام له بعمليات حفظ السلام، سواء كانت للأمم المتحدة أم لا. ومع مراعاة أن إزالة الألغام ليست بالغة الأهمية لسلامة قوات حفظ السلام وعودة المدنيين فحسب ولكن أيضا لاستعادة الاقتصاد الذي مزقته الحرب، فإن النجاح الكامل أو الفشل الذريع لأية عملية لحفظ السلام، يصبح معلقا إذا لم يُحرز تقدم ملموس في إزالة الألغام خلال ذلك الوقت. ولا يمكن أن تقوم عملية لحفظ السلام بتسهيل عودة اللاجئين والمشردين والأداء الطبيعي للنظام المدني، بالاضافة إلى تسهيل توزيع المعونة، إذا لم تطهر الأراضي من الألغام.

وترحب كرواتيا بجهود الأمم المتحدة والأمين العام لإنشاء مراكز دولية لإزالة الألغام حيثما يكون ذلك ضروريا. وفي هذا الصدد، تقوم كرواتيا الآن بمناقشة إنشاء مركز لإزالة الألغام في زغرب.

وعن طريق مركز إزالة الألغام، تأمل كرواتيا أن تشاطر ليس فقط خبراتها ونجاحاتها بل أيضا وجوه قصورها فيما يتعلق بعملية إزالة الألغام. فهذه الطريقة نعتقد أن الآخرين سيكسبون من خلال القيام وفي بيئتهم الوطنية، بتنفيذ التدابير التي ثبت أنها ناجحة وفعالة في كرواتيا، بينما يتجنبون أوجه القصور. وكرواتيا مستعدة، من أجل تحقيق هذه الغاية، لأن تعمل مع البرامج الوطنية الأخرى لإزالة الألغام من أجل تحسين تبادل المنافع فيما يتعلق بالتعليم والتدريب. ونعتقد أن أي مساعدة، سواء كانت مالية أو تقنية، لتعجيل عملية نزع الألغام ستحظى بالقبول الحسن.

وفضلا عن ذلك، نود أن نقترح أن تصبح الأمم المتحدة، من خلال عملياتها الحالية والسابقة لحفظ السلام، المركز العالمي لتنسيق أنشطة نزع الألغام. بهذه الطريقة تستطيع الأمم المتحدة، بوصفها هيئة تنسيقية لأنشطة نزع الألغام، أن تيسر تبادل البيانات حول مختلف أنواع الألغام المستخدمة مشفوعة بأحسن وأنجح الطرق

لمعالجة هذه الألغام ونزع فتيلها وتبادل الأفراد التقنيين المسؤولين عن نزع الألغام وتبادل المعدات والمواد الأخرى التي ثبت أنها ضرورية لنزع الألغام.

إن نزع الألغام في أي بلد عملية طويلة وشاقة، وتزداد صعوبتها وخطورتها في حالة عدم وجود التكنولوجيا والمعدات الصحيحة وعدم وجود التعليم والتدريب اللازمين. وفي هذا الصدد، ينبغي للدول العسكرية الرئيسية أيضا أن تفكر في أن تتيح للبلدان الأقل تقدما، ولو بالإعارة إذا لزم الأمر، المعدات المتقدمة التي تجعل عملية نزع الألغام أكثر فعالية وشمولا. فإن برنامج النرويج لنزع الألغام، الذي أعلنت عنه في هذه الجلسة، هو النموذج الصحيح وينبغي أن يحظى بالثناء الرفيع.

وإن كرواتيا، إذ تضع كل هذه العوامل في اعتبارها، تقدم دعمها الكامل للمبادرة الداعية إلى فرض حظر دولي شامل على الألغام المضادة للأفراد. وكخطوة أولى في هذا الاتجاه، يسرنا أن نشير إلى أن كرواتيا انضمت إلى اتفاقية حظر أو تقييد استخدام أسلحة تقليدية معينة، وهي مستعدة لتوقيع البروتوكول المنقح الخاص بالألغام والمدرج في تلك الاتفاقية.

وفي حين يطور المجتمع الدولي تفهمه لمشكلة الألغام البرية، تصبح الألغام المضادة للأفراد مسألة ذات أولوية بالنسبة للحكومات وبالنسبة للمنظمات المشتركة بين الحكومات والمنظمات غير الحكومية. ولنأمل أن ييسر لنا حشد الموارد وتوفر الإرادة المشتركة تحقيق هدفنا المنشود.

واسمحوا لي مرة أخرى أن أعرب عن شكري لكم، سيدي الرئيس، لجهودكم في عقد هذه الجلسة وعن تمنياتي الخالصة لنجاحها.

الرئيس: (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): المتكلمة التالية ممثلة كولومبيا. أدعوها إلى شغل مقعد إلى طاولة المجلس والإدلاء ببيانها.

السيدة فرغاس دي لوسادا (كولومبيا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): إن الأمين العام، في تقريره عن البند ٧٠ من جدول أعمال الدورة الخمسين للجمعية العامة، والوارد في الوثيقة A/50/701 المؤرخة ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥، يقول:

"إن الألغام البرية هي في الحقيقة من أسلحة التدمير الشامل، بالسرعة البطيئة، لأنها تقتل أو تشوه عشوائيا أعدادا هائلة من البشر خلال فترة طويلة من الزمن".

وهذا التعريف لا يمكن أن يوجد تعريف أنسب منه أو أشد تأثيرا.

الألغام البرية لا تسبب التشويه والموت خلال الصراعات وفيما بعدها فقط ولكنها تترك أيضا آثارا مدمرة على أمم بكاملها، إذ تعرقل العمل في التعمير الاقتصادي والعودة إلى الحياة الطبيعية. والألغام لا تعترف باتفاقات السلام أو بوقف إطلاق النار، فهي تواصل شن حرب دائمة ضد كل شيء وضد كل شخص.

هناك أكثر من ١١٠ ملايين لغم أرضي منتشرة في ٦٤ بلدا، كلها تقريبا من البلدان النامية. وتزرع كل عام ما بين مليونين وخمسة ملايين لغم إضافي وعلاوة على ذلك يوجد في مخزونات البلدان ما بين ١٠٠ مليون و ١٥٠ مليون لغم. وبالنظر إلى أنه حدثت في السنوات الأخيرة زيادات كبيرة في الصراعات الداخلية، اكتست مشكلة الألغام بعدا جديدا حيث بدأت آثارها العشوائية تمس المزيد من الناس يوما بعد يوم. وقد تم أثناء الصراعات الداخلية خلال العقدين الماضيين زرع ما يزيد على ٦٥ مليون لغم.

ووفقا لتقارير لجنة الصليب الأحمر الدولية، يموت كل يوم أكثر من ٨٠٠ شخص نتيجة للألغام، معظمهم مدنيون - من مزارعين ونساء وأطفال - ويجرح أو يشوه آلاف آخرون. ولذلك تصبح إزالة الألغام أمرا ضروريا وتحتاج إلى جهد جبار للتغلب على الصعوبات الاقتصادية والاجتماعية والتقنية الكبيرة.

يربح بائع الألغام عن اللغم الواحد ما بين ثلاثة دولارات و ١٥ دولارا، أما إزالته فتكلف البلد المتأثر ما بين ٣٠٠ و ١٠٠٠ دولار. وعلى هذا المعدل، فإن إزالة الألغام الـ ١١٠ ملايين المزروعة بالفعل ستكلف ما بين ٣٣ بليون دولار و ١١٠ بلايين دولار. ولا تشمل هذه الأرقام الخسائر التي لا تعوض في الأرواح والتشويهات، ولا التكاليف

الهائلة للمعالجة الطبية والجراحات الترميمية وإعادة التأهيل. واليوم يقدر أن ثمة ما يزيد على ٢٥٠ ٠٠٠ عاجز أو مشوه يحتاجون عمليات جراحية ترميمية.

ويتضح الحجم الحقيقي للمشكلة اذا علمنا أنه لو أوقف انتشار الألغام البرية في عام ١٩٩٦ فإن إزالة جميع الألغام من وجه الأرض بالمعدلات الحالية للتمويل والإزالة ستستغرق ما يزيد على عشرة قرون.

وأود أن أشير باختصار إلى تقرير ٦ أيلول/سبتمبر عام ١٩٩٥ عن تقديم المساعدة في إزالة الألغام، الذي قدمه الأمين العام في الوثيقة A/50/408 وخصوصا الفصل الخامس المعنون "الإجراءات المتصلة بإيجاد حل سياسي"، فتلك الوثيقة تؤكد أنه

"لم تجر إلا إزالة نحو ١٠٠ لغم بري خلال السنة الماضية في حين زرع ما بين مليونين وخمسة ملايين لغم بري جديد. وتؤكد هذه الأرقام أن هذه المشكلة ليست مشكلة ثابتة وإنما أزمة إنسانية تتنامى بسرعة. وهي تبين أيضا أن عملية إزالة الألغام، وإن جرت بالوتيرة السريعة التي يؤمل تحقيقها، فهي لن تحل المشكلة. ومما له نفس القدر من الأهمية مضاعفة وتضافر الجهود السياسية الرامية إلى وقف زيادة انتشار الألغام البرية." (A/50/408، الفقرة ١٠٠).

من الواضح أنه سيكون من المستحيل حل مشكلة الألغام البرية العالمية هذه ما لم يتوقف هذا الانتشار. وإن أحسن طريقة وأنجعها لتنفيذ هذه المهمة هو فرض حظر كامل على إنتاج واستخدام ونقل جميع الألغام البرية. وبينما ننتظر بدء نفاذ هذا الحظر يفوت الزمن بصورة مأساوية بالنسبة لنا جميعا.

وفي هذه الأثناء، نرحب بجميع التدابير التي تستهدف إبطاء انتشار الألغام البرية. وعلى الجبهة المحلية تقوم كل دولة، وهي تمارس ولايتها، ببذل قصاراها في إطار مواردها المحدودة والتكنولوجيا التي تقدر عليها. ولكن، إزاء جسامة وطبيعة المشكلة، يقتضي الأمر قيام تعاون دولي فعال بصورة عاجلة. وفي هذا السياق، أود أن أقول إن كولومبيا تتعاون في مشاريع نزع الألغام في أمريكا الوسطى في إطار منظمة الدول الأمريكية.

ونحن نعتقد أن إنشاء الصندوق الاستئماني الطوعي لتقديم المساعدة في إزالة الألغام هو خطوة إيجابية إلى الأمام. وينتظر المجتمع الدولي حدوث زيادة في المساهمات السخية التي تقدم إلى هذا الصندوق من أولئك الذين جنوا في السابق أرباحا من التجارة بالألغام والذين يتحملون مسؤولية أخلاقية، على الأقل، في هذا الصدد.

يجب على منظمتنا أن تقوم بدور فعال ونشط في مساعدة الدول المتضررة ويجب أن تنسق الجهود مع المنظمات الإقليمية التي تقوم حاليا بجهود مماثلة. على أنه يجب علينا قبل كل شيء أن نعمل بوضوح وقوة من أجل التوصل إلى الحل الأساسي: وهو فرض حظر كامل على إنتاج واستخدام ونقل جميع الألغام البرية.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): المتكلم التالي ممثل هنغاريا. وأدعوه لشغل مقعد الى طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد ناثون (هنغاريا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): لقد ضم وفد بلدي صوته الى بيان الاتحاد الأوروبي بشأن نزع الألغام في سياق عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام ويتشاطر الاستنتاجات التي خلص إليها. ومع ذلك اسمحوا لي أن أتقدم ببعض الملاحظات بشأن هذا الموضوع باسم وفد هنغاريا.

أشار العديد من المتكلمين السابقين الى أن إزالة الألغام المضادة للأفراد أصبحت مشكلة عالمية هائلة في السنوات الأخيرة. ويتشاطر وفد بلدي القلق بأنه بالرغم من الجهود العديدة والدؤوبة التي بذلها المجتمع الدولي، فإن الاستخدام الواسع للألغام المضادة للأفراد، وبما لها من آثار إنسانية واجتماعية مدمرة، ما زال يضطلع بدور هام في التعريض للخطر حل العديد من الصراعات الإقليمية المديدة. فالتكديس الهائل للألغام المضادة للأفراد ما زال مشكلة تتسم بالعجالة، بل إنه أصبح في الواقع تحديا يتطلب استجابة دولية أخرى قوية ومنسقة.

فالألغام المضادة للأفراد خطيرة على نحو خاص من حيث أن هذه الأسلحة لا تميز بين الجنود والمدنيين، ويمكن لأي كان أن يصبح فعلا ضحية. والحقائق محزنة جدا: وتشير التقديرات الى وجود أكثر من ١٠٠ مليون لغم مدفون في مساحة واسعة من الأرض تمتد من أنغولا الى

البوسنة، وتهدد حياة الآلاف من المدنيين، بمن فيهم الأطفال الأبرياء.

وإن أفراد الأمم المتحدة الذين يؤدون واجبهم ليسوا بمنأى عن هذه الألغام أيضا. والبلدان المسهمة بقوات تدرك جيدا الخطر الكامن الذي يواجه جنودها وشرطتها، ومراقبيها المدنيين والمسؤولين الآخرين عندما يذهبون في بعثات مختلفة في مناطق الصراع. والألغام البرية تقتل أو تشوه كل عام ما يقرب من ٠٠٠ ٢٠ شخص. وفي العام الماضي، أصيب أحد المراقبين العسكريين الهنغاريين إصابة بالغة في جورجيا.

ولذا، فإنني أعتقد أن الوقت قد حان لتعزيز جهودنا من أجل السعي لإيجاد حل عالمي وسياسي وقانوني لإزالة الألغام المضادة للأفراد أو التقليل من الخطر الذي تمثله.

وإن الوزع غير المسؤول والعشوائي للألغام المضادة للأفراد يمكن أن يترك أثرا سلبيا يتمثل في إعاقة، بل في وقف جهود المجتمع الدولي لإنفاذ ولاية بعثات حفظ السلام، كما رأينا، مثلا، في بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في جورجيا. وإن أفراد قوات حفظ السلام، بما لديهم من قدرة محدودة على العمل قد يجدون أنفسهم في حالات يكون فيها من المستحيل عليهم حتى الحفاظ على الإنجازات التي تحققت بفضل جهود السلام السابقة، بل حيث يمكن للصراع أن يتفاقم.

ولا يسعنا إلا أن نذكر في هذا الصدد مسؤولية الأطراف المشاركة في الصراع، ولا سيما في الحالات التي تستخدم فيها الألغام المضادة للأفراد كأسلحة هجومية. وليس مقبولا لبلدي أن تستخدم الألغام المضادة للأفراد خلال إنفاذ عمليات حفظ السلام، حيث يكون هدف المتحاربين التحريض على المزيد من الأعمال العدائية بدلا من السعي الى حلول سلمية.

إلا أن الأمر لا يتوقف عند هذا الحد. ففي أوقات التأهيل في فترة ما بعد الصراع، تعيق الألغام الأرضية إيصال إمدادات الإغاثة، وإعادة السكان المحليين الى أوطانهم، وغير ذلك. ويمكن كذلك إعاقة عملية إعادة بناء الهياكل الأساسية أو تنفيذ عمليات الانتعاش الاقتصادي. فالبلدان التي عانت خلال الحرب تعاني المزيد بسبب الألغام البرية التي تواصل إعاقة عملية إعادة التعمير الوطني.

ولذا، فإننا نعتقد أنه بغية الإسراع في أنشطة إزالة الألغام في مرحلة ما بعد الصراع، يجب إيلاء المزيد من الاهتمام لوسائل تشجيع المشاركة المحلية في عمليات إزالة الألغام وإدارتها.

وبينما ندرك أن المسؤولية تقع في المقام الأول على عاتق الدول المتأثرة مباشرة عن الاضطلاع بأنشطة إزالة الألغام، فإننا على قناعة بأن الأمم المتحدة لديها مهمة خاصة في تعزيز الإطار القانوني الدولي وفي مساعدة الدول الأعضاء في تنفيذ برامجها المتعلقة بإزالة الألغام.

وفيما يتعلق بالجوانب القانونية لمشكلة الألغام البرية، فإن هنغاريا ترحب بالاتفاق الذي تم التوصل إليه في أيار/مايو الماضي في جنيف أثناء المرحلة الثالثة من المؤتمر الاستعراضي للدول الأطراف في اتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر. ولقد كان بالتأكيد خطوة واعدة في الاتجاه الصحيح. وسيعزز على نحو إضافي الحظر القائم وتقييد استخدام ونقل هذه الفئات والأنواع من الألغام المضادة للأفراد والتي تمثل أكبر خطر على المدنيين.

وترى حكومة بلدي، أن اعتماد حظر دولي على الألغام المضادة للأفراد سيخدم بالتأكيد على نحو أفضل قضية إراحة البشرية من هذا السلاح. وفي هذا الإطار، فإن المبادرة الأخيرة التي قدمها السيد كلاوس كنكل، وزير الشؤون الخارجية الاتحادي في ألمانيا، تبدو لنا ذات قيمة خاصة.

واضطلعت الأمم المتحدة أيضا ببذل جهود هائلة لتعزيز الوسائل الموضوعة تحت تصرف المجتمع الدولي. وينبغي التشديد على إدارة الشؤون الإنسانية وإدارة عمليات حفظ السلام بوصفهما مركزي تنسيق هذا النشاط داخل الأمانة العامة.

وإن صندوق الأمم المتحدة الاستئماني لتقديم المساعدة في إزالة الألغام زاد أيضا من قدرة الأمم المتحدة في مجال إزالة الألغام من خلال تنسيق الأنشطة

في الميدان وفي تنفيذ ولاية بعض عمليات حفظ السلام. وفي الوقت عينه، لا يخفي المرء درجة معينة من القلق بشأن الموارد المالية غير الكافية للصندوق على نحو واضح. ومن الجلي أنه ينبغي التوصل الى حل راسخ ودائم لتمويل هذا النشاط الهام جدا.

ونظرا للعلاقة الوثيقة المترابطة بين عمليات حفظ السلام ومسألة نزع الألغام، التي حاولت إيجازها في وقت سابق من مساهمتي، فإن هناك حلا يتمثل في دمج أنشطة نزع الألغام في الولاية العامة لعمليات حفظ السلام.

وختاما، أود أن أهنئكم، سيدي، على الفكرة التي جاءت في حينها والمتمثلة في مناقشة المسألة المدرجة في جدول أعمال المجلس. وإنني لعلى قناعة بأن مناقشات من هذا النوع ذات أهمية بالغة للمجلس وللدول الأعضاء بصورة عامة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): **المتكلم التالي** ممثل جمهورية إيران الإسلامية، أدعوه الى شغل مقعد الى طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد تخت رافانشي (جمهورية إيران الإسلامية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يجتمع مجلس الأمن اليوم لمناقشة نزع الألغام في إطار عمليات حفظ السلام، وهو موضوع يتسم بأهمية قصوى بالنسبة لنجاح بعض عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام.

وإن مسألة الألغام البرية، بما لها من طابع فتاك وآثار جانبية، استرعت اهتمام المجتمع العالمي وسببت له قلقا جديا طوال السنوات العديدة الماضية. لقد صعق العالم بالعدد الهائل من الألغام المنتشرة في مختلف البلدان في مرحلتي الصراع وما بعد الصراع، بالإضافة الى الآثار المخيفة الناجمة عن استخدامها العشوائي.

فالمسألة تتحدى العقل الإنساني وتتطلب حلولا شاملة وفورية. وجمهورية إيران الإسلامية من جانبها وكدولة متضررة، شاركت بنشاط في أعمال الهيئات المختصة التي تعالج الألغام البرية وأيدت من حيث المبدأ أية مبادرة صادقة تستهدف حظر جميع أنواع الألغام البرية دون استثناء.

وإن بلدي يقدر عمق وضخامة المشكلات العديدة المتصلة بإزالة الألغام في حالات ما بعد الصراع، وخلال الحرب الإيرانية/العراقية، تم زرع ١٦ مليون لغم بري وغير ذلك من الأدوات التي لم تنفجر التي زرعت في الأراضي الإيرانية التي احتلت مؤقتا في فترات مختلفة من الحرب، وغطت أكثر من ٤ ملايين هكتار. وطوال السنوات الست الماضية، بدأنا عملية ضخمة لنزع الألغام بغية تمكين المدنيين والأشخاص المشردين بسبب الحرب من العودة الى ديارهم واستئناف حياة طبيعية. ونجحنا في تحييد أكثر من ثلث جميع الألغام والأدوات غير المتفجرة الأخرى المزروعة في أراضي البلاد.

غير أن تعذر الحصول على خرائط لحقول الألغام ومعدات وتكنولوجيا متقدمة أبطأ من سير جهودنا، بل وتسبب في حدوث إصابات غير مقبولة، سواء بين القائمين بعمليات إزالة الألغام أو، مما يؤسف له بدرجة أكبر، بين المدنيين الأبرياء.

ومن الغريب أنه بالرغم من الحملة العالمية ضد الألغام البرية المضادة للأفراد في السنوات القليلة الماضية، لم تبذل محاولة جادة لنقل التكنولوجيات الجديدة لإزالة الألغام إلى البلدان المتضررة. ولا تزال الأنماط المتنوعة للمعدات خاضعة لنظم تمييزية تتحكم في تصديرها ليس لها ما يبررها.

ونعترف بالدور الخاص للأمم المتحدة في هذا المجال. فينبغي للأمم المتحدة أن تضمن عدم تطبيق أية قيود من قبل أية دولة تعوق أو تمنع بأية وسيلة الحصول على تكنولوجيا إزالة الألغام. وفي الوقت نفسه، فإن كل الدول، وبخاصة الدول التي تمتلك التكنولوجيا والمعدات المطلوبة لإزالة الألغام، عليها أن تعلن لإدارة الشؤون الإنسانية نوع المساعدة المالية والتقنية التي يمكن أن تقدمها إلى البلدان المبتلاة بالألغام وإلى برامج الأمم المتحدة ذات الصلة. ومن اللازم لكل برنامج جاد للأمم المتحدة أن ييسر حصول الدول التي تحتوي على الألغام على الأجهزة والتكنولوجيا اللازمة لإزالة الألغام بسرعة وفعالية.

ونحن على وعي بالتهديد الخطير الذي تشكله الألغام والأجهزة الأخرى التي لم يكشف عنها بعد على سلامة وصحة وحياة الموظفين المشتركين في البرامج والعمليات الإنسانية والمتعلقة بحفظ السلام وإعادة

التأهيل. وفي هذا الصدد، نلاحظ بارتياح أن ولايات عمليات عديدة لحفظ السلام تتضمن أحكاما تتعلق بإجراء أعمال إزالة الألغام تحت إشراف إدارة عمليات حفظ السلام في إطار تلك العمليات. وقد ينظر مجلس الأمن عند الضرورة في ضم إزالة الألغام بصفتها جزءا من وظائف عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام في المستقبل.

ومن المعترف به أن أعمال إزالة الألغام مجالها ضيق. وتشير الخبرة والتاريخ إلى أن المشاكل التي تفرضها الألغام تبقى بعد انتهاء عمليات حفظ السلام بوقت طويل. ولهذا كان من الضروري أن تستمر الجمعية العامة في تطوير سياسات وأنشطة تشغيلية تصمم لإزالة الألغام في البلدان المتضررة أثناء فترة ما بعد انتهاء الصراع لكي تهيئ الطريق للتنمية لعودة الصبغة الطبيعية للحياة. وفي هذا السياق يجب إيلاء الاهتمام الواجب للطبيعة المتميزة لأنشطة نزع الألغام التي تضطلع بها إدارات وبرامج وأجهزة متنوعة في الأمم المتحدة. وإلى جانب ذلك فإن أنشطة إزالة الألغام، سواء في سياق عمليات حفظ السلام أو خارج نطاقها، يجب أن تتسق مع ميثاق الأمم المتحدة، وبصفة خاصة مبادئ الاحترام التام لسيادة جميع الدول ومساواتها في السيادة وسلامتها الإقليمية وعدم التدخل في شؤونها الداخلية.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): المتكلم التالي ممثل الهند. أدعوه إلى شغل مقعد إلى طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد سنغ (الهند) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أن أبدأ بتقديم التهنئة لكم، السيد الرئيس، على هذه المبادرة بعقد هذه الجلسة المفتوحة لمجلس الأمن بشأن مسألة تهم كل البلدان المساهمة بقوات.

يبدو أننا جميعا نتفق اليوم على أن أزمة الألغام البرية مأساة ذات أبعاد هائلة. وكما أشار عديد من المتكلمين الآخرين، فإن التقديرات المحافظة تشير إلى أن هناك ١١٠ ملايين لغم بري تنتشر في خمس قارات ويبلغ ضحاياها ٥٠٠ ضحية أسبوعيا. إن الأبعاد المتسعة للأزمة تتضح بجلاء إذا علمنا أنه في الوقت الذي يستطيع المجتمع الدولي أن يزيل حوالي ١٠٠ ألف لغم سنويا، تجري زراعة ما يتراوح بين مليونين وخمسة ملايين لغم جديد خلال نفس الفترة.

وبطبيعة الحال، فإن الألغام البرية من تركات الصراعات والحروب، إلا أن أثرها يظل مدة طويلة بعد انتهاء الحروب. إن الألغام البرية تشوه حوالي ٠٠٠ ٢٠ نسمة وتقتل ٠٠٠ ١٠ من المدنيين كل عام، ليس هذا فحسب، بل إنها تترك آثارا سلبية خطيرة ومدمرة على التنمية الاقتصادية - الاجتماعية. إنها توقف الخدمات الاجتماعية وتعرض الزراعة للخطر وتشل البنية التحتية الأساسية وتمنع الأفراد من العودة إلى ديارهم وتزيد من مشاكل الجوع والفقر. ولذلك يجب معالجة العواقب الجسدية والنفسية والاجتماعية والاقتصادية للألغام البرية من خلال أي برنامج لإزالة الألغام أو نزعها.

وبالنظر إلى نزع الألغام من هذا المنظور، فإن نزع الألغام في سياق عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام يمثل عاملا واحدا محددا في الحملة على الاستعمال العشوائي للألغام البرية. وقد ذكر الأمين العام في تقريره إلى الدورة الخمسين للجمعية العامة (A/50/408) أن قوات حفظ السلام تشترك في نزع الألغام لغرضين، الأول، تهيئة بيئة آمنة لعمليات حفظ السلام وثانيا، عندما يكون نزع الألغام لا غنى عنه للاضطلاع بالأجزاء الأخرى من ولاياتها.

إن القوات الهندية المشتركة في عمليات الأمم المتحدة المكلفة بحفظ السلام اشتركت في أنشطة نزع الألغام منذ عمليات الكونغو في الفترة من ١٩٦١ إلى ١٩٦٣. وتضمنت كتائب حفظ السلام الهندية مؤخرا، في عمليات في كمبوديا والصومال، اخصائيين في نزع الألغام اشتركوا في إزالة الألغام والتطهير التكتيكي لها. وفي كمبوديا، ساعد الخبراء الهنود في تدريب المدنيين وعملوا بدأب مع المنظمات غير الحكومية على وضع قاعدة بيانات واضطلعوا بوضع الأسوار حول المناطق وتوعية السكان المحليين. وفي أكبر عملية للأمم المتحدة لحفظ السلام في الوقت الحالي، في أنغولا، اشتركت الكتيبة الهندسية الهندية في فتح الطرق الرئيسية لتسهيل حركة أفراد قوة حفظ السلام.

وتضم فرق المشاة الهندية المشتركة في عمليات حفظ السلام خبراء في نزع الألغام كعناصر لا تتجزأ منها. ويتفق ذلك مع التزام الهند منذ عهد بعيد بدعم جهود الأمم المتحدة في نزع الألغام. وكذلك، فإنه بروح ذلك الالتزام أسهمت الهند طوعيا بما قيمته ٠٠٠ ٥٠ دولار في عمليات الأمم المتحدة لنزع الألغام، في شكل خدمات

متعددة يقدمها الخبراء الهنود، وتشمل إنشاء مراكز للتحكم في الألغام وأفرقة لمسح حقول الألغام، وأفرقة إشرافية لإزالة الألغام وأفرقة استشارية، ستجهز تجهيزا كاملا.

ونزع الألغام عملية خطرة. ففي خدمة المجتمع الدولي عانت القوات الهندية من الإصابات، كما عانت منها قوات بلدان أخرى. ومع ذلك، فإنه لما كانت الخوذ الزرق في بعض عمليات حفظ السلام تمثل المجموعة المنظمة المتاحة الوحيدة التي لديها القدرة على الاضطلاع بنزع الألغام فإن هذه الأعمال تقع على عاتقها بصفتها نابعة من أهدافها الأعم.

ومع ذلك، فبينما نحدد معايير نزع الألغام في عمليات حفظ السلام، يجب أن نتذكر أن إزالة العسكريين للألغام محدودة بطبيعتها لأسباب متعددة. وتشمل هذه الأسباب على سبيل المثال، حقيقة أن الوقت محدود، فنزع الألغام وسيلة لتحقيق أهداف أخرى وليس هدفا في حد ذاته؛ وثانيا، أن متطلبات قبول عملية عسكرية لنزع الألغام لا تتطلب تحديد كل الألغام وتدميرها، بل إن المهمة تنحو صوب تأمين اختراق حقول الألغام؛ وثالثا، الحدود التي تفرضها النواحي المالية لاشتراك الجهات العسكرية اشتراكا رئيسيا في أنشطة نزع الألغام في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام في عهد يتسم بالتقتير وتعاظم دين الأمم المتحدة لدى أهم المساهمين بقوات؛ ورابعا، احتمال تكرار جهود الوكالات المتخصصة التي تعالج المشكلة بالفعل بطرق متعددة كجزء من نشاط تنموي على أجل طويل لتحسين الأحوال المعيشية للسكان وتحقيق إعادة التأهيل، في حين أن عمليات حفظ السلام بطبيعة ولايتها ذاتها لها أجل محدود ينتهي في وقت معين ولا يتوقع منها أن تكون لها وجهة نظر طويلة الأجل؛ وخامسا، القيود والصعوبات المتأصلة التي أشار إليها الأمين العام في تقريره (A/50/408) بشأن نقل القدرات بناء على الثقافة العسكرية بصفة أولية إلى الإدارة الوطنية والمدنية؛ وأخيرا، أن الحاجة إلى مبادرات رئيسية في مجال نزع الألغام عن طريق الأمم المتحدة لا تستلزم أن تتفق دائما مع متطلبات إقامة عملية لحفظ السلام.

والواقع أن نزع الألغام لا يفضي إلى حل عسكري فقط، ولا يمكن حصره في عمليات حفظ السلام. فقد بدأت إحدى مبادرات نزع الألغام الأولي للأمم المتحدة، في عام ١٩٨٩، في أفغانستان عندما لم تكن فيها ولاية لحفظ السلام. وقد ظلت أنشطة نزع الألغام في كمبوديا وموزامبيق محورا هاما لمشاركة الأمم المتحدة حتى بعد انتهاء عمليات حفظ السلام في تلك الدول الأعضاء.

إن أثر الألغام البرية على الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية للمنطقة المتضررة يجعل نزع الألغام جزءا أساسيا من بناء السلام في الدولة بعد انتهاء الصراع، كما قال الأمين العام. وحتى تحقق عمليات نزع الألغام النجاح والاستدامة، يجب أن تتصدى للمشكلة برمتها بشكل متكامل، ومعالجة جميع الأبعاد في آن واحد. ولذلك يلزم النظر إلى هذه العمليات على ضوء الأنشطة الاقتصادية وأنشطة التنمية الاجتماعية لإعادة التأهيل وتحسين الظروف المعيشية للشعوب في البلدان التي أضعفتها آفة الألغام البرية.

ونود في هذا السياق إعادة تأكيد أن هناك اختلافات جوهرية وهيكلية بين عمليات حفظ السلام وأنشطة بناء السلام. ولا شك أن إيجاد مجموعة متصلة أمر ممكن في بعض الحالات. غير أنه، بالنسبة لمنظومة الأمم المتحدة، فإن المسؤولية عن أنشطة بناء السلام بعد انتهاء الصراع ينبغي بالضرورة أن تقع على عاتق الجمعية العامة، نظرا لولايتها ومسؤولياتها الشاملة بموجب الميثاق.

وفي حين يتطلب التصدي لمشكلة الألغام البرية جمع مواردنا للقيام بنزع الألغام بشكل شامل، على أحد المستويات، فإنه يتطلب، على مستويات أخرى، تعزيز المعايير المناهضة للألغام البرية من خلال خطوات محددة، مثل حظر نقلها وحظر استعمالها في المنازعات الداخلية. إن هذه الخطوات الجماعية الواسعة النطاق ستسمح، تراكميا، بالتقدم نحو هدفنا المشترك المتمثل في مواجهة تحديات هذه المشكلة الهائلة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): المتكلم التالي ممثل ماليزيا. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد هاسمي (ماليزيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يرحب وفدي بمبادرتكم، سيدي، بعقد هذا الاجتماع الرسمي للمجلس لمناقشة مسألة نزع الألغام في سياق عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. ويرى وفدي أن هذا الاجتماع بالغ الأهمية ومناسب من حيث التوقيت، نظرا للانتشار المخيف للألغام البرية حول العالم

واستعمالها المستمر من جانب بعض القوات المسلحة في العالم. ونحن الآن على دراية بالاحصاءات التي ذكرت في هذه القاعة فيما يتعلق بالألغام البرية. وحرصا على الاقتصاد في الوقت، فإنني لن أكررها هنا. ويكفي القول إن هذه الأسلحة تقتل وتشوه أكثر من ٠٠٠ ٢٠ شخص في السنة، أغلبهم مدنيون، ونسبة كبيرة منهم من الأطفال والنساء الأبرياء الذين يعرضون حياتهم للخطر باللعب أو السعي وراء العيش في أرض تنتشر فيها الألغام المضادة للأفراد. وفي البلدان التي كان يدور فيها صراع مؤخرا، هناك ملايين من هذه الأسلحة المروعة مدفونة تنتظر ضحاياها الغافلين لتنطلق.

ومع ما تتميز به هذه الاحصاءات من طابع مفزع، فإنها لا تحكي القصة المفجعة كاملة. وهي لا تقص علينا بالتفاصيل الحية الإصابات المريعة والموت الذي تنزله الألغام بضحاياها، والتكاليف الاجتماعية والاقتصادية الهائلة التي تنتزعها من هذه البلدان، التي تعاني من الفقر الشديد نتيجة سنوات طويلة من الصراع. وفي كثير من البلدان، فإن الضريبة التي تدفعها من الأرواح البشرية الإصابات ضريبة هائلة، بل إنها لا تقدر، وتظل بعد انتهاء النزاعات بوقت طويل. وتظل مساحات هائلة من الأرض الخصبة متروكة بغير زراعة بسبب هذه الألغام، حتى عند وجود نقص حاد في الأراضي لانتاج الأغذية لإطعام الملايين. وقد دفعت هذه الحالة المحزنة بالبلدان المتضررة إلى أعماق الفقر والاعتماد على المعونة الخارجية. وتتفاقم الحالة نتيجة للتكاليف الباهظة لتطهير الألغام التي تؤدي إلى استنزاف الخزانة الوطنية في البلدان المعنية. ومع وجود الأعداد الهائلة من هذه الأسلحة القاسية العشوائية منتشرة حول العالم، والتي يقدر البعض أن تطهيرها بالكامل قد يستغرق أكثر من ألف سنة، يلزم إعادة التفكير جديا في النظريات العسكرية القائمة التي تجعل استعمال هذه الألغام البرية شرعيا.

وفي معالجة هذه المشكلة، تنضم ماليزيا إلى الآخرين في المطالبة ببذل جهود جادة لحل أزمة الألغام، التي نعتبرها كارثة عالمية الحجم تتطلب عملا متضافرا ومنسقا من جانب المجتمع الدولي بأكمله. ونحن نحث على زيادة التوعية الشاملة بالمشاكل المهلكة التي توجدها هذه الأسلحة المدمرة حتى نضمن عدم وجود مؤامرة صمت بشأن استعمال هذه الأسلحة وآثارها الوخيمة.

إن ماليزيا بوصفها بلدا تزداد مشاركته في عمليات حفظ السلام العالمية تتهم، بطبيعة الحال بسلامة أفرادها العاملين في حفظ السلام. وكنا دائما نؤمن بأنه إذا كنا نريد أن تقوم قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة بمهامها على نحو فعال فيجب تسليحها بالشكل المناسب كي تدافع عن نفسها. ويجب أيضا حمايتها بصورة ملائمة وعدم تعرضها للخطر، قدر الامكان، وعدم تعريضها لخطر انفجار هذه الألغام البرية. ولذلك فمن المهم أن تشمل عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام دورات تدريبية على تطهير الألغام كجزء أساسي من هذه العمليات. ونحن نشيد، في هذا الصدد، بالتدابير التي اتخذتها الولايات المتحدة، بالفعل، عقب القرارات التي اعتمدتها الجمعية العامة بتوافق الآراء منذ دورتها الثامنة والأربعين. فالتدابير من قبيل إدراج أعمال تطهير الألغام في ولايات عدة عمليات لحفظ السلام وزيادة التنسيق بين إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الشؤون الإنسانية في سياق هذه العمليات من شأنها أن تساهم بشكل ملحوظ في زيادة أمن قوات الأمم المتحدة لحفظ السلام. ونرحب أكثر بالتنفيذ الفعال لهذه التدابير في عمليات حفظ السلام الجارية والمقبلة.

غير أن شواغل ماليزيا تتجاوز شواغل البلد المساهم بقوات لحفظ السلام. إننا، كعضو في المجتمع الدولي، نتعاطف مع محنة المتضررين من الألغام البرية، مثل جارتنا كمبوديا التي عانت معاناة شديدة من هذه المأساة. ونود المساهمة في تحسين الظروف الصعبة التي تخوضها والعمل مع بقية المجتمع الدولي للبحث عن حل لهذه المشكلة في وقت مبكر.

ويمكن أن نستمد بعض التشجيع من أن المجتمع الدولي يزداد وعيه بهذه المشكلة، نتيجة موجة اهتمام من الحكومات والجمهور العام من أجل التوصل لتدابير عملية لوضع حد لآفة الألغام البرية. ومن دواعي الامتنان أن نلاحظ أنه جرت معالجة المسألة في الاجتماع الاستعراضي للدول الأطراف في اتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر، المعقود في جنيف في وقت سابق من هذه السنة، حيث تم تنقيح البروتوكول المتعلق بالألغام البرية. وترحب ماليزيا باعتماد البروتوكول المنقح كمساهمة كبيرة نحو تحسين القوانين القائمة المتعلقة بالألغام البرية. غير أنه، مع الترحيب بهذه التدابير، فإنها ليست إلا تدابير جزئية لا تحقق الهدف النهائي المتمثل

في القضاء الكامل على الألغام البرية. وترى ماليزيا أن الحظر الكامل للألغام المضادة للأفراد وحده هو الذي سيضع حدا للنتائج المروعة لزرع الألغام البرية، ولذلك فهي تعرب عن تأييدها القوي للجهود المبذولة لفرض حظر شامل على هذه الأسلحة اللاإنسانية. وإلى أن تتحقق هذه النتيجة في المستقبل غير البعيد، تحمّل ماليزيا البلدان المنتجة للألغام مسؤولية ضمان وضع نظام أشد يحكم انتاج ونقل هذه الأسلحة. وفي هذا الصدد، سوف ننظر جديا في احتمال إدراج عمليات النقل المذكورة في سجل موسع للأسلحة التقليدية تستحدثه الأمم المتحدة في المستقبل لغرض التشجيع على مزيد من الشفافية في المسائل العسكرية.

إن وفدي، إذ يشيد بمبادرتكم، سيادة الرئيس، بعرض هذه المسألة الهامة على المجلس لمناقشتها رسميا، يرحب ببرنامج العمل المكون من سبع نقاط الذي أعلنه مؤخرا سعادة السيد كلاوس كنكل. وزير خارجية ألمانيا.

إننا نعتبر برنامج العمل إسهاما هاما في تخفيف آثار هذه المأساة العالمية. ونرحب أيضا بمبادرات الولايات المتحدة بشأن هذه المسألة، بالإضافة الى الأدوار الإيجابية التي تقوم بها البلدان الأخرى والمنظمات الدولية الأخرى مثل كندا واليابان ولجنة الصليب الأحمر الدولية - في مواجهة هذه المشكلة العالمية. وتود ماليزيا أن تشارك بقوة في تلك الجهود وستعمل على نحو وثيق مع بقية المجتمع الدولي في السعي من أجل إيجاد حل دائم للمشكلة، وهذا لا يمكن أن يتحقق، في رأينا، إلا من خلال حظر عالمي فعال على هذه الأسلحة.

ومن الواضح، أن دور القوى العظمى في هذه الممارسة حاسم الأهمية. فهي يجب أن تبدي القيادة الواضحة والجدية الواضحة في دفع العملية الى الأمام. وهي يجب أن تكون مثالا يُحتذى وأن تبدي التزاما واضحا بإزالة هذه الأسلحة من ترساناتها. غير أننا نأمل ألا تقتصر هذه العملية المرحلية على إزالة الألغام البرية البدائية، بل أيضا الألغام الأرضية المتطورة الحديثة، لتبلغ ذروتها بحظر نهائي على جميع الألغام الأرضية من أجل ضمان عدم الانتقائية في علاج هذا الموضوع.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): وفقا للمقرر المتخذ في وقت سابق من هذه الجلسة، أدعو ممثل المراقب الدائم لسويسرا لدى الأمم المتحدة إلى شغل مقعد الى طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد مورر (سويسرا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): يود المراقب الدائم لسويسرا أن يشكر رئيس مجلس الأمن على أخذه المبادرة لعقد هذا الاجتماع، وهو اجتماع يمكّن الدول التي ترغب رغبة صادقة في الإعراب في هذه القاعة المهيبة عن تصميمها على مكافحة آفة الألغام الأرضية من أن تفعل ذلك.

في نهاية القرن العشرين، لا تزال آلاف الأرواح البشرية تتعرض للخطر من هذه الأجهزة القاتلة التي تقتل وتشوه الأفراد الأبرياء، غالبا بعد فترة طويلة من انتهاء الصراع. هذه الحالة لا تطاق ولا يمكن قبولها كأمر لا مفر منه.

والدول عن طريق التصميم السياسي الذي لا يتزعزع وحده، بتيسيرها إقامة تنسيق دولي حقيقي في مجال إزالة الألغام، يمكنها أن تضع حدا لهذه الحالة. وحكومة سويسرا، إدراكا منها للدور الحيوي الذي اضطلعت به الأمم المتحدة ويطلب منها الاضطلاع به في هذا المجال، تود أن تشيد هنا بلجنة الصليب الأحمر الدولية، التي تواجه كل يوم في غمار عملياتها الإنسانية الدمار الذي تسببه الألغام.

وبالنظر الى نطاق هذا التهديد الذي يشكله الانتشار العشوائي لما يقرب من ١١٠ ملايين لغم في أكثر من ٦٠ بلدا، ينبغي أن تصبح المساعدة على إزالة الألغام بالضرورة مهمة أولى بالنسبة للتعاون الدولي، كجزء من حفظ السلام والمساعدة الإنسانية. ويجب أن تتخذ هذه الأولوية شكل بذل أنشطة إزالة الألغام على نطاق كبير. وفي الواقع، لا يمكن تحقيق رفاه اقتصادي واجتماعي في مناطق تقتل فيها الألغام وتشوه بصورة يومية.

وإن مسؤولية الأمم المتحدة في إطار صيانة السلم والأمن الدوليين تجعل منها الجهاز الطبيعي لضمان تنسيق مثل هذه الجهود. ولهذا الغرض، يجب أن يكون تحت تصرف الأمم المتحدة هيكل معتمد لهذه المهمة وأن تحصل على الموارد المالية التي تمكنه من العمل حينما تتطلب وتسمح الحالة. ولن تكون في موقف يسمح لها بتحقيق هذه الولاية إلا عندما يقرر المجتمع الدولي أن يضفي طابعا عاجلا على المساعدة في إزالة الألغام

وأن يعطي لها البعد العالمي الذي افتقرت إليه حتى اليوم.

إن الحكومة السويسرية، مراعاة لذلك، ستصعد إسهامها في الجهد الدولي من أجل المساعدة في إزالة الألغام. وستزيد من إسهاماتها المالية الطوعية في برامج إزالة الألغام المختلفة، والبرامج التي تثير الوعي بمشكلة الألغام والبرامج الخاصة بإعادة تأهيل الضحايا التي تؤيدها بالفعل. وستواصل دعم تنمية تكنولوجيا إزالة الألغام لأغراض إنسانية. وستسعى أيضا من أجل توفير الموظفين الأكفاء لإدارة الأمم المتحدة لعمليات حفظ السلام. والآن، يسعد الحكومة السويسرية أن تعلن إسهاما طوعيا قدره مليون فرنك سويسري في الصندوق الاستئماني الطوعي للمساعدة في إزالة الألغام.

قد تكون جهود إزالة الألغام لا تزال تهدر سدى إذا لم يجر تعزيز قواعد القانون الدولي بشأن استخدام الألغام الأرضية. وإن البروتوكول الثاني المتعلق بالألغام، في اتفاقية ١٩٨٢ للأسلحة التقليدية، جرى تنقيحه للتو. بيد أن التحسينات في النص لم تكن مرضية بالكامل. وترى حكومة سويسرا، أن الحظر الكامل وحده على الألغام المضادة للأفراد سوف يسمح لنا بالقضاء على هذه الآفة.

وبالرغم من التحسينات في النصوص المنقحة للبروتوكول الثاني، تعتقد الحكومة السويسرية أن الحملة من أجل حظر كامل على الألغام المضادة للأفراد يجب أن تستمر ويجب أن تتكثف. ولهذا تشارك في أية مبادرة معقولة في إطار هذه المبادئ، وفقا للأهداف الإنسانية لسياستها الخارجية.

غير أن الإعراب عن النوايا في وضع نهاية لاستخدام الألغام المضادة للأفراد ليس كافيا. يجب أن تكون الدول مستعدة للشروع في اتخاذ الإجراء اللازم. وقد فعلت الحكومة السويسرية هذا في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥، عندما تخلت دون قيد أو شرط عن استخدام وإنتاج وزرع ونقل هذه الألغام. وهذا التخلي من جانب واحد، الذي أعلن دوليا، سيدرج في القريب العاجل في تشريع سويسري. وعلاوة على ذلك، تقتنع السلطات السويسرية بأنه لا يمكن القضاء على نحو فعال على الألغام المضادة للأفراد إلا عن طريق نظام دولي يحظر تلك الألغام - نظام تعززه تدابير تحقق دورية وملموسة.

وإن سويسرا، باعتبارها البلد الوديع لاتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩ والبروتوكولين الإضافيين الأول والثاني لهذه الصكوك، تشعر بمسؤولية معنوية خاصة في مجال الألغام المضادة للأفراد، إذ أن استخدامها ينتهك المبادئ الإنسانية ومتطلبات الأخلاقيات العامة. وإن فرض حظر على الألغام المضادة للأفراد يجب أن يصبح لهذا السبب عنصرا أساسيا في القانون الإنساني الدولي. وستبذل الحكومة السويسرية قصارى جهدها من أجل تحقيق هذا الهدف وضمان تنفيذه.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): المتكلم التالي هو السيد بيتر كونغ، رئيس وفد لجنة الصليب الأحمر الدولية لدى الأمم المتحدة، الذي وجه إليه المجلس دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت. أدعوه الى شغل مقعد الى طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد كونغ (ترجمة شفوية عن الانكليزية): السيد الرئيس، اسمحوا لي أولا بأن أشكركم على توجيه هذه الدعوة للجنة الصليب الأحمر الدولية لحضور هذه الجلسة ومخاطبة المجلس بشأن موضوع لا يحظى باهتمام كبير من جانب جميع الحاضرين هنا فحسب، ولكن أيضا من جانب ملايين الأفراد في جميع أنحاء العالم. وذلك الموضوع هو المشاكل الخطيرة جدا التي يسببها الاستخدام الواسع النطاق للألغام الأرضية.

وحيث أن هناك ٦٤ بلدا متأثرا بالألغام البرية وما يقرب من ٠٠٠ ٢٤ ضحية لهذه الألغام كل عام، فليس ثمة من شك في أن إزالة الألغام هي أولوية بالنسبة للمجتمع العالمي. وعلى الرغم من أن لجنة الصليب الأحمر الدولية لا تقوم نفسها بإزالة الألغام، يطلب منها أحيانا إسداء المشورة فيما يتعلق بالمناطق التي لها الأولوية في إزالة الألغام لكي يمكن إيصال الإغاثة الإنسانية الى من هم في حاجة إليها ومن أجل تمكين البلد الذي مزقته الحرب من البدء في تعمير نفسه. ويضطلع أيضا بعدد من برامج التوعية فيما يتعلق بالألغام. بيد أن وجودنا في هذه المناطق يعني أيضا أننا على علم كامل بعدم كفاية هذه التدابير، ولن نبالغ مهما قلنا عن الصعوبات الكبيرة التي تنطوي عليها عملية إزالة الألغام التي تستغرق الكثير جدا من الوقت، كما أنها مهمة خطيرة ومكلفة، ولقد رأت لجنة الصليب الأحمر الدولية أن مجرد تحديد وجود حقول للألغام تتوقف في الغالب على حكايات يرويها المحليون تشير الى المكان الذي أصيب فيه حيوان أو شخص بلغم

من الألغام. وفي كثير من الحالات توجد الألغام في مناطق بعيدة جدا عن مكان زرعها الأصلي نتيجة للأمطار أو تحرك التربة. ووجود الألغام لا يقتصر على تعويق جهودنا لإيصال الإغاثة الى ضحايا الحرب بل يضطرنا أيضا في غالب الأحيان الى النقل المكلف لمواد الإغاثة جوا بدلا من استخدام الطرق البرية لنقلها، ولكن الألغام أيضا قتلت وجرحت بعض أفراد الصليب الأحمر والهلال الأحمر في طرق كان من المفترض أنها آمنة.

إن لجنة الصليب الأحمر الدولية مقتنعة بوجوب بذل جهود كبيرة لإزالة الألغام المزروعة فعلا، وهي مهمة قدر الأمين العام تكاليفها بنحو ٣٣ بليون دولار. ولكن، على الرغم من أن عشرات الملايين من الدولارات تنفق كل عام على إزالة الألغام، يظل عدد الألغام التي تزرع أكثر من عدد ما ينزع منها.

وإن لجنة الصليب الأحمر الدولية مقتنعة بأن إزالة الألغام، وإن تكن أمرا أساسيا، لا يمكن اعتبارها أبدا الحل للمشكلة، لأنها لا تحسن كثيرا الحالة الراهنة ما دام استخدام الألغام مستمرا. ونادرا ما طلبت اللجنة حظر سلاح معين، ولذا فإنها لا تفعل ذلك إلا إذا كانت واثقة من أن ثمة أسبابا قوية جدا تستوجب اتخاذ مثل هذه الخطوة.

أولا، أكد جراحونا، بما لديهم من خبرة سنين طويلة في معالجة جرحى الحروب، أن الألغام البرية المضادة للأفراد تسبب إصابات أسوأ بكثير مما تسببه جميع الأسلحة التقليدية. فمعالجة إصاباتها صعبة جدا، وتتطلب عمليات متعددة وتؤدي عادة الى التشويه أو الموت، ويمكن بالتأكيد القول بأن طبيعة الأذى مفرطة الخطورة إذا ما قورنت بالأغراض العسكرية لهذه الألغام، وثانيا، تبين الاحصاءات من مستشفياتنا ومراكز تجبير العظام أن غالبية الضحايا مدنيون منهم آلاف وآلاف من النساء والأطفال. ولقد شهدنا على الدوام ارتفاعا كبيرا في الوفيات والإصابات نتيجة للألغام البرية في نهاية الأعمال العدائية، حيث يحاول المشردون العودة الى ديارهم وإعادة بناء حياتهم الطبيعية. ولا يخامرنا أي شك في الطبيعة العشوائية التي ينطوي عليها هذا السلاح.

وتنتج عن هذه الأسلحة أيضا آثار اقتصادية عميقة: فهناك مناطق بكاملها يحتاج إليها لدعم وتغذية مجموعات كبيرة من الناس، موجودة غالبا في أفقر أجزاء هذا الكوكب، ولكنها محرومة بسبب الألغام من التنمية الزراعية والاجتماعية والاقتصادية. وقد يدوم الحرمان الشديد من الموارد عشرات السنين لأن التكلفة والزمن اللازمين لنزع الألغام من هذه المناطق هائلان حقا. وتعيق الألغام البرية أيضا بصورة شديدة تنفيذ العمل المقبول عالميا وهو تقديم المعونة الى ضحايا الصراع، لأن الارتياب بوجود الألغام يعيق العمليات الإنسانية، ومن ثم يحرم مجموعات بكاملها من الوصول الى إغاثة الطوارئ الضرورية.

إن الحجية الراجحة ضد فرض حظر شامل على الألغام البرية المضادة للأفراد هي جدواها العسكرية المدونة في العقيدة العسكرية لمعظم الجيوش. وحيث أن القانون الإنساني الدولي يقوم على التوازن بين الاحتياجات العسكرية والإنسانية، تقوم لجنة الصليب الأحمر الدولية منذ زمن طويل باتصالات واسعة مع العسكريين من أجل التوصل الى حكم متوازن بشأن أي قضية. ولذلك قررنا تكليف بعض الضباط العسكريين الكبار، منهم المتقاعدون والعاملون، عدد من القوات المسلحة، بدراسة تتناول، على وجه التحديد، الاستخدام العسكري لهذه الأسلحة وفعاليتها. ومن خلال دراسة نحو ٢٦ صراعا حدثت في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، بما في ذلك جميع الصراعات الدولية، تبين أنه نادرا ما يمكن استخدام الألغام، حتى من جانب الجيوش المحترفة، وفقا للعقائد العسكرية وأن أعثرها على الحالة التعبوية هامشي في أحسن الأحوال. وفي حالات عديدة، كان أثرها العسكري عكسيا بالنسبة لمستخدمها. ويسرنا أن نقدم نسخة من هذه الدراسة الى من يرغبون في الحصول عليها.

ونحن على علم أيضا بأن من العقبات التي تعترض حل أزمة الألغام البرية العقود التجارية القائمة والمتوقعة، والكمية الهائلة من الألغام البرية المزروعة فعلا أو المخزونة ومواصلة صنعها. وما لم يتخذ إجراء حاسم فسوف يستمر عدد الضحايا الأبرياء في التزايد وسوف يعوق ذلك انتعاش البلدان بعد الحرب. وقد أخذ إدراك الدول لهذه الأمور يتزايد: فهناك بالفعل أكثر من ٦٠ دولة تؤيد فرض حظر على الألغام البرية المضادة للأفراد ويحظى مثل هذا الحظر بالتأييد من بعض المنتديات المتعددة الجنسيات مثل منظمة الوحدة الافريقية ومنظمة الدول الامريكية والبرلمان الأوروبي.

وشاركت لجنة الصليب الأحمر الدولية في المؤتمر الذي انتهى الى تعديل البروتوكول الثاني لاتفاقية الأمم المتحدة لعام ١٩٨٠ بشأن حظر أو تقييد استخدام أسلحة تقليدية معينة. وعلى الرغم من أن جهودا كبرة بذلت من أجل التوصل الى أفضل ما يمكن من توافق الآراء، فإن اللجنة تخشى ألا يؤدي البروتوكول المعدل الى تخفيض هام في مدى مشكلة الألغام البرية، وذلك لأسباب أوضحتها اللجنة وعدد من الدول وعدد كبير من المنظمات. وفي رأينا أنه يجب حظر الألغام المضادة للأفراد، ويجب فرض قيود شديدة على الألغام المضادة للمركبات.

في أوائل تشرين الأول/أكتوبر، سوف يجتمع ممثلون من بلدان عديدة، في مؤتمر يعقد في أوتاوا، كندا، للمناقشة حول أشكال جديدة للعمل وتحديد سبل جديدة لتحقيق الهدف المشترك وهو القضاء على الألغام المضادة للأفراد. وترحب اللجنة غاية الترحيب بهذا التطور، ونحن مقتنعون بأن هذه المبادرات الوطنية والإقليمية ستمهد السبيل لتحقيق توافق حقيقي في الآراء حول حظر عالمي. وإلا فسيكون البديل أعدادا جديدة لا تحصى من الضحايا، وزيادة تدمير الإمكانية الإنمائية والاقتصادية والتدفق بلا نهاية لمبالغ هائلة حقا من الأموال لنزع الألغام، وستكون النتيجة النهائية زيادة الألغام لا نقصانها. ونأمل مخلصين أن يتخذ المجتمع العالمي القرار الإنساني والمنطق الوحيد.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): المتكلم التالي ممثلة الأرجنتين، أدعوها الى أن تشغل مقعدا الى طاولة المجلس وأن تدلي ببيانها.

السيدة راميريس (الأرجنتين) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): يسر جمهورية الأرجنتين أن يكون مجلس الأمن قد اتخذ المبادرة للنظر في مشكلة نزع الألغام في سياق عمليات حفظ السلام.

يرى وفد بلدي أن هذه المناقشة تجري في إطار مختلف المبادرات الثنائية والمتعددة التي اتخذتها دول عديدة، بما فيها جمهورية الأرجنتين، والتي تستهدف استئصال الألغام المضادة للأفراد من على وجه البسيطة.

ونحن نرى أن استرعاء الأمين العام للانتباه إلى هذه المسألة في "ملحق لخطة للسلام" جاء في حينه. ونحن ندرك أن مجلس الأمن، من خلال البيان الرئاسي الذي أصدره في ٢٢ شباط/فبراير ١٩٩٥، أكد مجددا عميق قلقه إزاء المشاكل الإنسانية الفظيعة التي يسببها وجود الألغام بالنسبة لسكان البلدان التي زرعت فيها الألغام، ومؤكدا على ضرورة التعجيل بأنشطة الإزالة بمساعدة المجتمع الدولي.

وهناك في الوقت الحاضر ١٠٠ مليون لغم حي في العالم، منتشرة في أرجاء أكثر من ٦٠ بلدا، بالرغم من أن بعض التقديرات تقدم رقما أكبر بكثير. وكل شهر تقتل الألغام المضادة للأفراد أو تجرح ٦٠ شخصا تقريبا، ٨٧ في المائة منهم من غير المحاربين. وعانى الأفراد الأرجنتينيون العاملون في عمليات حفظ السلام أيضا من الآثار المميتة لهذه الألغام. ففي ١٩٩٣، لقي الكابتن خوسيه روخاس حتفه في كرواتيا وتشوه الشاويش سيرجيو فالا عندما مرت مركبتهما على لغم مضاد للدبابات.

ولا بُد لنا من أن نضيف إلى الآثار الإنسانية المترتبة على الألغام حقيقة أنها تشكل أيضا عقبة كبيرة أمام التنمية الاقتصادية للشعوب، حيث أن مساحات شاسعة من الأراضي لا يمكن استخدامها لأغراض الزراعة أو الصناعة. وعلى الصعيد الإقليمي، وبهدف محاولة إزالة مليون لغم في أمريكا الوسطى، فإن الأرجنتين أيدت بنشاط منظمة الدول الأمريكية في برامجها لنزع الألغام في نيكاراغوا وهندوراس وكوستاريكا.

لهذه الأسباب مجتمعة، وانطلاقا من إيمان جمهورية الأرجنتين الراسخ بضرورة اتخاذ عمل محدد في هذا المجال، قامت بسن المرسوم ٤٣٥ المؤرخ ١٩٩٥، الذي أقر القرار ٧٥/٤٨ كاف، الذي كانت الجمعية العامة قد اعتمدته في ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣، والذي يقضي بوقف تصدير أو بيع أو نقل جميع أنواع الألغام المضادة للأفراد، دون استثناء، لمدة خمس سنوات.

وإن جمهورية الأرجنتين تعتقد بقوة وبصورة لا لُبس فيها أن انتشار الألغام المضادة للأفراد واستخدامها العشوائي، يسببان مشاكل يبرر وجودها وحده الأولوية التي أعطيت للنظر في هذا البند. وفي هذا السياق فقد اضطلع بلدي بسلسلة من التدابير التي تستهدف عكس هذه الحالة، في إطار الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية المختصة.

ولذا فإن الأرجنتين طرف في اتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر. ووقّعت الأرجنتين على هذه الاتفاقية في ١٩٨١، وفي ٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥ قام بلدي بإيداع صكوك التصديق ذات الصلة.

وشاركت جمهورية الأرجنتين في الدورات الثلاث للمؤتمر الاستعراضي للاتفاقية. وشاركت بصفة دولة مراقبة في الدورتين الأوليين وكدولة طرف في الدورة الثالثة. وفي هذا الإطار، أثنينا على اعتماد البروتوكول الرابع الجديد للاتفاقية المتصل بأسلحة الليزر المسببة للعمى، والبروتوكول الثاني المعدل المتعلق بحظر أو تقييد استعمال الألغام والفخاخ المتفجرة وغيرها من الأجهزة.

وفيما يتصل بالتدابير التي اعتمدتها حكومة بلدي في إطار الأمم المتحدة، قامت جمهورية الأرجنتين بإعارة خدمات أفراد مؤهلين إلى مكتب أنشطة وسياسات نزع الألغام التابع لإدارة الشؤون الإنسانية، وذلك من أجل احتمال الاشتراك في كل مرحلة من مراحل أنشطة إزالة الألغام التي تضطلع بها المنظمة. وتنظر جمهورية الأرجنتين بعين الرضى إلى استجابة المجتمع الدولي لهذه المشكلة الخطيرة. وان حضور ١٠٠ دولة و ٦٠ منظمة في الاجتماع الدولي المعني بإزالة الألغام، والمعقود في جنيف في الفترة من ٥ إلى ٧ تموز/يوليه ١٩٩٥، يدلل على إرادة الدول لزيادة دعمها السياسي والمالي لوقف انتشار هذا البلاء. وفي هذا السياق، أعلن بلدي عن أن إسهامه في إزالة الألغام من جزر مالفيناس ينبغي أن يعد بمثابة إسهامه في الصندوق الاستئماني الطوعي الذي أنشئ بموجب قرار الجمعية العامة ٧/٤٨.

وشاركنا أيضا في المؤتمر الدولي المعني بتكنولوجيا إزالة الألغام، والذي عقد في سنيكرستين، في الدانمرك في الفترة من ٢ إلى ٤ تموز/يوليه ١٩٩٦. وقد نُظم ذلك المؤتمر بدعم وتعاون إدارة الشؤون الإنسانية بالأمم المتحدة. وقد دأبت حكومة الأرجنتين على المشاركة التقليدية في تقديم كل قرار يعالج هذه المشكلة في الجمعية العامة.

وأود أن أؤكد أن بلدي، الذي يلتزم بهدف فرض حظر على استعمال الألغام المضادة للأفراد، قدم منذ ١٩٩٣ مجموعة من المهندسين إلى بعثة الأمم المتحدة للمراقبة بين العراق والكويت والتي أنيطت بها مهمة إزالة المتفجرات والألغام التي زرعات إبّان حرب الخليج. ووحدة المهندسين هذه ما فتئت تضطلع بمهمتها المحفوفة بالمخاطر في المنطقة المنزوعة السلاح بين العراق والكويت. وهذه العمليات تتم بكفاءة بفضل تعاون المراقبين العسكريين والسكان أنفسهم، الذين يبلغون غالبا عن وجود أجهزة متفجرة. ومع ذلك، لم يكن من الممكن تجنب وقوع حوادث أو وفاة الأطفال نتيجة انفجار معدات عسكرية.

وتنظر حكومة الأرجنتين في إمكانية المشاركة في برنامج نزع الألغام الذي يديره مكتب تنسيق المساعدة الإنسانية في أنغولا التابع للأمم المتحدة.

وعلى الجبهة الثنائية، تقدمت جمهورية الأرجنتين بعرض إلى المملكة المتحدة بأن تضطلع بإزالة الألغام التي زرعت في جزر مالفيناس خلال صراع ١٩٨٢.

وفي السنوات الأخيرة، أصبح مجلس الأمن أكثر وعيا بالمشكلة المحددة التي تمثلها الألغام المضادة للأفراد أثناء الصراعات المسلحة وبعدها. ونعتقد أن ولايات عمليات حفظ السلام ينبغي أن تكون محددة على نحو أكبر بشأن هذه المسألة. ونعتقد أيضا أنه قد يكون من المفيد أن تكون تقارير الأمين العام أكثر وضوحا بشأن أنواع مهام إزالة الألغام التي تضطلع بها الأمم المتحدة في هذا المجال، من خلال وكالاتها المختلفة، وبهذه الطريقة يتم تحسين التنسيق بين هذه الوكالات والدول الأعضاء.

ونعتقد أن هذه المناقشة التي جاءت في أنسب وقت ستسهم في زيادة وعي المجتمع الدولي بالبلاء الذي تمثله هذه الألغام، وستيسر تجديد التعاون في نزع الألغام بين منظمتنا ودولها الأعضاء.

وختاما، يود وفد الأرجنتين أن يعرب عن اتفاقه مع وفدي نيوزيلندا وشيلي في أنه قد يكون من المفيد لمجلس الأمن أن يطلب، من خلال بيان رئاسي، القيام باستعراض لأنشطة نزع الألغام في عمليات حفظ السلام.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): المتكلم التالي ممثل البوسنة والهرسك. أدعوه إلى شغل مقعد إلى طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد ميسيتش (البوسنة والهرسك) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعتقد أنه ليس بجديد على أعضاء مجلس الأمن أن بلدي يلوثه ما يصل الى ثلاثة ملايين لغم بري. وآثار هذه الألغام على حفظة السلام وعلى الأعضاء الآخرين في المنظمات الدولية التي تعمل في البوسنة والهرسك، وبخاصة على شعبنا وعلى بلدنا كله كانت مدمرة ولا تزال مستمرة.

من ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦ الى ١٥ حزيران/يونيه ١٩٩٦ فقط، قتل ١٦ شخصا بواسطة الألغام البرية، منهم ٨ أطفال. وفي نفس الفترة، جرح ٩٨ شخصا جراحا بالغة، منهم ٣٤ طفلا. وعلى هذا نرى أنه حتى مع توقف الصراع العسكري لا تزال أدوات الصراع العسكرية تفعل فعلتها الهمجية فتقتل وتشوه وتشل. وكما قيل عدة مرات في هذه القاعة اليوم فإن الغالبية العظمى من ضحايا الألغام البرية كانوا فيما قبل وهم الآن وسيكونون من الأطفال والمدنيين.

وفي مدينتين بوسنيتين، توزلا وزينيكا، فإن ٥٥ في المائة و ٤٥ في المائة على التوالي من كل من قطعت أوصالهم في زمن الحرب كانت الألغام هي السبب في تشويههم. وتكلفة إعادة تأهيل هؤلاء الأفراد وجميع المشوهين الآخرين تكلفة هائلة تتنافس على الموارد التي يقدمها المجتمع الدولي والمخصصة لأغراض أخرى. ولكن هذه ليست هي الأسباب الوحيدة التي نشعر من أجلها بالعرفان لكم، السيد الرئيس، ولجميع أعضاء مجلس الأمن على وضع مناقشة نزع الألغام في سياق عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام في جدول أعمال هذه الجلسة الرسمية، وبالتالي تحتم لنا الفرصة للإعراب عن آرائنا بصدد هذه القضية.

وأود أن أقول في البداية إننا نتفق على أن حماية حفظة السلام تستحق اهتماما خاصا من مجلس الأمن الذي يخول عمليات حفظ السلام ويتحمل مسؤولية اشتراكهم فيها. ونأمل أن يعترف مجلس الأمن في هذا السياق بالاعتماد المتبادل المطلق بين حفظة السلام وحماية السكان المدنيين المحليين. لأن حفظة السلام عندما يتواجدون في الموقع، يصبحون بشكل ما جزءا من المجتمعات المحلية في المناطق التي يرابطون فيها. والنجاح في تقصي الألغام والأجسام الأخرى التي لم تنفجر بعد والتعرف على أماكنها وتطهيرها يحمي حفظة السلام وكذلك السكان المحليين. وبالمثل، فإن وجود الألغام وعدم تقصي مواقعها وعدم نزعها يعرض الطرفين للخطر. وهنا لا يمكن فصم مصالح الطرفين على الإطلاق. ولهذا السبب، إذا ركزت مناقشتي، بصفتي ممثلا للبوسنة والهرسك، على مسألة الألغام بصفتها تهدد السكان وجوانب الحياة الاجتماعية في بلدي، فإنني أود أن أطلب منكم ألا تفسروا ذلك على أنه إهمال لحفظة السلام. والألغام، كما يعلم الجميع، لا تقتل وتشوه وتشل فقط. إنها في البوسنة والهرسك تذكرة سافرة للتعصب والغلو الإثني ولأهداف الحرب التي مزقت نسيج المجتمع البوسني الذي يحاول اليوم أن يحيكه مرة أخرى. وفي البوسنة اليوم، أتمت الألغام البرية أغراضها العسكرية. وتفعل الآن ما حاول أن يفعله دعاة التجزئة و "التطهير العرقي" وإبادة الجنس من تقسيم وفصل ومواصلة بث الخوف والشكوك.

إن مشكلة الألغام في البوسنة والهرسك أسهمت أولا في عدم إحراز التقدم في مسألة عودة اللاجئين والمشردين الى ديارهم؛ وثانيا، ساعدت على منع حرية الحركة في البلد؛ وثالثا، وضعت عقبة في سبيل الانتعاش الاقتصادي؛ ورابعا، أبقت عبئا نفسيا من الحصار على شعب البوسنة بحيث لا يستطيع ممارسة حياته الطبيعية، وهو يعرف أن تهديد الألغام البرية في معظم المناطق لا يزال حقيقة؛ وخامسا، أسهمت في زيادة عبء التكاليف الطبية التي تفرضها معالجة المتضررين وإعادة تأهيلهم، ولكننا الآن نأمل في أن هذا هو وقت العمل الشامل والمكثف لنزع الألغام لكي نبدأ في إعادة وضع الأساس وإنشائه من جديد لتدعيم السلم وبث روح المصالحة الجديدة.

وتتقدم حكومة بلدي بالشكر لحكومات جميع البلدان التي اشتركت بنشاط في البوسنة والهرسك وجميع المنظمات، بما فيها مكتب المفوض السامي والبنك الدولي والاتحاد الأوروبي وقوة التنفيذ المتعددة الجنسيات على جهودها في نزع الألغام وفي إنشاء مركز الأمم المتحدة للعمل بشأن الألغام.

وللأسف، لم يتمكن مركز العمل بشأن الألغام من الاضطلاع بواجباته على وجه السرعة نظرا للمشكلة المزمنة التي يواجهها بلدي اليوم: نقص الموارد التي جرى التعهد بها، والحاجة الى موارد منافسة لبرامج حيوية أخرى لا تحصى هناك حاجة لها لتدعيم السلام في البوسنة. وهناك مسائل تقنية خطيرة أيضا تحتاج الى العمل على

حلها. وتدعم حكومة بلدي أولا وقبل كل شيء مشروع نزع الألغام وتتوقع أن ينفذه مبدئيا شعب البوسنة والشركات البوسنية؛ فيجب تدريب الأفراد وتزويدهم بالمعدات ودعمهم بكل الطرق الأخرى لكي يؤدوا المهمة. أما البدائل الأخرى فلا يمكن النظر فيها إلا كحلول سريعة مؤقتة لمشكلة كبيرة جدا تستغرق وقتا طويلا.

وسبب ذلك واضح. وأود أن أضع مشكلة الألغام في البوسنة في منظورها. فطبقا لمركز العمل بشأن الألغام، تستوجب تغطية جميع المناطق التي لوثتها الألغام في البوسنة وكرواتيا ١٠٠٠ شخص ممن يزيلون الألغام لمدة ٣٣ سنة. ولا يزال في البوسنة والهرسك اليوم ٢٠٠٠٠ حقل ألغام لا تحمل أية علامة. ونحن لا نخضع للأوهام فيما يتعلق بالوقت الذي تستعد أغلبية أعضاء المجتمع الدولي أن تستثمره في إزالة الألغام من البوسنة والهرسك. ونظرا لأن البلد بلدنا والمشروع يستغرق وقتا طويلا، فإنه يجب أن ينفذ عن طريق أولئك الذين لهم أكبر مصلحة فيه، وهم أبناء البوسنة أنفسهم.

ولكن التهديد الحقيقي للألغام لا يزال موجودا. كل هذا يعزز من جديد دعمنا القوي لاتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة وللكثير من قرارات الجمعية العامة. ونؤيد بصفة خاصة جهود كثير من الدول الأعضاء والمنظمات الدولية لفرض حظر شامل على صنع الألغام المضادة للأفراد ونقلها واستعمالها.

ولكننا نؤكد أيضا أهمية تذكر أن المسألة ليست مسألة صنع الألغام المضادة للأفراد ونقلها واستعمالها فحسب، بل أيضا وضع علامات على الألغام الموجودة وإزالتها وتدميرها. ولهذا نضم صوتنا الى أولئك الذين نادوا بمزيد من الاستثمارات المالية والعلمية والبشرية من أجل دعم التكنولوجيا في مجال اكتشاف الألغام وتدميرها، بدلا من زيادة آثارها المدمرة وفي هذا السياق، لا يمكنني أن أقاوم الإعراب عن امتناني العميق وتقديري لقرار حكومة النرويج بإرسال جهاز حديث الاختراع وعالي الكفاءة وآمن لإزالة الألغام الى أراضي يوغوسلافيا السابقة، كما أعلن ممثل النرويج في بيانه بعد ظهر اليوم.

وتشجع البوسنة ربط المساعدات الإنسانية والمالية و/أو العسكرية الدولية بتعاون البلدان المحتاجة، وبأهداف البلدان العديدة التي تكلم ممثلوها اليوم، وباتفاقية الأسلحة التقليدية. ونرى أيضا أن البلدان والحكومات التي تصدر الألغام والتي تنتهك قرارات الأمم المتحدة، والاتفاقيات الموجودة، والمقررات المستقبلة بشأن الألغام يجب إثناء عزيمتها عن فعل ذلك بتهديدها بعواقب أكثر شدة. وفي هذا الصدد، أوافق تماما على وجه النظر التي أعرب عنها هنا ممثل باكستان.

إن حكومة بلدي ليس لديها تحفظات، بل إنها تحيي وتساند مساندة كاملة المبادرة التي تقدم بها رئيس الولايات المتحدة الأمريكية مؤخرا لحظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد. ونرى أن برنامج العمل المعني بالألغام المضادة للأفراد من سبع نقاط، الذي قدمه مؤخرا وزير خارجية ألمانيا، يمثل إسهاما ممتازا على الطريق الحاسم المؤدي الى الهدف الذي تناضل من أجله أغلبية البشرية، وهو القضاء على الأخطار والأضرار التي لا يمكن علاجها والتي تتسبب فيها الألغام وتصيب كلا من حفظة السلام والمدنيين.

ولا يسعنا إلا أن نعرب عن امتناننا للمساهمات المادية وغيرها التي قدمتها الولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا واليابان وكندا والبلدان الأخرى من أجل القضاء على خطر الألغام، وكذلك للمساعدة المقدمة إلى حكومتي من أجل الكشف عن الألغام ووضع علامة عليها وتطهيرها، وهي أسلحة تتسم بالجبن وتفصح عن النوايا الشريرة لمستعمليها.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): المتكلم التالي ممثلة بنما. أدعوها إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانها.

السيدة ديسيرخا سميث (بنما) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): أعرب عن امتناني لكم، سيدي، لمبادرتكم بعقد هذا الاجتماع لمجلس الأمن.

إن وفد بنما يرى أن المناقشة التي جرت اليوم فرصة طيبة للإعراب عن تأييدها لإدراج مسألة الألغام البرية المضادة للأفراد في نظرها لحفظ السلام من الناحيتين الفكرية والتنفيذية. ومن واجباتنا الملحّة أن ننظر في مشكلة الألغام البرية ونتخذ قرارا بشأنها. فالخطر المستمر الذي يهدد أراض لم تعد ميدانا للقتال هو أنه يمكن، في أي وقت أن تنفجر الألغام البرية ويقع الرجال والنساء والأطفال والمسنون ضحية لها. وكلهم من

المدنيين العزل الذين لا يدركون الخطر الذي يهدد حياتهم. ويشكل هذا الخطر تحديا للفكر البشري: تحدي التعامل مع هذه الحماقة والقضاء على الألغام البرية التي يعتبر وجودها في أكثر من ٦٥ بلدا سببا للصدمات والألم والموت. ويجب القضاء على هذه الحالة البغيضة التي لا يقبلها المنطق البشري.

وهناك كثيرون في الأمم المتحدة، أدانوا الألغام البرية المضادة للأفراد في مناسبات عديدة وطالبوا بالتعاون الدولي من أجل نزع الألغام بشكل سريع وعاجل وفعال وكامل. وخلال المناقشة التي جرت اليوم في هذه القاعة، أكد المتكلمون أيضا العلاقة بين مسألة الألغام البرية المضادة للأفراد والقضايا السياسية لنزع السلاح والقضايا الإنسانية وقضايا التنمية. وقد أبرز السيد بطرس بطرس غالي الأمين العام، هذه العلاقة في "خطة للسلام" وفي "خطة للتنمية".

ويحكي أحد مؤرخي الاستعمار الاسباني للأمريكتين أنه في وقت من الأوقات، قامت السلطات السياسية والعسكرية للشعوب الأصلية في منطقة استعمرها الأسبان، باتخاذ قرار بصنع مزيد من السهام المسمومة. وكان رأي المؤرخ أن رؤوس السهام المسمومة كانت منتشرة في ميادين القتال ضد المستعمرين وضد القبائل المعادية، وكانت تشكل خطورة خاصة بالنسبة للشعوب الأصلية التي كانت تمشي حافية. وسواء وافقنا على هذا التفسير أو لم نوافق، فإن وفدي يرى أن القصة تبيِّن أبعادا كثيرة لمشكلة وجود ملايين من الألغام البرية المضادة للأفراد في نهاية القرن العشرين رغم الأمل الراسخ الذي نشارك فيه جميعا، وهو أن إرادة السلام والتعاون من أجل التنمية يمكن أن يسودا في العلاقات الدولية.

وفي أيار/مايو الماضي اعتمد البروتوكول الثاني المنقح بشأن الألغام البرية كجزء من اتفاقية عام ١٩٨١ لحظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر. إن أحكام ذلك البروتوكول وما يورده من قيود ليست كافية. ويود وفدي أن يسجل أن حكومة بنما متفقة مع الذين يؤيدون الحظر الكامل لإنتاج وتصدير واستعمال الألغام البرية المضادة للأفراد. واعتمدت الجمعية العامة لمنظمة الدول الأمريكية، التي اجتمعت في بنما قبل حوالي ثلاثة شهور، قرارا يؤيد تطهير الألغام في أمريكا الوسطى. ونأمل أن تردد الجمعية العامة للأمم المتحدة ذلك الموقف في دورتها الحادية والخمسين المقبلة.

وفي أيار/مايو ١٩٩٦، أعرب الاتحاد الأوروبي عن طريق وفد إيطاليا، الذي كان رئيسه في ذلك الوقت، عن اقتناعه بأنه:

"تلزم جهود ثابتة، واسعة النطاق ومطردة لتحقيق جميع الأهداف الإنسانية الأساسية".

ويلمس وفدي في هذا البيان وعدا ثابتا بالاضطلاع بجهود، من جميع الأنواع، بما في ذلك الجهود القانونية والمالية. ونأمل أن يكون الأمر كذلك.

ونمى إلى علمنا، منذ بضعة أيام، برنامج العمل المؤلف من سبع نقاط بشأن الألغام البرية المضادة للأفراد المقدم من السيد كلاوس كنكل، وزير خارجية ألمانيا، في ١٨ حزيران/يونيه ١٩٩٦. وقد كانت النقطة السابعة بمثابة دعوة لاجتماع مجلس الأمن المنعقد اليوم، والذي يسعد بنما أن تستجيب له بهذا البيان.

ونلاحظ الجهود الهامة التي بذلتها عدة بلدان للقيام بمهمة يجب أن نشترك فيها جميعا. وأود، راجية ألا أغفل ذكر أحد، أن أتوجه بالشكر للاتحاد الأوروبي وكندا والولايات المتحدة الأمريكية واليابان ونيوزيلندا وباكستان واستراليا وأوروغواي وكولومبيا والأرجنتين. وباسم حكومة بنما، أؤكد من جديد استعدادنا للمساهمة بعزمنا ومواردنا من أجل تحقيق القضاء على الألغام البرية المضادة للأفراد وضمان أن القضاء الكامل على هذه الأدوات البغيضة للألم يمثِّل هدفا نسعى إلى تحقيقه في أقرب وقت ممكن.

ويؤيد وفدي البيان الذي أدلى به ممثل نيكاراغوا، الذي تكلم باسم بلدان أمريكا الوسطى.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): لا يوجد متكلمون آخرون على قائمتي. وبذلك يكون مجلس الأمن قد انتهى من هذه المرحلة من نظره في البند المدرج في جدول الأعمال.

وقبل رفع الجلسة، أود أن أشكر جميع المتكلمين على المناقشة الشيقة والحية التي جرت. لقد استمعنا إلى عدة أفكار واقتراحات ملموسة لتحسين جهود نزع الألغام في سياق عمليات حفظ السلام. وإني على ثقة بأن بعضها أمامه فرصة المتابعة والتنفيذ بنجاح.

رفعت الجلسة الساعة ١٨/٣٠.